مقدمة بقلم الرئيس التشيكي السابق

فاتسلاف هافيل

ستيف كراوشو جون جاكسون

حركات ثورية

قصص شعوب غيّرت مصيرها

من بولندا إلى البرازيل إلى ساحل العاج

إلى إيران فالربيع العربي....



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

حركات ثورية

حركات ثورية

قصص شعوبٍ غيّرت مصيرها

من بولندا إلى البرازيل إلى ساحل العاج إلى إيران فالربيع العربي...

ستيف كراوشو وجون جاكسون



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت، لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ - ٧٥٠٨٧٢ - ٣٤٤٢٣٦ - ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

Originally published in the U.S. under the title: **SMALL ACTS OF RESISTANCE**

This edition has been published by arrangement with Sterling Publishing Co., Inc., 387 Park Ave. South, New York, NY 10016.

الطبعة الأولى ٢٠١٢

ISBN: 978-9953-88-616-9

ترجمة: هالة سنّو

تدقيق لغوي: وفيق زيتون

تصميم الغلاف: Promofix

الإخراج الفني: فدوى قطيش

«إنّ الشخص الذي يتمتّع بالحرية الذاتيّة وقوّة الذاكرة، والذي يعتريه شعور الخوف، هو تلك القصبة، أو بالأحرى، هو ذلك الغُصيْن الذي يغيّر مجرى نهرٍ جارف».

ـ نادیزدا ماندیلستام



المحتويات

مقدمة بقلم فاتسلاف هافيل

في عام ١٩٧٨، كتبت مقالة أكشف فيها «مدى القوة غير المستهلكة التي يتمتع بها المستضعفون الذين لا حوْل لهم ولا قوة». وذكرت فيها الفوائد الناجمة عن تلك القوة، والتي لا تُحصى ولا تُعدّ، ولو كانت في ظلّ حكومة شديدة القمع. ويتحقّق ذلك إذا قرّر كل واحد منّا الوقوف في وجه الأكاذيب المحيطة به، واتّخذ قراراً ذاتياً للعيش بحق.

ثمة كثير من الناس يحاجّون بالقول إنها أفكار دون كيشوتية واهمة تشن هجوماً على طواحين هوائية لا سبيل إلى الإغارة عليها.

في حالاتٍ كثيرة بدت هذه النزعة المشكّكة في محلّها. فالقائد السوفياتي ليونيد بريجنيف الذي أرسل أرتالاً من الدبابات إلى تشيكوسلوفاكيا للحدّ من الإصلاح السياسي فيها، قبل عشر سنوات من تاريخ كتابة المقالة بالضبط، كان في سدّة الرئاسة في «الكرملين». وحركة التضامن، التي كانت فيما بعد خير مشجّع للمواطنين في أوروبا الشرقية وللملايين من الشعوب الأخرى، الساعين إلى العيش بصدقٍ في السنوات اللاحقة، بسبب انتصاراتها اللافتة في بولندا المجاورة للاتحاد السوفياتي على الحكام غير المرغوب فيهم، لم تكن في حيز الوجود بعد. أما أنا، فقد قضيت في السجن وقتاً طويلاً، كما هو حال كثيرٍ من أصدقائي. وهذا ما كان يتكرّر في السنوات اللاحقة.

ومع ذلك، وبعد مضيّ أحد عشر عاماً بالضبط على كتابتي عمّا يستطيع الناس العاديون إنجازه بالعيش بصدقٍ، شهدت كما خبرت، سلسلة من الانتصارات الباهرة في أنحاء المنطقة كلّها بما فيها بلدي. فمن خلال ما يُعرف بالثورة المخملية، تحدّى التشيكيون والسلوفانيون ممارسات الحكم العنيفة، وتكفّلوا بإحداث انهيار سريع في المعقل المحصّن والمنيع ظاهرياً من الأكاذيب، في تشرين الثاني نوفمبر من العام ١٩٨٩.

انتهى هذا كله في أقلّ من أسبوع. وبعد الثورة، كان لي الشرف بأن أصبح رئيساً لبلدي الذي عبر إلى حقبة جديدة من الديمقراطية.

واليوم، يعيش الملايين من الناس في أرجاء العالم في ظلّ ظروفٍ يبدو أنها لن تتغيّر. لكن يجب ألا يغيب عن بالهم أنّ الثورات وحركات التمرّد التي حدثت في أرجاء أوروبا الشرقية كلها في عام ١٩٨٩ كانت نتيجة سلسلة من التحرّكات الفردية التي قام بها أناس عاديون، والتي أحدثت، جميعها، التغيير المحتّم. هذا الكتاب يشيد بذكر أولئك الذين سعوا إلى العيش بصدق، وبالأثر البالغ الذي يمكن أن ينشأ عن سعيهم هذا.

على مدى الحياة التي عشتها تراءى لي، المرة تلو الأخرى، أنّ للحركات الثورية أثراً كبيراً فاق كل التوقّعات إبّان وقوعها. إنّ الحركات الثورية لا تهمّ الحاضر والماضي فحسب، بل في اعتقادي إنها تهمّ المستقبل أيضاً.

براغ

آذار/مارس ٢٠١٠

مقدمة خاصة للطبعة العربية

«ليس هناك وجود للطاغية سوى في مخيّلة مرؤوسيه. ولا يتوطّن السيّد سوى في ملكة العبد الإدراكية. ها هي موجة التغيير قادمة... قد يتطلّب الأمر بعض الوقت، لكن لا مجال للخوف بعد الآن مع زوال تلك الرؤية التي تفيد بأنّ نظام الدولة لا يُقهر».

تميم البرغوثي

شاعر فلسطيني

حين نُشر كتاب «حركات ثورية» للمرّة الأولى في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٠، عبّر بعض الناس عن شكوكهم حيال إحدى الأفكار الرئيسة المعروضة فيه، أي ما يدعوه «فاتسلاف هافيل»، قائد الثورة التشيكية عام ١٩٨٩ وكاتب مقدمة هذا الكتاب، «قوة الذين لا حوْل لهم ولا قوة» وتبدو لي هذه الشكوك منطقية بما فيه الكفاية. أيمكن لأي احتجاج لاعنفي، مهما اتّسم بالشجاعة، الإسهام فعلاً في إطاحة نظام حكم يتبجّح بممارساته الوحشية؟

ربما تُسمع هذه الآراء المشكّكة بوتيرة أقلّ في السنوات القادمة. فيما كان هذا الكتاب في طريقه إلى المطبعة، كانت الجماهير تحتفل في الساحة الخضراء، التي باتت تعرف الآن بساحة الشهداء في طرابلس. مواطن ليبي شرح الوضع لمراسل

تلفزيوني بالقول: «ذهب مع الريح!» قاصداً بقوله هذا معمر القذافي، الرجل الذي حكم ليبيا بقسوة على مدى اثنين وأربعين عاماً.

عرّض المحتجّون الليبيون مراراً وتكراراً حياتهم للخطر في الشهور الماضية معتمدين في حركاتهم الثورية على الإبداع والمشاكسة. ففي إحدى بلدات بنغازي الشرقية ظهرت لوحات جدارية ورسوم كاريكاتورية. وفي مصراتة المحاصرة، أشهر أغنية لفريق ف ب١٧ (FB17) «لا كذب بعد الآن» سُجّلت في غرفة محصّنة من القنابل، في الأوقات الفاصلة بين كل قطع للكهرباء وآخر. وكان من المثير للتحدي مشهد البالونات الحمراء والسوداء والخضراء التي حلّقت في سماء طرابلس، ما أثار حنق القوات الأمنية بقدر ما أنعش قلوب السكان.

في الوقت الذي كنت أكتب هذا الكتاب، قامت ثورات عدّة لم تتّضح نتائجها النهائية بعد. ففي سورية التي حكمها حافظ الأسد وابنه طبيب العيون بشار لمدة أربعين عاماً من دون تسجيل أي واقعة رفض أو اعتراض، ها هم المحتجون العزّل يداومون على إطلاق العبارات الساخرة من النظام الحاكم، ولو كان في ذلك الكثير من المجازفة وتعريض الحياة لخطر الموت. ثمّة شريط تسجيلي على اليوتيوب يسخر من الدعاية التي يروّج لها النظام الحاكم والتي مفادها أن مواسير تصريف المياه والمفرقعات هي أسلحة فتّاكة.

حتى كتابة هذه السطور، لا دلائل تشير إلى خاتمة لأعمال العنف الرسمية الجارية في أنحاء المنطقة. بَيْدَ أننا شاهدنا آنفاً كم أنّ الأحداث الحاصلة كشفت عن مدى ما يمكن إنجازه من الأعمال البطولية والشُّجاعة، حتى في ظل الظروف التي تُستبعد فيها إمكانية حصول مثل هذه الأحداث. وكما تقول كلمات القصيدة البولونية التي نُظِمت عام ١٩٧٧، والتي استشهدنا بها في خاتمة هذا الكتاب، يبدو أنّ الحكام الذين لا يُقهرون هم في النهاية «أكثر الناس خوفاً».

بدأت أحداث عام ٢٠٠١، المدهشة والخاطفة للأنفاس في تونس، بداية لم يعرها العالم الخارجي انتباهاً يُذكر. لكن الحدث الذي وجّه إليها الأنظار والذي أشعل فتيل الثورة كان إقدام شخص على إحراق نفسه في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠، وهو بائع الخضر محمد بوعزيزي، ابن الستة والعشرين ربيعاً الذي لم يعد

يحتمل العقاب الذي ناله من حكومة بلاده والمتمثّل بإذلاله وبمضايقته باستمرار. وتصفه شقيقته الصغرى، بسمة، أنه «كان محباً للمرح وكريماً».

قامت الاحتجاجات في ردّ فعل على وفاة بو عزيزي، والتي أجّجها موقع «الفايس بوك» وشبكات محطات إعلامية اجتماعية أخرى، بعد أسابيع قليلة فقط. تحقّق ما لا يمكن تخيّله :فرّ «زين العابدين بن علي»، الذي كان رئيساً للبلاد لمدة ثلاث وعشرين سنة. (ظل بن علي معانداً حتى النهاية ولم يكن راغباً في الصعود إلى طائرته. ووفقاً لأحد شهود العيان فإن زوجته «ليلى » صاحت به: «اصعد إلى الطائرة أيها المغفّل. لقد أمضيت حياتي كلها وأنا صابرة على حماقاتك»).

أُفرِج عن «سليم مامو»، وهو شخص تونسي له موقع مستقل على الإنترنت، قبل يوم فقط من فرار «بن علي» من البلاد. وسرعان ما استُدعِيَ «سليم مامو» ليكون وزيراً في الحكومة الجديدة. وقد أُعلن عن تعيينه وزيراً عبر موقع التويتر.

اعتقد الكثيرون أنّ «حسني مبارك»، الذي حكم البلاد مدة ثلاثين عاماً، والمدعوم من الولايات المتحدة بسبب «حالة الاستقرار» المُفتَرَضة التي رسّختها حكومته الوحشية والفاسدة، سوف يقمع بشراسة أي احتجاجات قائمة، وراهنوا على فشل هذه الاحتجاجات في إحداث أي تغيير فعلي. لكنّ ملايين المحتشدين في ساحة التحرير وفي أنحاء مصر كلّها صمّموا على السماح لهم باتخاذ الخيارات بدلاً من الذين سلبوهم هذا الحق لمآربهم الشخصية.

استُخدم الشعر إلى جانب الموسيقى والرسم في هذه المظاهرات؛ فقد ظهرت صورة عملاقة لمبارك رُسم فيها شعرُه على شكل كيس قمامة، ووجهه كوجه مصّاص دماء يكشّر عن أنيابه. كلّ هذه الوسائل كانت جزءاً من ثورة مصر السلمية ضد أعمال العنف الصادرة من السلطة الرسمية.

أصرّ المحتجّون على البقاء في الساحة، مهما كان الثمن، حتى يحدثوا التغيير الذي يطالبون به. كانوا يعرفون أنهم قد يُقتلون، ومع هذا كان هناك هامش من الدعابة والمرح في التعبير عن احتجاجهم هذا. فقد كتب أحد المحتجين على

إحدى اللافتات مناشداً مبارك بالقول: «أرجوك ارحل. تزوّجت منذ عشرين يوماً وأشتاق إلى عروسي».

ورفع محتجّ آخر لافتة فوق رأسه تقول: «أرجوك ارحل. ذراعي تؤلمني». وحمل محتجّ ثالث لافتة بين عمودين تقول: «أرجوك ارحل. أريد أن أقصّ شعري».

أما «وائل غنيم»، مدير صفحة الاحتجاج الشعبية على الفايس بوك المعنْوَنَة «كلنا خالد سعيد» (سمّيت باسم شاب يافع توفي جرّاء ضرب مبرّح من قبل رجال الشرطة)، فقد اعتُقِل واحتُجِز وهو معصوب العينين لمدة اثني عشر يوماً. وعندما أُطلق سراح غنيم، أُجريت معه مقابلة تلفزيونية أثّرت في المشاهدين خاصة حين قال: «أنا لست بطلاً. استخدمت لائحة المفاتيح فقط. الأبطال الفعليون هم الذين يفترشون الأرض». وكان لكلمته هذه أشدّ الوقع والأثر. صاحب موقع «غوغل» اللامدّعي واللامتغطرس هذا، أصبح بطل الساعة وأعطى الاحتجاجات دفعةً جديدةً من الطاقة، ملهباً حماسة الجماهير.

في نهاية المطاف، وبعد ثمانية عشر يوماً من الاحتجاجات، رحل «حسني مبارك» في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١. وانطلقت الحشود من جميع أنحاء مصر كبركانٍ هائجٍ احتفاءً برحيله. حصل ذلك بعد مضيّ أربعة أيام فقط من إطلاق سراح وائل غنيم الذي ردّد عالياً وبكل بساطة: «أهلاً بعودتك يا مصر».

من الأغاني الشعبية أغنية «صوت الحرية»، المنادية بالقول:

«أزلنا جميع الحدود

سلاحنا هو أحلامنا».

إن الأحداث اللافتة والمثيرة للإعجاب التي عمّت الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية في عام ٢٠١١ لم تأتِ من لا شيء. إنّ ما رُوي في هذا الكتاب يذكّرنا بالترابط العالمي للأحداث الذي يجب ألاّ يغيب عن بالنا.

هذا الكتاب يروي حكايات؛ بعضها معروف وأكثرها لم يأخذ حقه من النشر والتقدير في كتب التاريخ. هي حكايات أشخاص وجدوا طرائق مُبتكَرة ومُلهِمة

لتحدّي أنظمة حكم عنيفة، ولمواجهة التعسّف وسوء استعمال السلطة. نقدّم تقارير عن أولئك الذين أبوا أن يُكتم صوتهم، مع الدلالة على أنّ إطاحة الدكتاتوريين والطغاة، وتغيير القوانين الجائرة، أو بكل بساطة شحذ الحس الإنساني لدى الأفراد، وتقويته في وجه أولئك الذين يحرمونهم هذا الحسّ، هي أمور ممكنة الحصول. فكلّ وصفٍ أو تقريرٍ يمثل الرغبة الكونية للعيش بكرامة وحرية.

الأشخاص المذكورون في هذه الصفحات كانوا يقولون إنهم، وبكل تجرّد وبساطة، يدافعون عن مبادئهم الأساسية، ولو عرّضوا أنفسهم للضرب المبرّح أو للسجن أو حتى للقتل جزاء التعبير عن آرائهم بحرية. وكانوا يقولون بكل فخر إنهم قاموا بما قد يقوم به أي شخص آخر.

بالنسبة إلينا، نحن الآخرين، يظلّ هؤلاء رمزاً لرسالة تذكير بأنّ الروح المتمرّدة يمكنها إحداث صدعٍ لا يتزعزع وتغيير الذي لا يتزحزح.

يتعامل الأشخاص في هذه الحكايات مع المستحيل، وكأنه الممكن الذي لم يحدث بعد. حقّق بعضهم التغيير الذي كانوا يناضلون من أجله، ويؤمن بعضهم الآخر بأن التغيير آتٍ لا محالة.

ستيف كراوشو

جون جاكسون

نيويورك ولندن

آذار/مارس ٢٠١٠ وآب/أغسطس ٢٠١١

١
قوّة المجموعة

قال الصبيّ: «لقد تعلّمَ كيف تنحت المياهُ الساكنةُ الصخورَ الصّلبة. بكلمة أخرى، إنّ تلك الصلابة إلى زوال».

ـ برتولت برَخْت

برايان: أنتم كلكم أفراد!

الحشود: نعم، نحن كلنا أفراد!...

رجل من بين الحشود: أنا لستُ كذلك.

ـ مونتي بايثون من «سيرة برايان»

المتنزّهون يهزمون الدبابات

أثار النجاح المتزايد لحركة التضامن الذعر في أوساط المتربّعين على عرش النظام الحاكم، والذين حكموا البلاد منذ الحرب العالمية الثانية. نشأت حركة التضامن وهي حركة شعبية، في تموز/يوليو عام ١٩٨٠ على أيدي عمالٍ مضربين عن العمل في ترسانات بناء السفن في «غدانسك» وفي أنحاء بولندا. في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، نشرت السلطات الشيوعية دباباتها في الشوارع للقضاء على حركة التضامن قضاءً تاماً، وأُلقي القبض على مئات البولنديين وقُتل منهم عدد كبير. وعلى الرغم من استخدام الدبابات والاعتقالات، نظّم البولنديون احتجاجات ضد ممارسات النظام الحاكم وفرضه الحظر على حركة التضامن، وشملت هذه الاحتجاجات مقاطعة برامج الأخبار التلفزيونية التي كانت تبثّ الأكاذيب. لكن مقاطعة البرامج الإخبارية التلفزيونية لم تكن كافيةً لإحراج الحكومة. ومن يقدر أن يعرف عدد الملتزمين بقرار المقاطعة؟

اهتدى مواطنو إحدى المدن الصغيرة إلى طريقة مجدية. ففي كلّ مساء، وبدءاً من ٥ شباط/فبراير سنة ١٩٨٢، كان مواطنو «سويدنيكان» الواقعة شرقي بولندا ينطلقون في تظاهرة سيّارة. وتزامناً مع بداية بث نشرة الأخبار المسائية التي تبلغ مدتها نصف ساعة، كانت شوارع البلدة تمتلئ بالمواطنين الذين كانوا يتحدّثون، بعضهم مع بعض، وهم يسيرون ويتسكّعون في شوارع المدينة. وكان بعضهم يضع جهاز تلفازه المطفأ على النافذة قبل خروجه من المنزل بحيث يكون موجّهاً إلى الشارع؛ فيما كان بعضهم الآخر الأكثر جرأة وابتكاراً، يضع جهاز تلفازه غير الموصول بالقابس الكهربائي في عربة الأطفال أو على عجلة البناء اليدوية ويأخذه معه في نزهته المسائية.

عقّب أحد مؤيدي حركة التضامن بالقول: «لو أنّ المقاومة هي من عمل ناشطين سرّيين، فلن أكون أنا أو أنت واحداً منهم. ولكنك لو شاهدت جيرانك يأخذون معهم أجهزتهم التلفزيونية وهم ذاهبون للتنزّه، فسيشعرك هذا بأنك جزء من كلّ. وأمّا هدف

النظام الدكتاتوري فهو حملك على الشعور بالانعزال. لقد كسرت سويدنيكان العزلة وبنت الثقة».

إنّ الخطة القائمة على إخراج جهاز التلفزيون في نزهة، والتي انتشرت في مدن وبلدات أخرى قد أثارت حنق الحكومة وغضبها؛ إلا أنّ رجال السلطة شعروا بعجزهم عن الردّ على التحرّكات الشعبية. فالخروج للنزهة لم يكن، مع كلّ هذا، يعدّ جريمةً رسميّةً حسب المدوّنة الجنائية. في النهاية قُدّم نظام منع التجول من الساعة العاشرة إلى الساعة السابعة مساء، ما أجبر مواطني سويدنيكان على البقاء في المنازل أثناء نشرة أخبار السابعة والنصف وإلا تعرّضوا للاعتقال أو إطلاق النار.

وكان ردّ المواطنين في سويدنيكان هو الخروج في نزهة أثناء نشرة الأخبار الأولى التي كانت تُذاع في الساعة الخامسة مساء عوضاً عن الخروج من المنزل أثناء عرض نشرة أخبار السابعة والنصف.

* * *

لم تكن هناك صعوبة فقط في إيجاد طريقة للتأكد من أن البولنديين لم يكونوا يشاهدون نشرة الأخبار التلفزيونية، إلا إذا كان الجميع يخرجون للتنزّه. فقد كان صعباً أيضاً تحديد عدد الذين كانوا يستمعون إلى البرامج التي كانت تنتقد الحكومة؛ واهتدت حركة التضامن إلى طريقة لحلّ هذه المشكلة أيضاً.

بثّت المحطة الإذاعية التابعة لحركة التضامن نشرات أخبار غير قانونية مضادّة لما كانت تروّج له السلطات الحاكمة من دعايات كاذبة. ولكن لم يكن أحد يستطيع تحديد عدد الذين كانوا يستمعون إلى التقارير السرّيّة. ولم يكن وارداً على الإطلاق في ظلّ تلك الظروف إجراء استطلاعات للرأي العام. لذا اتّبع مذيعو محطة حركة التضامن طريقة تجريبية. طلبوا من المستمعين إشعال الأضواء في شققهم في لحظة معيّنة من البرنامج وإطفاءها.

كانت خطة لا تخلو من الخطورة لأنها تكشف من يتّبعها بكل سهولة. فإذا كنت الشخص الوحيد في مجموعة سكنية وأشعلت الضوء وأطفأته في تلك اللحظة

المحدّدة، فسيكون هذا الأمر بمثابة إعلان يلفت نظر ضباط الشرطة في الجوار إليك. سيقول أحدهم لزملائه: «انظروا؛ أحد الأشخاص الذين ينتهكون القانون يعيش هنا!».

كان «كونستانتي غيبرت»، أحد المنشقّين، يسير في أحد شوارع العاصمة البولندية وارسو، أثناء بث البرنامج الإذاعي. وفيما كان يسير، لاحظ أنوار إحدى الشقق في الدور السفلي تُشعل وتُطفأ. وحين خطا إلى الوراء، أدرك أن البناء بكامله كان يومض. التفت لينظر خلفه، فرأى الأبنية السكنية كلها في الشارع تضاء وتطفأ، الواحدة تلو الأخرى. وأفادت التقارير الواردة تلك الليلة أنّ الأبنية في جميع أنحاء المدينة أضيئت ثم أطفئت. قال «غيبرت»: «لا تستطيع أن تتخيّل مشاعر الابتهاج والزهو لدى رؤية المرء هذا المشهد».

أمّا بالنسبة إلى السلطات الحاكمة فلم يبقَ عليها سوى زج جميع أهل «وارسو» في السجن، وكان هذا من سابع المستحيلات. إذاً لم يكن بوسعها القيام بشيءٍ يُذكَر.

* * *

حتى في أحلك الظروف، لم يقصّر مناصرو حركة التضامن في إيجاد طرائق لتقويض سلطة حكّام بولندا المكروهين. في عام ١٩٨٤ توفي القائد السوفياتي «يوري أندروبوف»، فانقطع بث البرامج المقرّرة للتغطية المباشرة لمراسم الجنازة بما فيها كلمة خلَف «أندروبوف» الطاعن في السن «كونستانتين تشيرنينكو» الذي بدأ بإلقاء خطابه على منصة تعلو ضريح «لينين» في الساحة الحمراء في موسكو.

وسرعان ما انقطع البث المتلفز كما يبيّن الشريط الوثائقي «واكِبْ الأخبار التلفزيونية» الذي أعدّه غيرزيغورز لينكاوسكي عام٢٠٠٦. وبدلاً من سماع غمغمات «تشيرنينكو» المعبّرة عن الولاء للسلف الراحل (يوري اندروبوف، أحد أبناء الحزب الشيوعي المجيدين رحل عن هذه الدنيا...)، سمع المشاهدون البولنديون فجأة ودون سابق إنذار صوت مقدّم آخر يقاطع كلمة «تشيرنينكو» بالقول: «نقدّم لكم الآن النسخة المتلفزة المنقولة عن محطة حركة التضامن الإذاعية. سيداتي سادتي،

مساء الخير...». وتبعها على الأثر قائمة بأسماء الناشطين المُعتقَلين وسلسلة من مطالب المعارضة.

سُرّ المشاهدون البولنديون بما حصل، على عكس السلطات الحاكمة. ولم تستطع دائرة الأمن السرّية معرفة من كان وراء هذا العمل. وهكذا ظلت الحكومة مُحرَجة وظلّ من عداها مسروراً ومبتهجاً.

أبقى المشاة الحاملون أجهزة التلفزيون والأنوار التي تومض والجنازة المبتورة التي انقطع بثها، شعلة الأمل لدى الشعب البولندي متّقدة، بحيث جاءت مضامينها دراماتيكية في السنوات التالية. ففي غضون سنوات قليلة انهار النظام القوي الراسخ.

عبارة مؤثّرة

كان المجلس العسكري الذي حكم الأورغواي منذ عام ١٩٧٣ جائراً وعنيفاً إلى أقصى الحدود. وقد لجأ مئات الألوف إلى المنفى وزُجّ بالخصوم السياسيين في السجون. وقد كان على جدول أعمال هذا المجلس إجراء واحد فقط وهو التعذيب والتنكيل. حتى إن الحفلات الموسيقية الكلاسيكية اعتُبرت بمثابة مناسبات تخريبيّة هدّامة بين الفينة والأخرى. فقد أُلغيت حفلة تُعزف فيها قطعة موسيقية لرافيل بعنوان «كونشيرتو على البيانو باليد اليسرى» لوجود كلمة ترمز إلى اليسار، لأنها عُدّت مصدر تهديد للسلطة. بَيْدَ أنه في غضون ذلك سُجّل حدوث احتجاج صغير ولافِت أثناء ألعاب كرة القدم طوال المدة الطويلة للحكم العسكري الذي استمر اثني عشر عاماً.

اعتاد الألوف من سكان الأورغواي الذين كانوا يملأون المدرّجات، المشاركة في ترديد كلمات النشيد الوطني بفتور كلما عزفت الفرقة النشيد الوطني قبل بداية المباريات الرئيسية. ولم يكن تخلّفهم عن ترديد النشيد الوطني بصوتٍ عالٍ بإصرار، إلاّ حالة من العصيان بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

أما من وجهة نظر القادة الكبار فكان الآتي أعظم. فهناك مقطع من النشيد يقول علناً «ليهتزّ عرش الطغاة!» (Tiranos Temblad!). كانت هذه الكلمات بمثابة إشارةٍ موحيةٍ للجماهير في المدرّجات كي يهدروا بصوتٍ واحدٍ: «ليهتزّ عرش

الطغاة!» وهم يلوّحون بأعلامهم. بعد تلك الصرخة الهادرة المدوّية المفعمة بالحماس التي لم تدم إلا هنيهة، عادت الجماهير تهمهم بفتور الكلمات المتبقية من النشيد الطويل.

لم تكن السلطات قادرة على اعتقال جميع من في المدرّج. ولم تكن قادرة أيضاً على إلغاء المباريات أو صرف النظر عن ترديد النشيد الوطني. خطر ببال أعضاء المجلس العسكري شطب الكلمات «ليهتزّ عرش الطغاة!» لدى ترديد الجمهور النشيد الوطني، ولكن ثبت أن في هذا الأمر، إن تحقق، كثيراً من الإحراج. فلمَ يشطب القادة الكبار كلمات من النشيد الوطني العزيز على القلب والذي وُضع في القرن التاسع عشر إلا إذا كانوا يعتقدون فعلاً أنهم هم الطغاة الذين يقصدهم الشعب؟

وهكذا اضطر الحكام العسكريون إلى أن يتحمّلوا ما تعرّضوا له من إحراج إلى أن حلّ العام ١٩٨٥، حين خسروا هم وأصدقاؤهم السلطة. وكان الفوز للديمقراطية.

في يومنا هذا، يمكن أن يُردّد النشيد الوطني بأكمله في مباريات كرة القدم الأوروغوية ومن دون خوف أو وجل. فقد سُجن قادة المجلس العسكري بسبب جرائم ارتكبوها أثناء السنوات التي أمسكوا فيها بزمام السلطة. إنّ عروش الطغاة السابقين تهتزّ بالفعل.

اللفت والثورة

أكثر ما يُفهم من كلمة «مقاطعة» (Boycott) هو أنها ترمز إلى شكلٍ من أشكال التحرّك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. بات الجميع يستخدمون هذه الكلمة من دون أن يفكروا بأبعادها ويسلّموا جدلاً بصحة معناها. لكنها لم تكن كشجرة اقتلعت من دون جذور، بل إن هناك حكاية لأصل هذه الكلمة وكيف انطلقت. يُحكى أن هناك رجلاً يُدعى «الكابتن تشارلز كوننغهام بويكوت» (Boycott)، كان وكيل أراضٍ بغيضاً للغاية يعمل لدى اللورد «إيرن»، وهو صاحب أراضٍ في محافظة «مايو» الواقعة غربيّ إيرلندا التي كانت خاضعة للحكم البريطاني.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر من عام ١٨٨٠، وكما ورد حرفيّاً في صحيفة «كونوت

تلغراف»: «وكأنما من دون سابق تفكير، تخلّى خدم بويكوت عنه احتجاجاً على الإيجارات والإخلاءات الجبرية غير المعقولة والظالمة. وهكذا وجد بويكوت وعائلته أنفسهم مضطرين لحلب بقراتهم بأيديهم ووضع حدوات لحوافر أحصنتهم وحرث حقولهم الخاصة. كما امتنع أصحاب الحوانيت عن تأدية خدمات لبويكوت وعائلته، وتوقّف مكتب البريد عن إرسال البريد إليه. وهكذا عُزل بويكوت وأصبح وحيداً عاجزاً عن الردّ، وهذا ما أقلق مناصريه». وفي لندن، وبنبرة اتهامية، عقّبت صحيفة التايمز على الأمر في إحدى افتتاحياتها كالتالي: «لم تكن هناك صورة مخيفة أكثر من هذه الصورة في أيّ مجتمع يدّعي صفة التمدّن والخضوع للقانون والنظام».

رأى أحد منظّمي هذا التحرك وهو «جيمس ريدباث»، أنه لا توجد أي كلمة تصف هذا الشكل من أشكال النبذ والإبعاد. ولكي يثبّت الأثر السياسي لهذه التحرّكات ويدعمه حسم الأمر بوجوب تغيير هذا الوضع. وكما يروي ريدباث في سيرته الذاتية التي كتبها عام ١٨٨١ وكان عنوانها «أحاديث عن إيرلندة»، فإنه طلب النصح من القسّ المؤيد لأفكاره الأب «جون أومالي»؛ يقول ريدباث: خفض [أومالي] بصره ونقر على جبينه العريض وقال: «ما رأيك لو أطلقنا اسم «بويكوت» على هذه الكلمة، فتصبح كلمة يقاطع بالإنكليزية هي «بويكوت»؟

ويصف «جويس مارلو» في كتابه «الكابتن بويكوت والإيرلنديون» قدوم قوّة من المتطوّعين الموالين للإنكليز لمساعدة بويكوت المحاصَر، بحراسة فصيلة مؤلفة من ألف جندي. ومن المؤن التي جلبوها أربعة عشر غالوناً من الويسكي وثلاثين رطلاً من التبغ وأربعة أبواق لحراسة السفن. إلا أنهم بعد أن أمضوا أسابيع قليلة في غرس نبتات من الخضر تحت زخّات الأمطار المتساقطة تخلّوا عن بويكوت، فأصبح وحيداً ومعزولاً مرة أخرى. فرّ بويكوت إلى إنكلترا ولم يعد مطلقاً إلى «مايو». وبعد فترة وجيزة استعادت إيرلندة استقلالها.

في غضون ذلك أضحى اسم وكيل أراضٍ مغمور في غربي إيرلندا عالميّاً مذكوراً في القواميس وصار اسم «بويكوت» كلمةً في القواميس العالمية تعني «يقاطع»، واستُخدمت باللغة الإسبانية في «تشيلي» حين عانى نظام «أوغستو بينوشيه» الحاكم من أولئك الذين لم يتوانوا عن «مقاطعة» التفاح والنبيذ المصنوعين في

«تشيلي» احتجاجاً على سياسة المجلس العسكري الحاكم القمعية في تشيلي في السبعينيات من القرن العشرين.

كما وردت هذه الكلمة في القاموس البولندي «bojkot»، واستُخدِمت حين قاطع البولنديون نشرة الأخبار المتلفزة عام ١٩٨١ احتجاجاً على فرض القانون العُرفي الشيوعي (وشملت هذه الحركات الاحتجاجية وضع أجهزة التلفزيون في العربات كما ذكرنا سالفاً). استُخْدِمت كلمة «يقاطع» التي اشتقّت من اسم «بويكوت» أيضاً في اللغتين الروسية والفرنسية. وسبب هذا كله هو حصول بعض الصعوبات والمشاكل المحلية في موسم حصاد اللفت الإيرلندي عام ١٨٨٠.

ثم سقط الجميع

ثمة نمط مألوف من المراقبة المفروضة في البلدان الدكتاتورية: ينشر أحد المؤلّفين إحدى قطعه الأدبية التي لا تعجب الحكومة. وفي هذه البلدان الدكتاتورية يُهدَّد الناشرون والمؤلّفون أو يُجبرون على دفع غرامات أو يُزجّ بهم في السجون. يتوقف الناشر عن العمل فيما تتمّ إعاقة غيرهم من المؤلفين أو الناشرين الشجعان عن العمل ويعيش النظام الحاكم بعد ذلك سعيداً (لبعض الوقت على الأقل).

ثم هناك الطريقة التركية في القمع: الترابط الوجداني البشري هو بمثابة عمل إجرامي متمرّد.

المبدأ بسيط، وأساسه المقولة التالية: من السهل محاكمة شخص أو شخصين، لكن محاكمة مئة شخص أو ألف بسبب الجريمة ذاتها هي إجراء ستعاني منه الحكومة في آخر المطاف أكثر مما سيعاني منه المُدّعى عليهم.

في سنة ١٩٩٥ وُجّه اتهام إلى الكاتب المعروف «ياسر كمال»، بمقتضى قوانين مكافحة الإرهاب، لكتابته مقالاً نشره في صحيفة «دير شبيغل» الألمانية، عن الممارسات الوحشيّة ضد الأكراد في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا. وحتى يومنا هذا كان هذا الإجراء مضراً بكمال. بيد أنّ رفقاء كمال من الكتّاب تضامنوا أكثر من المتوقّع معه. وصدق كمال حين قال في ذلك الحين: «سوف ينصفني الزمن ويكون خير شاهد على أنّ الذين حاكموني هم رهن المحاكمة».

وقد ثبت أن ما قاله صحيح، إذ قام بعض المؤلّفين بنشر كتاب مشترك يحتوي عشر مقالات محظورة من بينها مقالة كمال. وسُمّي أكثر من ألف شخص بصفتهم ناشرين متضامنين.

افتتح المدعي العام محاكمة ضد ١٨٥ مفكّراً بارزاً. وتبيّن أنها عملية ثقيلة ومتعبة ومحرجة سياسيّاً. بعد سنتين ظهر مدى ارتباك السلطات وغبائها، فأُسقطت المحاكمة. بَيْدَ أنّ من كانوا سيُحاكمون استاءوا من فشل السلطات في محاكمتهم. وشبّه «سنار يورداتابان»، المؤلف الموسيقي والكاتب الذي نظّم الحملة، الأساليب المُعتمَدة بلعبة الصغار، شدّ الحبال، قائلاً: «بعض الأطفال يمسكون بطرف حبل ثخين، وهناك أطفال آخرون يمسكون بالطرف الآخر. كلا الفريقين يبدأ بشد الحبل في الوقت ذاته كي يثبت كل فريق أنه هو الأقوى». ثم تساءل: «ولكن ماذا يحصل إذا أفلت أحد الفريقين الحبل من يده؟»؛ ويجيب: «يقع الآخرون أرضاً ويضحك الجميع عليهم».

طالب المُتّهمون بتحريك الدعوى واتخاذ التدابير اللازمة من قبل المدعي العام. أي كما قال «يورداتابان» تحديداً: «كان الأرنب يطارد كلب الصيد».

منذ عام ٢٠٠١ ولاحقاً تم إصدار سنوي لمجلّد بعنوان «حرية التفكير» يجمع آراء مختلفة: يسارية ويمينية وعلمانية وإسلامية. وقام الخارجون على القانون بتقطيع كعكة عيد الميلاد وإرسال القطع إلى القضاة والمدّعين؛ وسلّموا المدّعي العام نسخة من المجلّد المسيء إلى السلطات باليد.

من وجهة نظر الحكومة، فإنّ قضية الأرنب الذي يلاحق كلب الصيد هذه التي تقلب الطبيعة المألوفة رأساً على عقب، هي التي كانت أكبر مصدر للإزعاج وبخاصة عندما لم تتوقف وأخذت تنتشر أكثر فأكثر؛ فهذه الحكاية المعكوسة تحكي رغبة المُتّهمين في أن يسلكوا مسلك الحرية وسعي المدّعين إلى ضمان عدم تحقيق رغبة المُتّهمين هذه. لقد أصبح عشرات الألوف من الناس «ناشرين مشاركين»، للكتابات المحظورة في السنوات الأخيرة.

نشر الغسيل الوسخ

قد لا يبدو أنّ الغسيل العلني يستطيع أن يزحزح رئيساً يُقال عنه وبجدارة إنه يتّصف بالصّرامة والفساد والوحشيّة. لكن مراسم الغسيل الجماعية كانت عنصراً أساسياً للتخلّص من رئيس البيرو غير المحبوب «البرتو فوجيموري» بعد أكثر من عقدٍ من الزمن من تولّيه السلطة.

في شهر أيار/مايو عام ٢٠٠٠، بدأ الألوف يتجمّعون كل ظهر يوم جمعة وحتى الساعة الثالثة عصراً في ساحة «مايور» العامة في «ليما» عاصمة البيرو. وقد تركّز النشاط الأساسي على غسل العلم المقلّم بالأحمر والأبيض والأحمر، إذ أراد المتجمّعون أن يثبتوا أنّ دولة البيرو وعلمها قد باتا متّسخين للغاية.

اعتمدت السلطات في ردّ فعلها على المتجمّعين سياسة التخويف والتهديد. جاءت نبرة قائد القوات الأمنية «فلاديميرو لينين مونتسينوس» اتهامية متحدثاً بتبرّم عن هذا «السرطان»، وأوحى من خلال كلامه بأنّ غاسلي العلم هم إرهابيون. لكن هذا التهديد المبطّن وتلك النبرة الاتهامية لم يخيفا المجتمعين، فاستمروا في احتجاجاتهم المرتكزة على غسل العلم (Lava la bandara). وقد عبّر أحدهم عن مراد المحتجين وهو الممثّل «ميغيل إيزا» فقال: «كلّ ما أرغب فيه هو بلد نظيف». امتدت الاحتجاجات لتشمل مناطق البيرو كلّها؛ وبلغ عدد المشاركين فيها مئات الألوف. وفي النهاية حقّقت حركة الاحتجاج هذه مبتغاها. بعد خمسة أشهر من بداية الاحتجاجات، تنحى فوجيموري عن السلطة. (أعلن عن رغبته في الاستقالة بفاكس أرسله بينما كان يزور اليابان).

ذكرت صحيفة «الجمهورية» (La republica) الصادرة في البيرو في عرضها الموجز لأهم الأخبار الجارية في نهاية الألفية أنّ غسل العلم كان «طقساً لن ننساه نحن أهل البيرو ما حيينا».

وفي عام ٢٠٠٩ حُكم على «فيوجيموري» (الذي كانت «تشيلي» قد سلّمته للمحاكمة قبل سنتين) بالسجن لمدّة خمسة وعشرين عاماً عقاباً له على جرائم القتل التي ارتُكبت في عهده. واليوم تنعم البيرو بأعلام نظيفة ونقيّة.

٢

أذى متعمّد

يمتلك الجنس البشري سلاحاً فعلياً غير مشكوك بأمره: الضحك... لا شيء يمكنه أن يصمد في وجه هجمة من الضحك.

ـ مارك تواين

الضحك والدموع كلاهما يأتيان ردّاً على الإحباط والإرهاق. وأنا أفضّل الضحك على أساس ألاّ نقوم بعده إلا بقدرٍ أقل من ترتيب الأمور وتحسينها.

ـ كيرت فونغوت



وجبة سريعة من الولاء التام

أحد أغرب الأمور المتعلّقة بالأحداث البشرية وأروعها، هو حصول ما لا يخطر بالبال إطلاقاً

ـ سلمان رشدي

تتّسم مهمة الشرطة في دولة يديرها حزب واحد بالبساطة إلى حدّ ما. فإذا انتقد أفراد من الشعب الحكومة، كان نصيبهم إما التعرّض للمضايقة أو للاعتقال. هذه الطريقة المتّبعة هي واضحة ومفهومة من قبل المعتقِلين والمعتقَلين على السواء.

تتعقّد الأمور أكثر حين يصبح المواطنون مخلصين وأوفياء للوطن بطريقة غير معقولة.

في بولندا، وبعد حظر حركة التضامن المستقلة (كما تم ذكره في الفصل الأول) في ثمانينيات القرن العشرين، سُيّرت مظاهرات لا تُعدّ ولا تُحصى ضد النظام الشيوعي الحاكم. ثم أقامت حركة «الأورنج البديلة» مظاهرة تأييداً للشيوعية، رفع فيها المتظاهرون شعارات مطالبين فيها بتحديد عدد ساعات عمل الشرطة السريّة يومياً بثماني ساعات؛ ورشقوا سيارات الشرطة بالزهور.

أدرك الجميع أنّ مثل هذا الدعم التلقائي لم يكن وارداً في الذهن، لكنهم استنتجوا أنّ هذه البادرة العاطفية المؤيدة للشيوعية لم تكن سوى مزحة سمجة. بَيْدَ أنّ الحكومة رأت أنّ الإقرار بهذا الأمر علانية يسبّب لها الإحراج.

في عام ١٩٨٧ انطلقت مظاهرة «مؤيّدة للشيوعية» بمناسبة مضيّ سبعين عاماً على الثورة الروسية، وهتف المتظاهرون بحماس «حان الوقت لوضع حدّ لخمول الجماهير الشعبية واستسلامها». وقد طُلب من كلّ متظاهر أن يرتدي قطعة ثياب حمراء رمز الشيوعية، أو حملها أو رفعها: حذاء أحمر، أو شال أحمر أو على الأقلّ قلم «روج» أحمر. أمّا أولئك الذين لم يكن لديهم أي شيء أحمر يرتدونه، فقد وقفوا في طابور قرب كشك يبيع الطعام السريع، واشتروا منه قطعاً مسطحة من البيتزا مغطاة بصلصة الطماطم المكثّفة؛ ورفعوا فيما بعد الطعام المرمّز باللون الأحمر عالياً.

أغلقت الشرطة الكشك، واعتُقل زبون طلب صلصة الطماطم الحمراء فقط غير مهتمّ إطلاقاً بشراء قطعة البيتزا.

كما سخرت هذه الحركة من النظام الحاكم وذلك بالالتفات إلى احتياجات الناس الأساسية. في سنة ١٩٨٧ حصلت حادثة أُطلق عليها اسم «من يخشى ورق التواليت؟»؛ وقد وُزّعت فيها لُفافات مفردة من ورق «التواليت» (التي لم تكن متوافرة في الحوانيت البولندية في ذلك الحين) على المارّة مجاناً. كان القصد من هذه الحادثة الاستهزاء بنواقص السلطات الرسمية. وفي مناسبة أخرى، أي في يوم المرأة العالمي، وُزّعت «فُوَط» صحية (لم تكن متوافرة أيضاً في المحال التجارية) مجاناً. ومرة أخرى تم اعتقال المشاركين.

في تلك السنة بالتحديد وافقت الحكومة أخيراً على إجراء محادثات مع حركة التضامن، أدّت إلى إجراء انتخابات تنافسية. وهذا أمر لم يكن في الحسبان على الإطلاق من قبل. وقد فازت حركة التضامن في الانتخابات التي جرت في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٩ بشكل ساحق إلى حدّ اضطرار الشيوعيين إلى تسليم السلطة إلى الخصوم. وفي شهر آب من تلك السنة كسبت بولندا أول رئيس وزراء ينتخبه الشعب في التكتّل السوفياتي.

بعد ثلاثة أشهر سقط جدار برلين، ليس نتيجةً لهزيمة الشيوعية في بولندا فحسب. فقد لعب كل من ورق «التواليت» المجاني وصلصة الطماطم الحمراء دوراً أسهم في سقوط الجدار.

مع أي فريق أنت؟

في عام ١٩٨٤ بدأت تظهر مجموعة غير مألوفة من الصور الجدارية فوق ماكينات صرف آلية مزدوجة تابعة لمصرف «باركلايز» في أوكسفورد وغيرها من المدن الجامعية البريطانية. فوق إحدى هذه الماكينات الآلية رُسمت بسائل للرش كلمة «للسود»، وفوق الماكينة الآلية الأخرى رُسمت الكلمات التالية: «لذوي البشرة

البيضاء فقط». بالطبع لم تغيّر الرسوم الجدارية أي شيء من حيث تحديد الماكينة التي يستطيع شخص معيّن استخدامها وفقاً للون بشرته، إذ كان كل زبون حرّاً في اختيار آلة الصّرف الآلية التي يؤثر. وكان الزبائن من ذوي البشرة السوداء يستطيعون أن يصطفوا أمام الماكينة الآليّة التي كتب فوقها «لذوي البشرة البيضاء فقط» إنْ هم رغبوا في ذلك. كما كان بمقدور الأشخاص من ذوي البشرة البيضاء تناول نقودهم من الماكينة الآلية التي كُتب عليها كلمة «للسود».

بَيْدَ أنّ هذا التوصيف القائم على تقسيم الناس إلى بيض وسود أثار في نفوس الناس شعوراً بالاضطراب، وكان هذا كلّ ما يلزم لتحقيق المراد. فقد حملت الرسوم الجدارية كثيراً من أولئك المصطفّين أمام الماكينات الآلية «السوداء مقابل البيضاء» على الشعور بالقلق وعدم الارتياح حيال تورّط مصرف «باركلايز» الواضح في نظام جنوب إفريقيا القائم على التفرقة العنصرية حيث كانت المظاهر المبجّلة لمبدأ تفوّق العرق الأبيض الصافي – للبيض فقط ـ هي السائدة في ذلك الحين.

قلّ عدد المتخرجين الذين قدّموا طلبات للعمل في مصرف «باركلايز» لأنهم لم يريدوا الارتباط بالسياسة الملوّثة للمصرف التي تدعو إلى التفريق بين السود والبيض؛ وقد بدا أن هذا المصرف هو خير ممثل لهذه السياسة. وتدهورت قيمة حصة مصرف «باركلايز» من حسابات الطلبة المصرفية في المملكة المتحدة التي كانت تدرّ على المصرف أرباحاً جمّة في السابق. وتدنّت نسبة حصة المصرف في السوق من ٢٧ بالمائة إلى ١٥ بالمائة. وفي عام ١٩٨٦، أقرّ هذا المصرف العملاق الذي كان له موقع كبير بين المصارف الأخرى بهزيمته على أيدي راشّي الرسوم الجدارية وحلفائهم. وشكّل انسحاب هذا المصرف من السوق أحد أكثر القرارات المضنية والفاضحة لتعريته النظام الحاكم في جنوب إفريقيا الذين عانى جرّاء ذلك كثيراً.

أُطلق سراح «نلسون مانديلا» عام ١٩٩٠ بعدما مكث في السجن سبعاً وعشرين سنة، وكان قد حُكم عليه بالسجن المؤبّد بسبب رفضه سياسات الحكومة العنصرية. وأمّحتْ رسوم «باركلايز» الجدارية، وظهر «باركلايز» مجدداً في جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٥.

الجميع متأنّقون... ولا وجهة محدّدة

ليس سهلاً أن يكون المرء أحد علماء الدين [ملّا] في إيران. من الجائز أن يكون رجال الدين قد حكموا البلاد لعقود من الزمن إثر الثورة التي أطاحت بالشاه عام ١٩٧٩، لكن يبدو أنهم لا يستطيعون اللحاق بسيارة أجرة.

درجت العادة أن يمتنع سائقو التاكسي عن التوقّف إذا هم شاهدوا معمّمين من رجال الدين واقفين على جانب الطريق. فسائقو التاكسي في طهران يُقْبِلون على أي راكب ويرحّبون به ما لم يكن أحد رجال الدين؛ فليقف رجال الدين وليلوّحوا بأيديهم كما يشاؤون. بطريقة ما، وسبحان الله، يبدو أن سيارات التاكسي لا تتوقّف أمام رجال الدين لانشغالها الدائم.

كان من دواعي سرور المشاهدين الإيرانيين وابتهاجهم تخليد تصرّف سائقي سيارات الأجرة البسيط والمفعم بروح التحدي من خلال فيلم «كمال تبريزي» «السحلية» (Lizard) الذي عُرض عام ٢٠٠٤ في صالات السينما ونال شهرةً واسعة.

يروي هذا الشريط السينمائي قصة المجرم الحقير رضا الملقّب بالسحلية (سمّي هكذا لأنه يستطيع تسلّق الجدران الرأسية). يهرب رضا من السجن متخفّياً بثياب أحد رجال الدين (المسروقة). يمتنع سائقو التاكسي عن التوقّف وإيصال رضا، الذي يبدو مثل رجال الدين، إلى أي مكان. وقد ألف الايرانيون هذا المشهد المتكرّر في حياتهم اليومية.

غصّت صالة السينما بالمشاهدين القادمين لمشاهدة فيلم «السحلية» (Lizard)، وضجوا بالضحك على أحداث هذا الفيلم السينمائي الذي يقلّل من احترام رجال الدين، والذي أوحت حبكة قصته أنّ هذا المجرم الحقير التزم بآداب السلوك والأخلاق أكثر من رجال الدين الذين يُفترض أنهم رمز التقى والورع. وحقّق هذا الفيلم أعلى نسبة من الإيرادات في تاريخ السينما الإيرانية.

حظرت السلطات عرض هذا الفيلم الذي حقق نجاحاً ساحقاً بعد أسابيع قليلة من عرضه فقط، ولكن بعد فوات الأوان. فمن فاته مشاهدة الفيلم خلال مدة عرضه

الوجيزة في الصالات السينمائية، شاهده في منزله من خلال الأقراص المدمجة الرقمية غير المرخّصة.

وإلى الآن لا تقف سيارات التاكسي لرجال الدين حين يرغبون في ذلك.

* * *

يُحظر على النساء حضور مباريات كرة القدم في إيران، ويُزعم أن القصد من قانون الحظر هذا هو حماية النساء من التعرّض لأي ألفاظ نابية وأعمال عنف مُحتمَلة من قِبَلِ المشجعين الرياضيين من الذكور. ومن غير اعتبار لقانون الحظر هذا، ما زالت قلّة من بعض النساء يسعين أحياناً إلى الحصول على إذن بالدخول لحضور المباريات على الرغم من تعريض أنفسهن للاعتقال. ويُمنع منعاً تاماً طرح أيّ نوع من الاستفسارات والتساؤلات عن هذا الحظر من قبل الشعب. لكن «جعفر باناهي» وهو أحد المنتجين السينمائيين وأحد الفائزين بجوائز سينمائية، والذي اعتُقِل أكثر من مرة لجرأته في التعبير عن آرائه علناً، كان عازماً على إيجاد طريقة ما لمعالجة هذه القضية.

تمثلت رؤية «باناهي» في صنع فيلم كوميدي عن ست نساء يافعات من هواة مشاهدة كرة القدم يتحدّين قانون الحظر، ويتم اعتقالهن لمحاولتهن حضور مباراة مهمة بين إيران والبحرين عام ٢٠٠٥. بيد أنه كان يعلم أنه لن يستطيع أن يقدّم الفيلم إلى الجمهور ويتجاوز هيئة الرقابة السينمائية. لذا قدّم للسلطات سيناريو فيلم مقبول يخلو من التشويق والممنوعات، ما أمّن له نيل القبول الرسمي الذي كان يلزمه. ثم مضى قُدُماً وأنتج فيلماً آخر مختلفاً تماماً، أي الفيلم الذي طالما خطّط لإنتاجه.

في فيلم «في وضع تسلّل» (Offside)، تُعتقل مجموعة من النساء بعد محاولتهن التسلّل لحضور مباراة في كرة القدم. يتم سجنهن في حظيرة للماشية، واقعة في مكان بعيد عن مجريات المباراة وقريب من أرض اللعب بشكل يمكنهن من سماع أصوات جمهور المشاهدين. ولكن لا يُسمح لهن بالتحرّك ولو ياردات قليلة لمشاهدة المباراة. ويعلّل الحرّاس ذلك بالقول: يُمنع دخول النساء إلى المدرّج بسبب اللغة البذيئة التي قد يسمعنها. ويكون ردّ النسوة: «نعدكم بألّا نصغي إلى الكلمات البذيئة».

تشعر إحدى النسوة بحاجة ملحّة للدخول إلى المرحاض. ولكن ليس في المدرّج سوى مراحيض للرجال (لأن المفترض عدم وجود النساء في هذا المكان). لا تستطيع المرأة كبح حاجتها إلى دخول المرحاض وتروح تثب، وهي ترفع قدماً تلو الأخرى، فيما يأسها المقلق يزداد. أخيراً يقدّم أحد الحراس حلاً: أن تتنكر بهيئة رجل.

وتمتثل المرأة لما قاله الحارس وتغطي وجهها بملصق إعلاني لأحد نجوم كرة القدم الإيرانيين. وبهذه الطريقة يُسمَح لها بالتوجّه إلى المرحاض. يُطرد جميع الرجال خارجاً كي تنفرد المرأة المتنكّرة لوحدها في المرحاض، وتهرب على الفور.

كان متوقعاً أن يحطم فيلم «في وضع تسلّل» الأرقام القياسية في مكاتب بيع التذاكر لأنه كان يتضمّن موقفاً يستخف بالقوانين الرسمية. وكما كان متوقعاً أيضاً لم يفاجأ «باناهي» عندما تمّ حظر عرض فيلمه أمام الجماهير عام ٢٠٠٦ بعدما تبيّن أن هناك اختلافاً كبيراً بين النص المكتوب للفيلم في ذلك العام وبين ذلك النص الذي وافقت عليه هيئة الرقابة.

وكما كان نصيب فيلم «السحلية» من النجاح، سرعان ما قطف فيلم «في وضع تسلّل» النجاح الجماهيري لدى توزيعه على أقراص مدمجة رقمية غير مرخّصة. كذلك ألهمت شخصيات الفيلم نساءً من المجتمع الإيراني لمحاكاة بطلات الفيلم، فقد وقف بعض النساء خارج مدرّج كرة القدم الوطني وأنشدن قائلات «لا نرغب في أن نكون في وضع تسلّل».

عن الكلاب والحكّام المستبدّين؟

في شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٧، لجأ عشرات الألوف من المواطنين إلى الشوارع للاحتجاج على الممارسات غير الشرعية للنظام العسكري الحاكم في بورما (التي تعرف رسمياً باسم ميانمار). (انظر الصورة آخر هذا الفصل). ومما فجّر هذه الاحتجاجات ارتفاع أسعار المحروقات بشكل مفاجئ وغير معقول، وسرعان ما اتسعت دائرة المطالب لتشمل المناداة بتأمين الحقوق الأساسية للمواطنين والحريات. وتعرّض المحتجّون إلى الضرب والاعتقال والقتل من قبل القوات المسلّحة. ووفق

تقرير صادر عن الأمم المتحدة، بلغ عدد القتلى واحداً وثلاثين شخصاً على الأقل. وأصبح الخروج إلى الشوارع التي انتشرت فيها دوريات من القوات المسلحة مجازفة خطيرة. لكنّ مواطني بورما واسعي الخيال اهتدوا إلى طريقة لحلّ هذه المشكلة: عزّزوا نشر عددٍ ضخم من كلاب المدينة الشاردة في صفوف المحتجّين.

تُعتبر الكلاب مخلوقات وضيعة بالنسبة إلى الديانة المتّبعة في بورما، وتدلّ ولادتك ثانية بشكل كلب على أنك لم تكن صالحاً في الحياة السابقة. ولكي تهين شخصاً ما إهانةً كبيرةً في اللغة المتداولة في بورما ما عليك سوى أن تلقي على مسمعه كلمة «كلب» أو «أم كلب»، ولن تكون مخطئاً على الإطلاق.

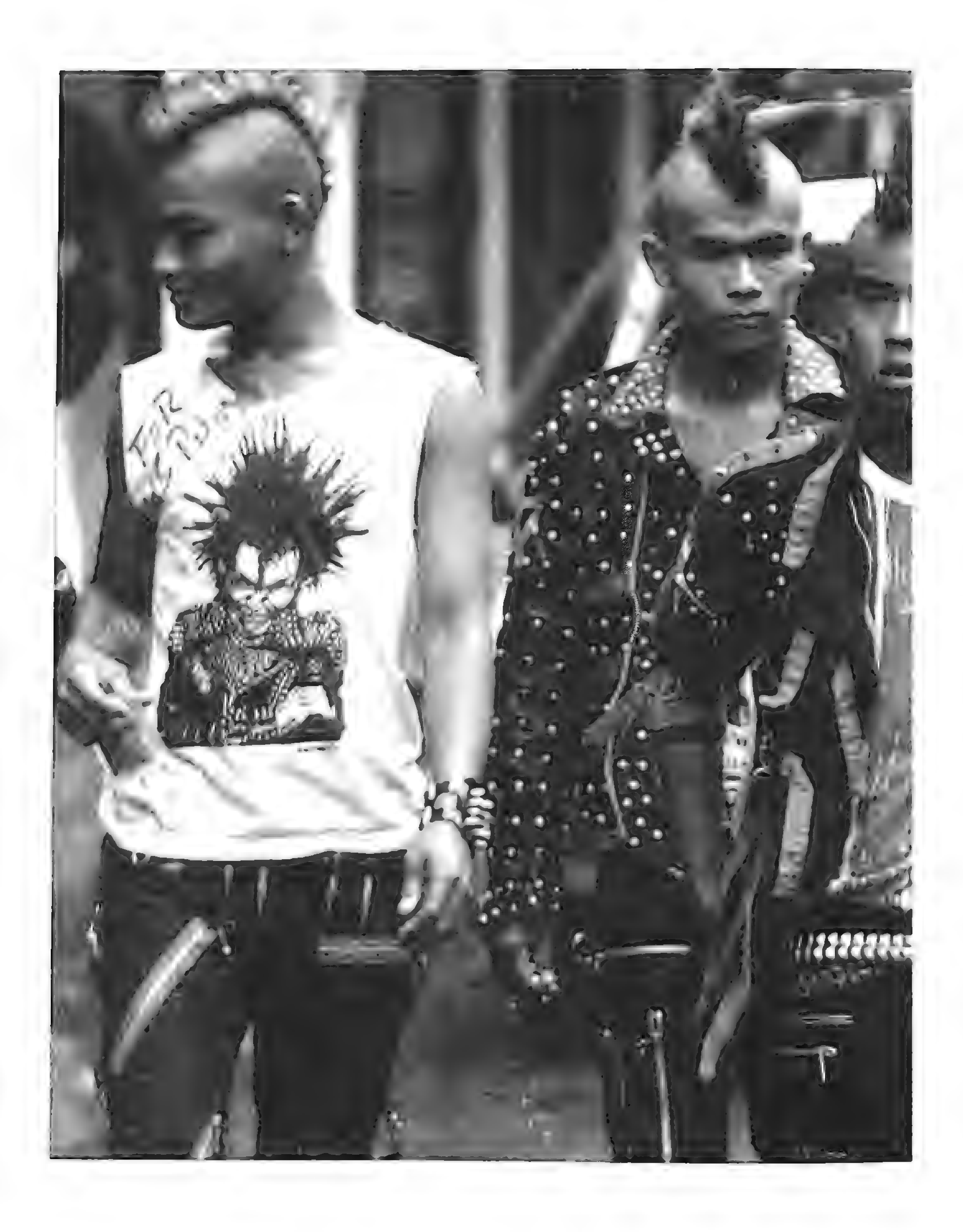
ربما في محاولة منها لتحسين حظوظها في الحياة التالية، بدأت كلاب شاردة تُشاهد وهي تتجوّل في أنحاء «رانغون» وقد رُبطت حول أعناقها صور للقائد العسكري «ثان شو» إلى جانب صور لغيره من كبار القادة. عمّت الفرحة صفوف سكان المدينة عندما شوهدت في أنحائها فرق الجيش وهي تتعقّب الكلاب المهجّنة المحتجّة؛ لكن محاولتهم هذه فشلت في إنقاذ مكانة الجنرالات التي غدا من المستحيل استردادها لأنها باتت في الحضيض.

ردّدت صحيفة «إيرّاوادّي» (Irrawaddy) الصادرة في الدولة المجاورة، تايلندا، ما قاله أحد السكان المتعاطفين مع ما جرى: «يبدو أنها تجيد تماماً الإفلات من قبضة العسكر».



«ارتدوا ملابس تقليدية»: كانت تعليمات المجلس العسكري في بورما، التي وجّهها إلى المحتفلين بمهرجان الماء الذي كانت تقيمه البلاد رسمياً كل سنة... هكذا اتّبع المحتفلون تلك التعليمات.

كين مون وين/ الآسوشيتدبرس





٣
فرصة رياضية

يعتقد بعض الناس أنّ لعبة كرة القدم هي مسألة حياة أو موت؛ وأسمح لنفسي بأن أؤكد لك أنها أهم من ذلك بكثير.

ـ بيل شانكلي

مدير فريق ليفربول لكرة القدم

حلم فريق

لطالما اشتهرت دولة ساحل العاج الواقعة في الجزء الغربي من إفريقيا بأنها المنتج الأكبر للكاكاو في العالم. بيد أنها في السنوات الأخيرة باتت تكتسب شهرة أكبر بسبب وضعها غير المستقر والخطر، وبسبب نشوب نزاع داخلي قوي. إثر قلب نظام الحكم عام ٢٠٠٢، انقسمت البلاد بين «الجنوب» الذي بقي محافظاً على ولائه للحكومة و«الشمال» الذي كان بيد الثّوار. وبلغت الانقسامات السياسية والإثنية أشدّها. وكما يحصل دائماً في الحالات التي تشهد مثل هذه النزاعات، فإنّ المدنيين هم أكثر من عانى من هذا الوضع، وهم يتحمّلون التعرّض للتشويه والاغتصاب والقتل جرّاء الصدامات العنيفة في الحرب الأهلية. وحتى عندما استردّت البلاد أنفاسها وانسحب المتقاتلون شيئاً فشيئاً، بدا تخطّي الشكوك والهواجس بين طرفي النزاع مستحيلاً.

رجل واحد فقط ساعد على تغيير ذلك كلّه.

لسنين عدة حال النزاع الدائر دون تنقّل المواطنين من الشمال إلى الجنوب والعكس بالعكس. إلا أنّ نجم كرة القدم الدولي «ديدييه دروغبا» والمولود في ساحل العاج، كان مصمّماً على أن أمّته المقسّمة والمشرذمة يجب أن تتوحّد، وأراد أن تلعب كرة القدم دوراً في تحقيق ذلك.

كان دروغبا قائد فريق ساحل العاج الوطني «الإيليفنتس» إلى جانب كونه لاعباً في فريق تشِلسي في لندن. وقد أصرّ على أن يكون أعضاء الفريق من إثنيّات مختلفة، وكان له ما أراد. فعندما تم اختيار فريق ساحل العاج، الذي يضمّ لاعبين من مختلف الإثنيات، ليكون ضمن الفرق المؤهلة للعب نهائيات كأس العالم للعالم ٢٠٠٦، توحّد مواطنو ساحل العاج من جميع أنحاء البلاد للتهليل لهذا الفوز.

وفي عام ٢٠٠٧، تقدّم خطوةً أخرى تمثّلت بالقيام بتحرّك ثوري بسيط: أعلن أنّ المباراة التأهيلية لكأس الأمم الإفريقية سوف تُقام في عاصمة الثوار «بوياكي» في الشمال الذي بقي خارج حدود القوى الحكومية حتى بعد توقيع معاهدة السلام في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٧.

كان دروغبا جازماً عندما قال: «سوف يكون الثالث من حزيران/يونيو يوماً مشهوداً، سيكون يوم النصر لكرة القدم في ساحل العاج ولشعب ساحل العاج. بكل بساطة سوف يعمّ السلام في هذا اليوم».

وفي «بوياكي» التأم شمل الشعب الذي لم يكن قادراً من قبل على فضّ خلافاته طوال خمس سنوات؛ اجتمع هذا الشعب متوحّداً من أجل مباراة كرة قدم. قدم خمسة وعشرون ألف مواطنٍ من جنوب ساحل العاج وشمالها كي يشاهدوا معاً فوز فريق بلادهم على فريق مدغشقر بخمسة أهداف مقابل هدف واحد للفريق الخصم. تُوجّت المباراة بهدف سدّده دروغبا بنفسه في اللحظة الأخيرة. إثر ذلك عمّت الاحتفالات البلاد بأسرها.

لم يكن النصر الوطني سببه عدد الأهداف المسدّدة فحسب. فقد كتب «أوستن ميريل» الذي كان حاضراً في المدرّج ذلك اليوم ما يلي: «لم يكن هناك من داعٍ للنظر جيداً والتحقّق من أنّ ما جرى لم يكن مجرّد رهان على مباراة في كرة القدم. في هذا اليوم وحّدت المباراة الممتعة بلداً».

ووصف «كريستوف دايكيت» أحد المديرين العاملين مع «الاتحاد الوطني لكرة القدم» رد فعله على المباراة بالقول: «اعترتني قشعريرة، وبكت زوجتي من الفرح، وكذلك فعل العاملون في التلفزيون». وتابع قائلاً: «لقد أصابنا نحن مواطني ساحل العاج قيحٌ وابتُلينا بالمرض، ولكن لم يكن هناك من طريقة لاستئصاله بالمبضع لكي تصلح أحوالنا. لم يكن باستطاعة أي شخص القيام بذلك، ما عدا دروغبا». وصدق العنوان التالي الذي تصدّر الصفحة الأولى لإحدى صحف ساحل العاج بعد المباراة: «خمسةُ أهدافٍ تنهي خمسةَ أعوامٍ من الحروب».

إذلال أمبراطورية

في عام ٢٠٠١ عُرض فيلم بوليوودي يُدعى «لاغان» (ضريبة الأرض). يتناول هذا الفيلم قصة قرية هندية تتحدّى قوة الأمبراطورية البريطانية وجبروتها في القرن التاسع عشر من خلال مباراة في لعبة الكريكيت. ماذا كان الرهان في هذه المباراة؟

أن يدفع أهل القرية مزيداً من الضرائب إذا خسروا أو ألاّ يدفعوا أي ضريبة إن هم فازوا. هذا الفيلم الذي رُشّح لنيل جائزة الأوسكار مليء بالتشويق والإثارة، ذلك أن مصير القرية متأرجح في الميزان وغامض للغاية، لكن القصة خيالية. (في النهاية تفوز القرية بالطبع). قبل ذلك بتسعين عاماً، جرت قصة رياضية، وهذه القصة حقيقية، وقد استحوذت على الانتباه في الهند. عام ١٩١١ حقّق فريق كرة القدم «الموهون باغان» (المجموعة المحبوبة) النّصر تلو الآخر على الفرق الإنكليزية. وألهبت هذه الانتصارات المتزايدة المشاعر إزاء التحرّك الداعي إلى الاستقلال والمناوئ للحكم البريطاني. وعندما وصل فريق «موهون باغان» إلى المباراة النهائية ضد فريق «إيست يوركشاير ريجيمانت» (الذي هيمن حتى ذلك الوقت على اتحاد كرة القدم الهندية)، قدم عشرات الألوف من الهنود من مختلف أرجاء البلاد لمشاهدة المباراة التاريخية في ٢٩ تموز/يوليو من العام ١٩١١.

لم تكن هناك منصّات لائقة بالمشاهدين في الساحة الرياضية. ولم يكن بمقدور المشاهدين رؤية ما يجري على الملعب. أما الذين كانوا يحظون بمواقع متميزة في الصفوف الأمامية، فقاموا، كلما تم تسجيل هدف، بإطلاق طائرات ورقية في الجو وذلك كي يعلم من كان يجلس في المقاعد الخلفية بأمر هذا الهدف.

وفي مباراة مشوّقة أخرى، تبارى لاعبو «الموهون باغان» وهم حفاة ضد الفريق البريطاني الذي كان لاعبوه ينتعلون الجزمات.

سجّل الفريق الخصم هدفاً مقابل لا شيء للفريق الهندي في الشوط الأول؛ وقُبَيْلَ انتهاء المباراة بخمس دقائق سجّل الفريق الهندي هدفين. هذا النصر التاريخي الذي أحرز فيه الفريق المستعمَر هدفين مقابل هدفٍ للخصم المستعمِر، أثار حماس الجماهير الذين هدروا في الملعب وخارجه مهلّلين ومحتفلين بهذا الفوز. وعندما سُمع صوت الصفارة وهي تعلن انتهاء المباراة، شوهدت القمصان والقبعات والمناديل والعصيّ والمظلات وهي تطير في الجو. وراح المحتفلون يهتفون ويصيحون ويرقصون.

لم يكن هذا مجرّد نصرٍ رياضي. لقد عبّرت صحيفة «نياك» الصادرة في كلكتّا عن البهجة بالنصر بالقول: «عندما يعرف كل مواطن هندي أنّ البنغاليين الذين يتناولون الأرزّ والذين تفتك بهم الملاريا والذين لا ينتعلون الأحذية قد هزموا «جون

بُل» [الشعب الإنكليزي النموذجي] الذي يتناول لحم البقر والذي يتمتع بالقوة الخارقة والذي ينتعل الجزمة، فسوف يطفح قلبه بالبهجة والاعتزاز. لقد هُزِم جون بُل في اللعبة الإنكليزية بامتياز».

قرّرت بريطانيا في وقت لاحق من السنة ذاتها نقل عاصمة الأمبراطورية من كلكتّا إلى دلهي؛ وكان سبب اتخاذ هذا القرار إلى حدّ ما، الحؤول دون إذلال بريطانيا مرة أخرى في البنغال، حيث باتت كرة القدم والموجة العاطفية المؤيدة للاستقلال مسألتين متشابكتين إحداهما مع الأخرى.

وكان مما كتب الشاعر «أشنتيا كومار سينغوبتا»: «الموهون باغان» ليس فريق كرة قدم. إنه وطن مُضطهَد ممرّغ في التراب بدأ يرفع رأسه للتو».

لقد زعزعت مباراة في كرة القدم أمبراطورية.

ملاكم ينشد السلام

«لم يسبق لأي فيتكونغ [رجل عصابات فيتنامي من محاربي الحركة الشيوعية الفيتنامية] أن نعتني بالزنجي».

هذه الجملة التي قالها الملاكم محمد علي كلاي عام ١٩٦٦ فيها كل صفات المحارب الإنسانية: سرعة الاستيعاب والدقّة الحادّة كالسكين، والشجاعة للتفوّه بها، وقوة أثرها.

حتى وهي تخوض حرباً شرسة في فيتنام البعيدة جغرافياً، وجدت أميركا نفسها ساحة داخلية لصراع لاعنفي كان يشنّه المحتجّون، سعت من خلاله حركة الحقوق المدنية إلى تفكيك المؤسسات العنصرية التي شكّلت رواية أميركا الخاصة عن التفرقة العنصرية. كشفت جملة «محمد علي» التناقض في القتال باسم الحرية في الجانب الآخر من العالم، عندما كان الناس في الوقت ذاته يعامَلون بوحشية ويتعرّضون للضرب وهم يسعون إلى نيل حقوقهم الأساسية في شوارع الوطن.

كان بطل الملاكمة العالمي في الوزن الثقيل بسنواته الخمس والعشرين مثالاً

لاستنهاض همم المظلومين لنيل حقوقهم. اتّسم بالفصاحة والقدرة على التأثير، مدركاً أنّ العالم يصغي لما كان عليه قوله. وهكذا أقدم على تضحية أثارت الدهشة والإعجاب حين كان أحد أشهر الرجال على وجه الأرض، وفي قمة مهاراته الفائقة في الملاكمة.

في ربيع عام ١٩٦٧، أُلحق «علي» بالقوات المسلحة الأميركية لأداء الخدمة العسكرية. كان يمكن أن يتحاشى الحرب مباشرة بالملاكمة في مباريات استعراضية ليخدم الفترة المحددة في الجندية. لكنّ «محمد علي» كان صاحب مبدأ. بالإشارة إلى مسقط رأسه «لويزفيل» في ولاية كنتاكي تساءل «محمد علي»: «ليس جائزاً أن يطلبوا مني ارتداء بزّة عسكرية والتوجّه إلى بلد يبعد عن الوطن عشرة آلاف ميل، وإلقاء القنابل والرصاص على أناس بشرتهم سمراء في فيتنام، بينما يُعامل من يُدعون بالزنوج في لويزفيل كالكلاب ويُحرمون من أدنى حقوقهم البشرية؟ لا. لن أذهب إلى مكان يبعد عن الوطن عشرة آلاف ميل لأساعد في قتل شعب مسكين آخر وحرقه، من أجل المحافظة على استمرارية سيطرة أسياد العبيد البيض وهيمنتهم على شعوب العالم الذين هم من ذوي البشرة الداكنة».

وفي ٢٨ نيسان/أبريل من عام ١٩٦٧، رفض «محمد علي» اتخاذ الخطوة الأمامية التقليدية في مركز التجنيد الإجباري عندما نودي عليه باسمه. كان يعلم أنه يعرّض نفسه لعقوبة السجن ويخاطر بمهنته؛ لكنه كان يعلم أيضاً أنه كان يضرب مثلاً يُحتذى. وراح مؤيدوه الموجودون خارج مركز التجنيد ينشدون: «إذا لم يذهب فلن نذهب!». وحذا لاعبون رياضيون سود آخرون حذْوَه.

اعتُقِل «محمد علي» وجُرّد من لقب البطولة ومُنع من الملاكمة. اتُّهم لأنه رفض أن يكون مجنّداً في القوات المسلّحة وتلقّى أقصى أنواع العقوبة: السجن خمس سنوات (أُسقط الحكم في جلسة استئناف) وغرامة مقدارها عشرة آلاف دولار.

دام إبعاده القصري عن حلبة الملاكمة ثلاث سنوات؛ وهي تلك الفترة الزمنية التي ربما سلبت من عمره سنوات من أوج عطائه في رياضة الملاكمة.

لقد بهتت، إلى حدّ ما، صورة «محمد علي» التي نعرفها اليوم بفعل مرور الزمن.



جوهانسبرغ، جنوب افريقيا. فجر يوم الانتخابات، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

المصدر: توم ستودّارت/ تصوير «غيتي» Getty

لكن قوة شخصيته، وتصريحاته المثيرة، وقراراته المثيرة للجدل التي اتخذها عندما كان يافعاً شكّلت تحدّياً للمجتمع الأميركي. أمّا الممثل ريتشارد هاريس، فقد أجرى المقارنة البسيطة التالية: «لا يتوانى كل ملاكم في العالم عن بيع روحه ليصبح بطل العالم في الوزن الثقيل. فماذا فعل محمد علي؟ لقد استعاد روحه مقابل تخلّيه عن اللقب».



رد الصّاع صاعين

لطالما فكّرت باعتزازٍ بمثال المجتمع الديموقراطي الحرّ الذي يضمّ أفراداً يعيشون معاً بانسجام ويتمتعون بفرصٍ متساوية. إنه مثال آمل أن أعيش من أجله، وأن أراه يتحقّق. وإذا لم يتحقّق من دون تضحيات فإني أعاهد الله أن أموت من أجله

ـ نلسون مانديلا خلال محاكمته عام ١٩٦٤ قبل تلقيه عقوبة السجن المؤبّد وإرساله إلى روبن آيلند

روبن آيلند هي قطعة منحوتة من الصخر تبعد بضعة أميال عن كايب تاون، أصبحت رمزاً مشيناً على الصعيد العالمي لنظام جنوب أفريقيا القائم على التفرقة العنصرية. ونلسون مانديلا، أشهر خصوم التفرقة العنصرية الذي نعت النظام بكونه «مذبحة جماعية للأخلاق»، أمضى سبعاً وعشرين سنة خلف القضبان، معظمها في روبن آيلاند لمشاركته في مواجهة النظام الحاكم. وفي السجن انضم إليه كثير من رفاقه في الكفاح. وكان الجامع بين السجناء المنتمين للعرقين الأبيض والأسود هو الاعتقاد المشترك بأنّ النظام العنصري هو نظام ظالم ومسيء للإنسان. وقد صمّموا جميعاً على أن السجن لن يوهن معنوياتهم أو يفتّ في عضدهم.

تمثّل أحد أشكال المقاومة الجليّة في المقدرة العلمية. كتب مانديلا لاحقاً في سيرته الذاتية «المسيرة الطويلة باتجاه الحرية»: «كانت رون آيلاند تُعرف باسم «الجامعة» بسبب ما تعلّمناه، بعضنا من بعض». لكن السجناء اهتدوا إلى سلاح إضافي للوقوف في وجه المحاولات لتحطيمهم: تنظيم مباريات في كرة القدم.

في البدء استخفّت السلطات بمطالبة نزلاء السجن بحقهم في لعب كرة القدم عام ١٩٦٤، وهي السنة ذاتها التي وصل فيها مانديلا البالغ من العمر ستة وأربعين عاماً إلى الجزيرة. وكما ذكر تشاك كور، ومارفن كلوز في كتابهما «أكثر من مجرّد لعبة»، إنّ حارس السجن تعوّد معاقبة أولئك الذين يطالبون بلعب كرة القدم بإلغاء حصصهم من الطعام ورميها. ومع ذلك فقد أبى السجناء التنازل عن مطلبهم هذا.

هذا المطلب البسيط الذي أصرّوا على تحقيقه، والمتمثّل بممارسة لعبة رياضية أصبح نواة عالم مصغّر لمعارك أكبر من أجل الكرامة وحقوق الإنسان في المناطق الرئيسية من جنوب إفريقيا. الأثر الموحّد للصراع من أجل الحصول على إذن للعب كرة القدم، والذي جمع زمراً سياسية متنافسة، كان بمثابة مذكّرٍ بأنّ الفوائد المُحتمَلة للعبة رياضية قد تجاوزت أرض الملعب.

وحتى عندما استمرّت السلطات في رفضها تلبية مطلب السجناء، لم يكفّ هؤلاء عن الإلحاح لنيل مطلبهم. وراحوا يتناقشون، الأسبوع تلو الآخر، في طريقة تنظيم

المباراة إذا سُمح لهم بذلك. وفي عام ١٩٦٦، فُتح أخيراً المنفذ الممهّد لتحقيق مطلبهم والمتمثل بزيارة قامت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية.

شكا السجناء الأمر إلى الزائرين الأجانب؛ وبعد ثلاث سنوات من الشجب والرفض وأعمال الاقتصاص، قدّمت السلطات أقلّ ما يمكن من التنازلات الظاهرية في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٧. ومن ذلك التاريخ فصاعداً أصبح بوسع السجناء لعب مباراة واحدة كلّ أسبوع. لكن بسبب رداءة الحصص الغذائية التي كانت تقدّم إلى السجناء والأعمال الشاقّة في مقالع الجزيرة الحجرية التي كان عليهم القيام بها، لم يقوَ كثيرون منهم على اللعب، وأصابهم الوهن. لعبوا وهم حفاة، لكنهم عوّضوا عما لديهم من نقصٍ في الموارد بما يمتلكون من طاقةٍ وحيويةٍ ومهاراتٍ تنظيمية.

تم تشكيل ثمانية نوادٍ رياضية، باسم هيئة تابعة «لاتحاد ماكانا لكرة القدم». وقد سُمّي بهذا الاسم تيمّناً بأحد المحاربين الذين نفاهم البريطانيون إلى روبن آيلاند قبل ١٥٠ سنة، أي في عام ١٨١٩. انتخب هذا الاتحاد أعضاء الهيئة المسؤولة عنه؛ ووضع أعضاء من الاتحاد مسوّدة لدستور لهم. وأُنشئت «لجنة الشكاوى وسوء الإدارة» التي تخوّل السجناء المطالبة بحقوقهم الكاملة لاستئناف الحكم مع ما يلزم من الإجراءات المناسبة. أصبحت عملية تنظيم لعبة كرة القدم نوعاً من التدريبات الجافّة لتحقيق الخيار البعيد عما يخطر بالبال ظاهرياً، ألا وهو التشكيل النهائي لحكومة في جنوب أفريقيا تتّسم بالديمقراطية. كان هناك تنبّه إلى التفاوت بين هذا الخيار وبين النظام اللاشرعي المبني على التفرقة العنصرية، والذي يوضع بموجبه الناس خلف القضبان، وكان هذا التفاوت لافتاً.

كان الحفاظ على الهوية الذاتية أمراً مهمّاً أيضاً. فحرّاس السجن في روبن آيلاند كانوا يسقطون أسماء السجناء وينادونهم بالأرقام؛ أو ينعتونهم بألقاب مسيئة ووقحة ومهينة. بالمقابل اعتُمدت في بيانات اللاعبين في كرة القدم في روبن آيلاند طريقة التخاطب الرسمية «مستر كوميونيكايشنز» وكذلك في كل المواضيع ذات الصلة؛ وشملت هذه البيانات عنواناً بريدياً كاملاً إلى جانب رقم الزنزانة ورقم الزنزانية

[مجموعة من الزنزانات تؤلف جزءاً من السجن]. واختُتِمت الرسائل دائماً بعبارة «معك بإخلاص في الرياضة».

وكما أشار «أنطوني سوزي»، أحد سجناء روبن آيلاند لاحقاً: «إنه لأمر مدهش أن تعتقد بأنّ لعبة يستخف بها الناس في جميع أنحاء العالم كانت هي نفسها التي ردّت مجموعة من السجناء إلى رشدهم، وأنّ هذه اللعبة ذاتها هي التي أعطتنا الدافع للمضي في الكفاح والنضال».

وأخيراً أُطلق سراح نلسون مانديلا، أشهر سجين سياسي في العالم؛ كان ذلك في شهر شباط/فبراير من عام ١٩٩٠. وبعد أربع سنوات وتحديداً في ٢٧ نيسان/أبريل عام ١٩٩٤، اصطف الملايين من الناخبين في طوابير طويلة بكل رحابة صدر ليدلوا بأصواتهم؛ فقد كان ذلك اليوم يشهد انتخابات تاريخية في جنوب أفريقيا لأنها كانت أول انتخابات يُسمح فيها للمواطنين السود الذين كانوا يشكلون غالبية السكان بالمشاركة فيها. وكانت نتيجة الانتخابات فوزاً ساحقاً «للكونغرس الوطني الأفريقي» الذي كان محظوراً في السابق، وأصبح مانديلا رئيس البلاد، وبات السابع والعشرون من شهر نيسان/أبريل عطلة وطنية تُعرف بعيد الحرية.

وبعد ذلك كله، وحتى بعد انتخابات عام ١٩٩٤، ظلّت جنوب أفريقيا دولة غير مستقرّة؛ فالمتطرّفون من البيض، بمن فيهم الذين لا يزالون في عداد سلك القوى الأمنية الذي ظلّ بعيداً عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية، رفضوا تقبّل الوضع الجديد الذي يكرّس الفكرة القائمة على أنّ حقبة التفرقة العنصرية قد ولّت إلى الأبد، إلى درجة أنهم كانوا مستعدين لاستخدام العنف لقلب التاريخ. وكان لدى مانديلا يقين راسخ بأن الرياضة تستطيع تخفيف حدة نار العنف المتأجّجة. وبالفعل تم وضع حدّ للتفرقة العنصرية بفضل الرياضة (بما فيها سلسلة من المقاطعات الرياضية). بعد ذلك رغب مانديلا في أن تساعد الرياضة على إحلال السلام في أرجاء البلاد كلّها.

كانت لعبة الرّكبي [إحدى ألعاب كرة القدم] لعبة البيض المفضّلة بحيث كان عدد البيض الذين يمارسون هذه الرياضة والذين يشاهدونها كاسحاً، وبذلك كانت لعبة الحاكم المستبد، ولهذا اعتبرها غالبية المواطنين السود في جنوب إفريقيا بمثابة «تفرقة عنصرية في بذلة رياضية». وعزم مانديلا على تغيير هذا الرأي السائد.

وضع خطةً استراتيجية مؤلفة من مرحلتين اثنتين. ففي وقت سبق إقامة مسابقة كأس العالم في الرّكبي للعام ١٩٩٥ التي كانت ستُجرى في جنوب إفريقيا للمرة الأولى، كسب مانديلا ودّ فريق الركبي في جنوب إفريقيا «السبرينغبوكس» ومشجعيهم من العِرْق الأبيض. عُدّت هذه المبادرة أحد أكثر الهجومات غير العادية والرائعة والتي كان مفعولها كالسحر. قال: «للرياضة قدرة على تغيير العالم، تفوق قدرة الحكومات على كسر الحواجز والعراقيل العرقية».

أراد مانديلا أن يزيل مقاومو التغيير من البيض خوفهم من حكم السود الذين يشكّلون غالبية السكان في جنوب إفريقيا. وفي الوقت ذاته سعى إلى حثّ السود على أن ينظروا إلى الفريق كجزءٍ لا يتجزّأ من دولة جنوب افريقيا الجديدة والتي تستحق دعم السود لها. لم يقتنع معظم مؤيدي مانديلا بما قال في البداية، وجزعوا لرؤية رئيسهم وهو يحاول التقرّب من الطغاة السابقين. وتحدّث مانديلا فيما بعد عن الردّ العدائي الصادر عن مؤيديه عندما تجرّأ واعتمر قبعة فريق «السبرينغبوكس» في بدايات دورة كأس العالم وقال: «قابلوني بصيحات الاستنكار والاستهجان! قالوا إنني جبان!».

من عداد الذين لم يستطيعوا هضم فكرة مانديلا القائمة على دعم الفريق الرياضي الذي طالما اشمأزوا منه، القاضي «بيكبيك» Bekebeke، زميل مانديلا السابق في السجن عندما كانت التفرقة العنصرية سائدة. وأسرّ لاحقاً إلى جون كارلن، مؤلف كتاب «لعب دور العدوّ: نلسون مانديلا واللعبة التي صنعت أمة» بالقول: «كنت أحد المعجبين بمانديلا، لكن أكثر ما أثار بغضي وكرهي هو فريق «السبرينغبوكس» وذلك الشعار الذي كان يعتزّ به أولئك اللاعبون كلّ الاعتزاز. ظلّ بالنسبة لي رمزاً للتفرقة العنصرية قويّ المفعول ومستعلياً ومقيتاً. (أصبح كتاب كارلن مصدراً أساسياً لفيلم كلينت إيستوود السينمائي «أنفيكتيس» الذي أنتجه عام ٢٠٠٩).

ومع ذلك أبى مانديلا الاستسلام. وبالترافق مع كلّ فوزٍ جديدٍ يحققّه فريق جنوب أفريقيا في بطولات الدورة، كان الدعم الشعبي للفريق، الذي كان مصدر كره واشمئزاز في السابق، آخذاً في الازدياد. وفي ٢٤ حزيران/يونيو من عام ١٩٩٤ حان موعد المباراة النهائية: فريق جنوب إفريقيا «السبرينغبوكس» مقابل فريق

نيوزلندة «الأول بلاكس» (جميعهم سود). توجّه مانديلا إلى الملعب مرتدياً قميص «السبرينغبوكس» الصوفي الأخضر اللون وقبّعة الفريق. هتف الجمهور، الأبيض في غالبيته، باسمه كما لم يحدث سابقاً، مع الإشارة إلى أن كثيرين من هذا الجمهور كانوا يرفضون الاعتراف بمانديلا كرئيسهم المنتخب ديمقراطياً. وأنشد فريق الركبي المؤلف من لاعبيه البيض نشيد جنوب إفريقيا المحررة «ليبارك الرب إفريقيا». وقد تدرّب لاعبو الفريق على تعلّم كلمات النشيد وطريقة لفظها أسابيع عديدة كونها تنتمي إلى لغة الهوسا الإفريقية.

وامتلأ المدرّج، على كلا الجانبين، بالحضور، وانضم إليهم سكان المفرزات أي المناطق التي تقطنها الغالبية السوداء؛ كما شاهد المباراة الملايين من المواطنين، الذين استقطبهم الفريق من مختلف أنحاء البلاد. حتى «بيكبيك» غيّر رأيه وأصبح من مؤيدي خطة مانديلا، وقال: «في الناحية التي أسكن فيها (غالبيتها من السود)، لم يكن هناك أحد من بين أفراد شعبي يحب لعبة الركبي. لكن في ذلك اليوم، كنا نحتفل كمواطني جنوب إفريقيا، كأمة واحدة. وأدركنا في أعماقنا أنّ فريق «سبرينغبوكس» قد فاز لأننا أردنا له الفوز. كان يوماً استثنائياً».

٤
تحايل على الرقابة

«يمكنك تغيير المغنّي لا الأغنية»

ـ هاري بيلافونت



إن مجرّد حمل صورة أون سان سو تشي في بورما يُعتبر ضربا من ضروب المقاومة.

المصدر: توم بيلستون/الأندبندانت

رسائل خفيّة

«من بين الحريات الأساسية التي يطمح الإنسان إلى تحقيقها أن تكون حياته غنية مثمرة وغير مقيّدة. ويبرز التحرّر من الخوف لأنّه وسيلة وغاية معاً».

ـ أون سان سو تشي

تصدّرت الأخبار التي تصف مدى وحشية المجلس العسكري الحاكم في بورما وبطشه، صفحات الجرائد العالمية الأولى إثر قتله بشكل وحشي مئات المحتجّين المُسالِمين الداعين إلى الديمقراطية عام ١٩٨٨. حدث ذلك عندما فازت العضو السياسي في الحزب المعارض أون سان سو تشي بشكلٍ كاسح في الانتخابات. وتجاهل القادة العسكريون هذه النتائج وسجنوا الذين تجرّأوا علىً التعبير عن آرائهم بحرية، وعذّبوهم وقتلوا بعضهم.

وُضعت «أون سان سو تشي» تحت الإقامة الجبرية، وأصبح كلّ من يعلّق صورتها سرّاً أو علناً رهن الاعتقال. وما يثير الدهشة الكبرى بعد ذلك كله هو تصميم ورقة نقدية أوصت الحكومة بإصدارها وتداولها في ذلك الحين.

لكن هذا الإجراء لم يخدم مصلحة النظام الحاكم لأن من صمّم الورقة النقدية من فئة الكيات كان أحد الداعمين لسياسة أون سان سو تشي، وقد رأى أنّ هناك فرصةً سانحةً لإطاحة النظام الحاكم بطريقة مبطّنة من خلال عمله. فطن إلى أن الورقة النقدية يجب أن تحتوي على صورة والد «أون سان سو تشي» الراحل: الجنرال أون سان. وكان هذا الأخير مؤسّس جيش بورما، كما كان الشعب البورمي يكنّ له كلّ الاحترام لدوره البالغ الأهمية في تحقيق استقلال بلاده وتحريرها من حكم الاستعمار البريطاني.

دمغ المصمّم صورة الجنرال بعلامة مائية [علامة في نسيج الورق لا تُرى إلا عند رفعه بحيث يصبح بين العين والنور]. لكنه وهو يرسم صورة الجنرال، خفّف ببراعة وبطريقة خفيّة من حدّة الملامح البادية على فك الجندي. كما تعمّد أن تكون يده خفيفة وهو يرسم عينيْ الجنرال وأنفه وفمه. ومن هذه التغييرات الطفيفة والتي لا

تكاد تلمحها العين، ظهر شكل بارز وفاعل من أشكال التمرّد والعصيان: لقد جرى تبديل الوجه بنحو ملطّف ليصبح وجه الابنة.

وافقت هيئة الرقابة على التصميم، وفاتها الانتباه إلى أنّ صورة العلامة المائية المنقوشة على الورقة النقدية شبيهة بالابنة أكثر مما هي شبيهة بالأب. وهكذا بقيت الصورة التي من شأنها زعزعة النظام في مكانها، وتم طبع الورقة النقدية وتوزيعها، وخُصّصت للتداول بين الناس.

في المطاعم الصغيرة والباغودات [معابد أو أضرحة بوذية] المنتشرة في أرجاء البلاد، أخذ الناس يتهامسون، في الأسابيع والشهور التي تلت، وهم يتأمّلون هذه الورقة النقدية الجديدة التي تحوي الصورة الخفية «للسيدة»؛ وبهذا الاسم «السيدة» عرف أهل البلاد أون سان سو تشي.

لم تكن الخطوات الساعية إلى القضاء على النظام الحاكم محصورة بالصورة الرئيسية. فتصميم هذه العملة شمل أيضاً رسم أزهار يتكون من أربع دوائر من ثماني بتلات بحيث تكون هناك ثماني بتلات حول ثماني بتلات، وهذه بدورها تحيط بثماني بتلات والتي تحيط أيضاً بثماني بتلات، وهذا العدد يتوافق مع تاريخ انتفاضة بورما الديمقراطية المكوّن من تكرار الرقم «ثمانية» أربع مرات، والتي بدأت في ٨٨/٨/٨.

يعتقد بعض المراقبين أنّ هناك عدداً كبيراً من الرسائل الخفية التي يتضمّنها رسم هذه الورقة النقدية، كأن يكون عددها مثلاً إحدى عشرة رسالة.

وافق الجميع على أمر واحد وهو أنّ الصورة الأكثر فاعلية هي العلامة المائية التي تُظهر وجه «أون سان سو تشي»؛ وإذا ترجمنا هذا الاسم إلى العربية كان معناه: مجموعة باهرة من الانتصارات الصغيرة. أمسك الناس بالورقة النقدية وهم لا يصدّقون ما تراه عيونهم، والشعور بالفخر والاعتزاز يغمرهم.

لكن قادة المجلس العسكري لم يشعروا بالفخر والاعتزاز؛ وسُحبت ورقة الكيات النقدية التي ترمز إلى التحدي المبطّن من التداول وأصبحت حيازة هذه الورقة النقدية

ضد القانون، لكن كلّ من احتفظ بورقته النقدية هذه، اعتبرها كنزاً ثميناً. وقد عُرفت هذه الورقة النقدية بـ«ورقة النقد التي ترمز إلى الديمقراطية».

* * *

لم يتضاءل حجم معارضة الشعب البورمي للخضوع لسياسة القادة الحكام الوحشية والقامعة مع مرور السنين. وأصبح ذلك واضحاً وجليّاً مع انطلاقة ما يسمى «بثورة الزعفران» عام ٢٠٠٧ والتي تجلّت بسلسلة من التظاهرات الجماهيرية التي كان يقودها الرهبان. وكما تم ذكره في الفصل الثاني فقد قُتل واحد وثلاثون محتجاً على الأقل وسجن ألوف آخرون منهم وضُربوا. لم يكن وارداً في الذهن القيام بمناقشة صريحة للاحتجاجات عبر وسائل الإعلام الرسمية. لكن مواطني بورما الشجعان اهتدوا إلى طرق تساعدهم على تمرير الرسائل حتى في الأوقات التي شهدت أكثر الأعمال قمعيّة.

نشرت صحيفة «نيولايت أوف ميانمار» المؤيدة للحكومة في عددها الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦ صورة زعمت الصحيفة في التعليق عليها أنها صورة لتظاهرة في لندن ضد الحرب في العراق. اطمأنّت نفوس المولجين على الرقابة لهذا التعليق لكنهم غفلوا عن التحقّق من الصورة بحد ذاتها التي لم تُظهر شيئاً مما ذُكر في التعليق. بدلاً من ذلك ظهر فيها عمل احتجاجي سلمي لدعم الرهبان والاحتجاجات الضخمة التي ينادي القائمون بها لتحقيق الديمقراطية في بورما، والتي قُمعت بقسوة شديدة في الأسابيع الماضية. وبدت في الصورة بوضوح الشارة الرسمية للحملة البورمية UK التي تحبّ الحكومة أن تعبّر عن بغضها لها. لم يكن هناك أي إشارة إلى العراق.

كان وضع الصورة الداعية إلى إطاحة الحكم من الداخل بمثابة إشارة إلى القراء في بورما تنمّ عن التضامن الدولي، وهذا ما أثار غضب القادة العسكريين الذين يحكمون البلاد، على العكس من المواطن البورمي العادي الذي كانت له هذه الصورة مدعاةً للراحة.

كمّ من العزاء

نشرت الصحيفة الإيرانية اليومية جام و جام في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ مقالة علمية مبسّطة شاعت بين الناس، يشرح فيها الكاتب نظرية النسبية لآينشتاين. بدت المقالة بريئة بما فيه الكفاية، لكن الصورة التي أُرفقت بالمقالة التي بدا فيها آينشتاين أمام اللوح الأسود تخلّلها تعديل رقمي بسيط: رسالة إلى الرئيس محمود أحمدي نجاد بنفسه الذي عُرف عنه لسنوات كثيرة تحدّيه للنداءات الدولية التي تدعوه إلى إيقاف برنامجه النووي. تقول الرسالة الفارسيّة «المخربشة» على لوح آينشتاين: «يا للغلطة التي ارتكبتها حين بدأت هذا المشروع النووي بمجمله. عزيزي محمود، أتوسّل إليك أن تنسحب من هذا العمل!».

أمّا الرئيس وأعوانه من المسؤولين السياسيين، والذين سبق لهم أن زجّوا في السجون بصحافيين لكتابات أقلّ أهميةً وشأناً مما كُتب في هذه المقالة، فلم يسرّهم على الإطلاق أمر تسريب هذه الرسالة إلى الجمهور، ولم يلاحظوها إلا بعد فوات الأوان. لكن الثائر الذي عدّل الصورة، رجلاً كان أم امرأة، غطى آثاره جيّداً. لم تتعرف السلطات مطلقاً إلى من كان مسؤولاً عن مثل هذه الوقاحة العلنية الموجّهة ضد القائد الإيراني.

أخبار مثيرة للضحك

بدا أنّ جميع الحريّات تمّ قمعها بين ليلة وضحاها في النيبال عام ٢٠٠٥. فالملك غيانندرا (الذي أصبح ملكاً بعد شغور عرش البلاد من ملك شرعي يحكمها، وبعد أن قام ابن شقيقه بقتل الملك والملكة ومجموعة من أفراد العائلة الملكية في معركة بالمسدسات سببها السّكر) أعفى مجلس النواب من مهامّه وأعلن حالة طوارئ. تمّ اعتقال السياسيين المُنتخَبين وقُطعت الخطوط الهاتفية لمنع التواصل مع العالم الخارجي. وأضحت النيبال أحد أكثر البلدان المتشدّدة في الرقابة على الصعيد العالمي. بيد أنّ الصحافيين في هذا البلد لم يخافوا ولم يجزعوا برغم التهديدات والاعتقالات.

على سبيل المثال، جاهد الصحافيون في «إذاعة «ساغارماثا» لتسريب الأخبار إلى الخارج من خلال تغيير اسمها تغييراً جوهرياً ليصبح «لا أخبار». فالكلمة الاعتيادية التي تعني «أخبار» في النيبالية هي «Samachar»، ولكن هناك كلمة متداولة في اللغة الدارجة «haalchal» ومعناها «حديث عابر». وهكذا فقد كان لدى موهان بيستا، مدير محطة إذاعة «ساغارماثا» اقتراح معيّن، فكما قال لأحد الذين أجروا معه مقابلة صحفية لاحقاً: «بدأنا بتسمية نشراتنا الإخبارية «أحاديث عابرة» (haalchal) بدلاً من «الأخبار» (samachar)».

وسرعان ما أدركت السلطات الحاكمة المعنى المقصود «بأنها ليست أخباراً بل مجرد دردشة!» وانتبهت إلى هذه الخدعة، وراحت تهدّد بإغلاق إذاعة ساغارماثا إلا في حال توقفت عن بثّ نشراتها الإخبارية بصفتها «أحاديث عابرة» (haalchal). لذا «لجأ» الصحافيون إلى طريقة أخرى لكي يظلّ الشعب النيبالي على اطلاع على حقائق الأمور. ولمّا كانت الكوميديا تعدّ في خانة التسلية والأعمال الكوميدية مسموحة، طلب أولئك الصحافيون من أحد ممثلي الكوميديا المعروفين أن يغنّي الأخبار بطريقة كوميدية عفوية مضحكة. شعرت السلطات بالإحباط وتنامى شعورها هذا إزاء تمرّد الصحافيين وتحديهم، فما كان منها إلا أن أغلقت بالكامل بعض المحطات الإذاعية الأكثر رواجاً. ولكن برغم ذلك وجد النيباليون طرائق تضمن لهم تسريب الأخبار. في إحدى البلدات الواقعة شرقي البلاد وتدعى «بيراتناغار»، تجمّعت الجماهير لسماع الأخبار المقروءة بصوتٍ عالٍ عبر بوقٍ مضخّم للصوت، فتمّ اعتقال قارئ الأخبار، الذي جاء مكانه قارئ أخبار آخر، وهذا بدوره اعتُقِل أيضاً.. وهكذا كلما اعتُقِل مذيع أخبار بسبب هذا البوق ظهر مكانه فجأة مذيع آخر.

إنّ عزم المواطن النيبالي العادي الدفاع عن الحقيقة وتصميمه على ذلك أدى إلى تراجع حكّام البلاد غير الشرعيين وانسحابهم. ففي عام ٢٠٠٦ غصّت شوارع العاصمة النيبالية، كاتماندو، بمئات الألوف من النيباليين برغم التحذير الحكومي القاضي بإطلاق النار على كل من يحاول دخول المدينة. وعندما وجد الملك المستبدّ نفسه في وجه مثل هذا التحرّك المفعم بالتحدّي والتمرّد وافق أخيراً على التراجع. وجرت الانتخابات عام ٢٠٠٨.



الخرطوم، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. صحافية سودانية تعبّر عن رسالتها.

المصدر: أشرف الشاذلي /AFP/

تصوير «غيتي»

لا تزال المحطات الإذاعية في النيبال تعبّر عن رأيها بحرية وخاصة عندما لا يُعجب السياسيّين.

ثرثرة ساخنة

حين اندلعت الحرب في دارفور الواقعة في غربي السودان عام ٢٠٠٣، امتنع ساسة العالم عن أخذ ما يحصل من مجازر تُرتكب هناك، على أيدي الجماعات العسكرية «الجنجاويد» المدعومة من الحكومة، بطريقة جادّة. حتى عندما ألقت الحكومة السودانية القنابل على القرى ولاقى مئات الألوف من المدنيين حتفهم، عمدت حكومات الدول الأجنبية إلى تجاهل الأمر.

في نهاية المطاف، وليس أقلّه بسبب قيام المواطنين الموجودين في أنحاء العالم الذين أقلقتهم هذه الأحداث بإسماع أصواتهم، بات مستحيلاً تجاهل أعمال القتل الجارية. فأقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إرسال قوة حفظ سلام دولية؛ وفي عام ٢٠٠٥ أحال جرائم دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية.

وفي عام ٢٠٠٨ أعلن مدعي عام المحكمة عن نيّته إدانة الرئيس السوداني عمر البشير. وأخيراً بدا أنّ القول «لن يحصل هذا ثانيةً مطلقاً» ليس مفرّغاً من معناه.

ومع ذلك، لم يكن يُسمح لمن يهمّهم هذا الخبر، ويعنيهم أكثر من غيرهم، سماعه. فقد مُنع الصحافيون السودانيون من الإتيان على ذكر هذه الإدانة.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٨، نظم الصحافيون والمحرّرون احتجاجاتٍ غير مسبوقة ضد الضوابط والروادع المفروضة على ما يكتبونه. وتوقّفت الصحف عن إصدار منشوراتها تلقائياً احتجاجاً على قمع حرية الكلام. (كما أوقف النظام الحاكم إصدار بعض الصحف عقاباً لها على عمليات الاحتجاج؛ الإجراء هو واحد ولكن الأسباب تختلف. فمن جهة، امتنع الصحافيون عن نشر صحفهم بسبب الرقابة. ومن جهة أخرى أوقف النظام الحاكم الصحف التي تجرّأ أصحابها على تحدي الحكومة).

عندما استُؤنف نشر الصحف، ظلّ أصحابها يُجابَهون بإخضاع منشوراتهم للرقابة. وكان الصحافيون العاملون في الصحيفة الصادرة في الخرطوم «أجراس الحرية» عاقدي العزم على تناول موضوع إدانة الرئيس البشير في كتاباتهم، آخذين بعين الاعتبار أنّ هذا الموضوع لن يفلت من مقص الرقابة في ظلّ الظروف العادية.

ونتيجةً لذلك، قاموا باستنباط خطة منهجية. لدى وصول المراقب إلى مكان العمل، كان طاقم العمل يتجمّع قرب المكتب حيث كان يجلس وهو يدقّق صفحات البروفات الطباعية. وهناك كانوا يتحدّثون عن مزيج من المواضيع الساخنة والمثيرة وعن الحكايات السياسية الجديدة والمثيرة للحماس، أملاً في التمكّن من إلهاء المراقب عن عمله وتشتيت تركيزه في القراءة، كما هو مطلوب منه.

تم إلهاء المراقب كما ينبغي وتم نشر المقالة المخالفة للقانون وغيرها من المواضيع المحظورة. وكما قال أحد المحرّرين العاملين في الصحيفة: «هي إحدى الوسائل لردّ الصاع صاعين».

٥
إحباط سارقي الأصوات

«إن عملية التصويت بحد ذاتها ليست عملاً ديمقراطيّاً بل هي عملية عدّ أصوات».

ـ توم ستوبّارد، «الوثّابون»

تزوير العملية الانتخابية

كان سلوبودان ميلوسيفتش، قائد صربيا الذي أثار حرباً إبّان التسعينيات في القرن العشرين، أكثر من يجيد المناورة والتلاعب في يوغوسلافيا السابقة. لكن حتى ميلوسيفتش فقد براعته الحربية ما إن دنت الجولة الأخيرة من الحرب.

لم تتكوّن لدى «ميلوسيفتش» أو أعوانه الموثوقين فكرة واضحة عن الطريقة التي يجب أن يتّبعوها للتعامل مع حركة «أوتبور» (مقاومة) الطالبية التي أزعجت «ميلوسيفتش» وأعوانه؛ كما لم يُثبت أحد من أعدائه السياسيين من قبل أنه فاعل في تحريض المعارضة ضد ميلوسيفتش وتجييشها بقدر ما أثبتت هذه الحركة الطالبية ذلك. ولم يتوانَ أعضاء الحركة المقاومة «أوتبور» عن الاستهزاء بالسلطات حتى وهم يتعرّضون للاعتقال والضرب.

وكما أشار أحد قادة هذه الحركة لاحقاً، فقد وجد النظام الحاكم نفسه واقعاً في بلاء كبير. قال «سيرج بوبوفيك» في مقابلة أُجريت معه وعُرضت في فيلم «ستيف يورك» و«بيتر أكرمان» الوثائقي إسقاط ديكتاتور: «يغمرني الشعور بالفرح والسخرية فيما أنت تضربني وتعتقلني. هذه لعبة تكون أنت الخاسر فيها دوماً».

في وقتٍ سابقٍ لانتخابات أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، بات غضب السلطات إزاء نجاح «أوتبور» يتزايد أكثر فأكثر، واقتحم رجال الشرطة مكاتب المجموعة الكائنة في العاصمة الصربية، بلغراد، وصادروا أجهزة كومبيوتر والأدوات واللوازم المستخدمة في الحملة.

انتزعت «أوتبور» انتصاراً على رجال الشرطة عنوةً بقيامها بعملٍ ثأري لطيف فيه شيء من المكر والمداهنة. تحدّث أعضاء من هذه الحركة عبر الخطوط الهاتفية، التي كانوا يعلمون أنها مراقبة، عن الكيفية التي سوف يتسلّمون بها كمية كبيرة من إمدادات إضافية من الملصقات الانتخابية وغيرها من اللوازم والمواد في وقت ويوم معيّنَيْن. ودعوا مصوري الأخبار ليكونوا شاهدين على عملية التسليم. وفي الساعة المحدّدة، أخذ بعض المتطوّعين يفرّغون إحدى الشاحنات من الصناديق وتوجّهوا

وهم يترنّحون إلى مكاتب الحركة؛ بدا أنهم مثقلون بسبب الوزن الزائد للكرّاسات والملصقات التي يحملونها.

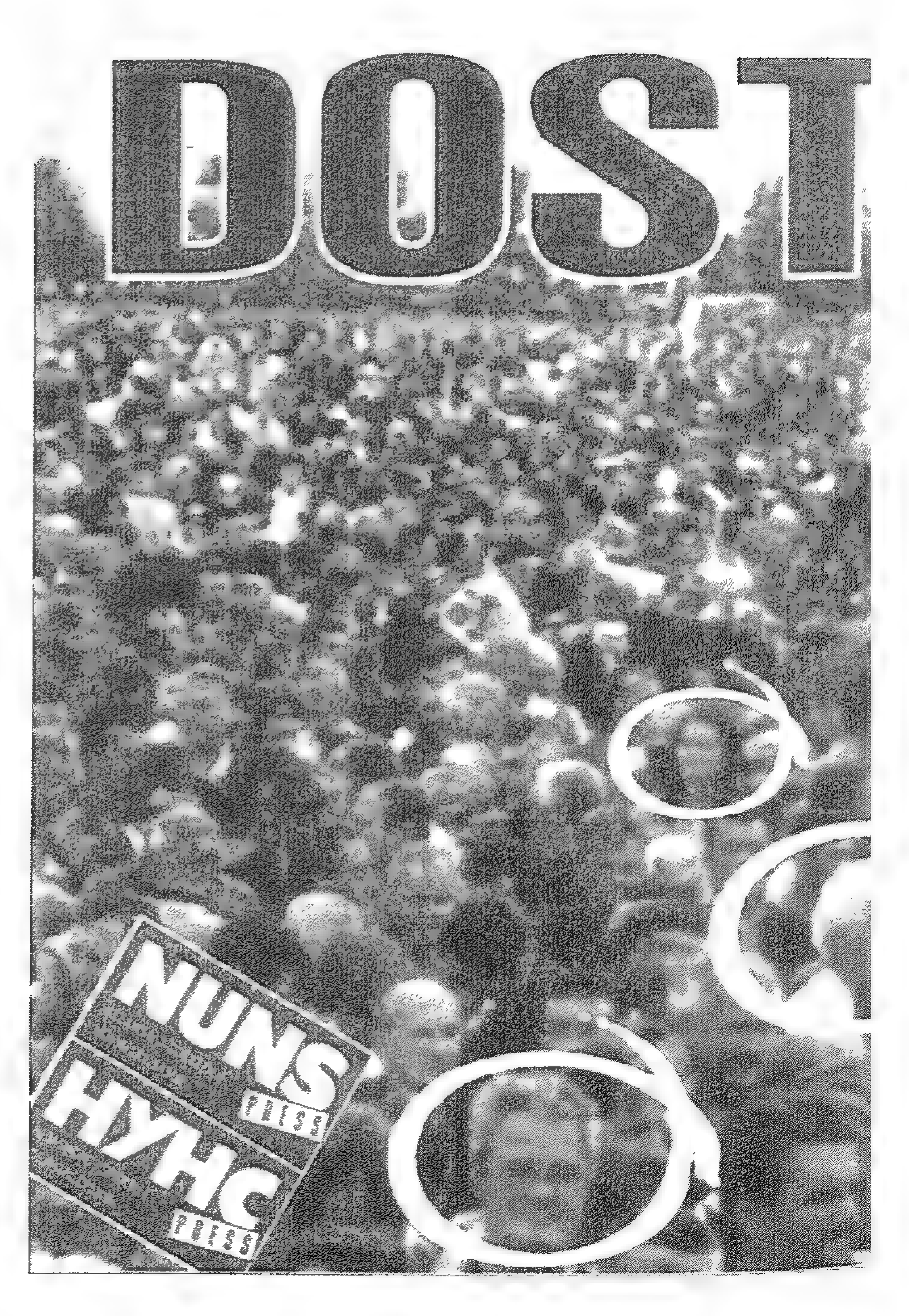
دخل رجال الشرطة، الذين كانوا ينتظرون في الخارج بزهو، وكأنهم فرحون بالانتصار لوضع اليد على الصناديق. ولدى قيامهم بذلك، أدركوا أنّ صناديق الكرتون لم تكن ثقيلة الوزن على الإطلاق وإنما خفيفة بشكل يدعو للعجب. كانت صناديق فارغة، فارغة ولا نفع منها كالإجراء الذي اتخذه رجال الشرطة بحد ذاته.



بَيْدَ أنّ الأوامر هي أوامر. ولهذا لم يتوقّف رجال الشرطة عن مصادرة ما أُمروا أن يصادروه. وأمام أعين المراسلين الصحفيين والمشاهدين الآخرين الشامتة، وضع رجال الشرطة أيديهم على كمية كبيرة من الصناديق الكرتونية الفارغة.

* * *

يمكن القيام بحيلٍ سحرية باستخدام أحد برامج الكومبيوتر البسيطة، ويمكن



صربيا، ٢٠٠٠. هذا الحشد ليس بهذا الحجم.

المصدر: الرابطة المستقلة لصحافيي صربيا Nuns.

مضاعفة عدد الجماهير في ثوانٍ . ولكن القيام بذلك لاستحداث صورة خادعة للبصر عن الدعم الانتخابي قد يكون أمراً محرجاً إذا لوحظ هذا الأمر، كما يظهر جلياً في هذه البطاقة البريدية التي التقطت في الفترة التي سبقت الانتخابات الصربية التي أجريت عام ٢٠٠٠ مباشرةً؛ وقد حملت البطاقة عنواناً بخط كبير «كفى كذباً!».

وهذا يعود، إلى حدّ كبير، إلى حملة «أوتبور» المذكورة آنفاً التي نجحت في مسعاها، وهو ما جعل عدد الجماهير الداعمة لسلوبودان ميلوسيفتش، من وجهة نظر النظام الحاكم، قليلاً إلى درجة مقلقة مع اقتراب موعد الانتخابات في ٢٤ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠؛ كان هذا العدد قليلاً جدّاً حتى بعد أن حشدت السلطات الحاكمة الباصات بالناس لقاء رشاوى مالية لتعزيز أعداد الداعمين لميلوسيفتش.

بعد ذلك توصّلت السلطات الحاكمة إلى فكرة ربما بدت أنها ذكية في وقتها. فبضغط زر فأرة الكومبيوتر يمكنك مضاعفة عدد الجماهير بالقدر الذي تريد. وفي الوقت المناسب عُرضت الصور التي حدث فيها تغيير في وسائل الإعلام المؤيدة لميلوسيفتش وهي تظهر جماهير غفيرة (وخيالية) تقدّم له الولاء. وعلى الصفحة الأولى من صحيفة «فيسرنجي نوفوستي» الموالية للحكومة، ظهرت الأعداد كبيرة بما فيه الكفاية، إلى درجة أنّ مزاعم المصادر الرسمية التي قدّرت عدد الحشود الموالية لميلوسيفتش بمئة ألف، شخص، بدت قابلة للتصديق.

بيد أن هذه الحيلة ارتدّت على أصحابها عندما أشار عدد من الصربيين الدقيقي الملاحظة إلى ظهور أناس كثر مرتين في الصورة بمن فيهم، على سبيل المثال، الرجل ذو الشعر الأبيض كالثلج، والشابة ذات الشعر الأسود الطويل، والرجل الوقور الرمادي الشعر ذو النظرة المحدّقة والواقف في مقدم الحشود. أعاد منتقدو «ميلوسيفتش» طباعة الصورة كبطاقة بريدية بخسة الثمن ومتيسّرة للشعب، ولفتوا الانتباه إلى أنّ العدد الحقيقي للذين حضروا ذلك الاجتماع العامّ كان خمسة عشر ألف شخص فقط لا غير؛ ووضعوا دوائر على الصور المزيفة للتأكيد على صوابية رأيهم.

دافع الموالون عن أنفسهم بالقول بارتباك وحرج: «آه، لا بدّ أن في الأمر خطأً تقنياً».

ولم يكد يمضي على الانتخابات المشبوهة اثنا عشر يوماً حتى كان ميلوسيفتش قد رحل.

احتساب الكلفة

«مرة بعد أخرى، يحين وقت في تاريخ البشرية يكون فيه عقاب الشخص الذي يتجرّأ ويقول ٢+٢=٤ هو الموت... لا تكمن المسألة في معرفة نوع العقاب أو المكافأة لقاء القيام بهذه العملية الحسابية، بل في معرفة ما إذا كانت هذه المعادلة صحيحة».

ـ ألبرت كامو، «الطاعون»

اتّسم حكم فرديناند ماركوس، رئيس الفيليبين لمدة عشرين سنة بالفساد والعنف والوحشية. وحين عاد قائد المعارضة «بينينو أكينو» إلى بلاده من المنفى، كان يعلم بالمخاطر التي يجلبها لنفسه؛ فقال لمن رافقه من الصحافيين في الطائرة العائدة إلى الفيليبين: «إذا كان قدري أن أموت برصاصة قاتل مأجور، فليكن». وقد قُتِل بطلقٍ ناري لدى نزوله من الطائرة في مطار مانيلا في ٢١ آب/أغسطس عام ١٩٨٣.

ربما أمل مؤيدو ماركوس أن يُشيع موت أكينو الدموي جوّاً من الخوف من شأنه أن يكبت صوت المعارضة. عوضاً عن ذلك، أعلنت أرملة أكينو، كورازون (التي يعرفها الشعب باسم كوري) أنها سوف تترشح للانتخابات الرئيسية ضد ماركوس نيابةً عن زوجها.

وافق ماركوس على إجراء الانتخابات التي كانت مقرّرة في ٧ شباط/فبراير عام ١٩٨٦، وقد اشتهر بالفوز في الانتخابات عن طريق التزوير. واستناداً إلى الحجة والمنطق، كان هناك اقتناع تامّ بأنه يستطيع، لا بل إنه سوف يقوم بذلك مجدداً، ولو استلزم الأمر اللجوء إلى العنف.

بيد أن التحرّك الذي قامت به خبيرات تقنيات في مجال الكومبيوتر وعددهن

ثلاثون كان يعني أنّ محاولات النظام الحاكم لتزوير النتائج ستبوء بالفشل. كانت النساء مسؤولات عن احتساب الأرقام الإجمالية لعدد الأصوات الرسمية. وعندما أعطتهم السلطات الرسمية التعليمات بوجوب حذف الأرقام التي تأتي لصالح المعارضة، غادرن القاعة التي كان يُجرى فيها عدّ الأصوات احتجاجاً على عملية الغش تلك، وأشرن إلى وجود «مخالفات». حملن أقراص الكومبيوتر المدمجة والنسخ المطبوعة من الكومبيوتر لدى مغادرتهن المكان؛ أو ما كان بحوزتهن منها، وهي الدليل الساطع على عملية التزوير. وكما قالت ليندا كابونان، رئيسة فريق المبرمجات التي اقتُبستْ أقوالها في «قوة الشعب: تاريخ شواهد عيان»: «قد تكون هناك محاولات لإلحاق الضرر بعائلاتنا، لكن لا مجال للتفاوض على كرامتنا».

أصرّ الموالون لماركوس على القول بأنها عاصفة في فنجان. وزعم أحد قادته العسكريين أنّ عاملات الكومبيوتر كنّ مستاءات لأنّ المحتجين الغوغائيين كانوا يرمون الحجارة وسهاماً مريّشة ورقية. ثم قال: «لقد خرجت النساء لأخذ قسط من الراحة». كان يقصد بكلامه هذا أنّ عودتهن كانت وشيكة.

في الواقع لم تعد النساء مطلقاً، وعوضاً عن ذلك أجرين مؤتمراً صحفياً أسرعن إلى عقده في إحدى الكنائس، ثم مضين إلى الاختباء خوفاً من عمل ثأري من قِبَل النظام الحاكم. وكما أشار جيمس فينتون في وصفه كشاهد عيان لسقوط ماركوس في كتابه «الثورة الخاطفة»، إلى أنّ: «مقارنةً بما تم من قبل، جرى قتل الناس لأتفه الأسباب».

زعمت الحكومة أن ماركوس نال أحد عشر مليون صوت، وبهذا يكون الفائز على كوري أكينو التي زُعم أنها لم تفز سوى بتسعة ملايين صوت. ولكن لم يصدّق أحد هذه المزاعم بعد توقّف مبرمجات الكومبيوتر عن العمل احتجاجاً على عملية التزوير الحاصلة. كما أثنى أساقفة البلاد على النساء اللواتي «أبيْن أن يفقدن احترامهن لأنفسهن من خلال المشاركة في عملية تزوير الانتخابات».

إثر توقّف النساء عن عملهن، غصّت شوارع مانيلا بمئات الألوف من المحتجين المسالمين الذين طوّقوا الدبابات وطالبوا بالاعتراف بفوز أكينو.

أكّد «ماركوس» للجميع أنه الفائز في الانتخابات وأنه لا يزال ممسكاً بزمام الأمور. ثم صعد إلى طوّافة من طراز أميركي وفرّ هو وزوجته «إيميلدا» إلى هاواي.

خرجت مبرمجات الكومبيوتر من مخبأهن لأول مرة؛ وأصبحت أكينو رئيسة البلاد. إن تصميم النساء على التمسك برأيهن القاضي بأنّ اثنين زائد اثنين لا يمكن إلا أن يساوي أربعة أمر ساعد في تغيير البلاد.

كلاّ، لم نصوّت!

بدا نظام حكم «مراد زيازيكوف»، رئيس جمهورية «إنغوشيتيا»، الصغيرة المساحة والمجاورة لشيشينيا الممزقة بالحروب والواقعة في جنوب روسيا، وكأنه زاوية محصّنة للأعمال غير الشرعية التي كان يقوم بها بمعاونة طاقم مسؤوليه الرسميين. ولدى منظمات حقوق الإنسان الدولية والروسية وثائق رسمية تفيد عن وجود مخطّط يقوم على أعمال خطفٍ وتعذيبٍ وقتلٍ قامت بها القوى الأمنية هناك في السنوات الأخيرة. لكن شعب إنغوشيتيا تحدّى زيازيكوف، وجاءت النتائج مذهلة.

في عام ٢٠٠٧، لم يتوجّه من شعب إنغوشيتيا إلى مراكز التصويت إلا نسبة قليلة جداً منه، لأن أولئك الناس كانوا واثقين من حدوث تلاعب في عملية الانتخابات لدى فرز الأصوات. ومن الجدير بالملاحظة بعد ذلك كله ما ورد من مزاعم في التقارير الرسمية عن نتائج الانتخابات ومفادها أنّ عدداً هائلاً من الناخبين المسجّلين في الدوائر الرسمية وعددهم ١٦٣ ألف ناخب قد أدلوا بأصواتهم بحيث بلغت نسبة الناخبين ٩٨ بالمائة! ووفقاً لهذه المزاعم (بالطبع) صوّتت الغالبية الكاسحة من الناخبين لصالح حزب موسكو الموالي للنظام الحاكم ولزيازيكوف نفسه.

بدا أن الاعتراض على هذه النتائج رسمياً أمر غير وارد على الإطلاق خصوصاً أن القيادة الروسية تدعم زيازيكوف. لكنّ هذا الأخير لم يأخذ في الحسبان تصميم مواطني إنغوشيتيا بعنادٍ على عدم الاستسلام.

أطلق المحتجون حملة، فقدّموا عريضةً دوّنوا عليها عبارة: «أنا لم أصوّت» مع تواقيع مرفقة بأسماء الموقّعين وعناوينهم وتفاصيل أخرى أُخذت من بطاقات

الهوية. بلغ عدد الموقّعين على العريضة أكثر من نصف العدد الكلّي للناخبين في الجمهورية. وأصرّ تسعون ألف ناخب على أنهم على الأقل لم يدلوا بأصواتهم مطلقاً، ما يعني أنه في أحسن الأحوال لا يمكن لأيّ كان أن يصدّق أو يقتنع بصحة الرقم ٩٨ بالمائة.

أكّد زيازيكوف موقفه بقوله إن ذلك كله «هراء بهراء وهو الحماقة بعينها». وهُدّد أولئك الذين قادوا حملة «أنا لم أصوّت» بقسوة وعنف، ومع ذلك استمرّت الحملة.

أخيراً، وفي عام ٢٠٠٨، أُرغم زيازيكوف على التخلي عن السلطة بناء على قرار اتُّخذ في موسكو، والسبب، إلى حدّ ما، تمثّل في التغييب المربك والمحرج للقانون والشرعية الذي كشفته حملة «أنا لم أصوّت». خسر رجل البطش والقوة المعركة، وكان الرابح عشرات الألوف من الناخبين الذين لم يستخدموا سوى ما يتمتعون به من شجاعة، وجرّة قلم. بهاتيْن الوسيلتين استطاع الرابح إسقاط رجل البطش والقوة.

٦
النساء يقلن لا

«ليسيستراتا: والآن قلن لي بصراحة، هل أكسب تأييدكن إذا اكتشفت وسيلةً لإنهاء الحرب؟

ميرّهين: سوف نفعل. سوف نفعل، مع أنه يتوجّب علينا أن نموت جرّاء ذلك!

ليسيستراتا: لا بدّ أن نحجم عن تلبية طلبات الذكور بكلّ ما في الكلمة من معنى...

كالونيس: ولكن ماذا يحصل لو قمنا بما تنهانا عنه الآلهة وأحجمنا تماماً عن كلّ ما تقولين؟ هل يُفترض أن ننعم بالسلام عاجلاً؟

ليسيستراتا: بالتأكيد، يجب أن ننعم بالسلام بمباركة إلهات الأزواج! كلّ ما علينا القيام به هو أن نجلس داخل المبنى و«نحمّر» خدودنا ونقابل أزواجنا بحيث لا يستر جسد كل منّا سوى رداء شفّاف من الحرير المثير؛ ونستخدم كل ما لدينا من فتنة وأساليب الإغواء. حينئذٍ سوف يهتاجون ولا يستطيعون ضبط أنفسهم ويندفعون ليناموا معنا. وهنا يحين وقت الممانعة والرفض، وسوف يسارعون إلى الكف عن القتال ويجنحون إلى السلم».

ـ أريستوفان، ليسيستراتا (٤١١ق.م.)



مونروفيا، ليبيريا، ٢٠٠٣. تم تجاهل النساء تماماً باعتبارهن مخبولات. لكنهن نجحن وحقّقن ما رغبن فيه.

المصدر: بايوس أتومي إكباي /AFP/

تصوير: «غيتي»

أغطية الرأس البيضاء وأسياد الحرب

لا يقوم تاريخ حركة اللاّعنف على تعاقب أشخاص مثاليين وشهداء ظرفيين وقلّة من دعاة التحرّر من ذوي الشخصيات الآسرة. إن أساس القصة الفعلية لتاريخ هذه الحركة اللاعنفية مواطنون عاديون ينجذبون إلى قضايا كبرى تنطلق من تحت إلى فوق».

ـ بيتر أكرمان وجاك دوفالي، «قوة أشدّ تأثيراً»

تأسّست دولة ليبيريا الواقعة في غربي أفريقيا على أيدي العبيد الأميركيين المحرّرين. وشعار البلاد هو «ما أتى بي إلى هنا حبي للحرية». بيد أن ليبيريا لم تكن في مطلق الأحوال أرض الحرية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، فقد قامت الميليشيات المسلحة، تحت تأثير المخدّرات، بتشويه المدنيين وقتلهم؛ وقامت قوى تابعة للحكومة وأخرى تابعة للثوار بعمليات اغتصاب، وأُفلت الجميع من القصاص؛ وفرّ مئات الألوف من البلاد، وهناك آخرون بقوا فيها ووقعوا فريسة أعمال العنف اللامتناهية، ولم يكن بمقدورهم الفرار أيضاً. وكما قالت إحدى نساء ليبيريا لاحقاً وهي تسترجع ما جرى: «لقد كان أطفالي جياعاً وخافوا، وظلوا خائفين مدى الحياة».

في ربيع عام ٢٠٠٣، قرّرت مجموعة من النساء القيام بمحاولة لإنهاء النزاع نهائياً ومن دون رجعة. تجمّع المئات منهن بلباس أبيض فقط وجلسن على جانب الطريق، في الشارع الذي يسلكه يوميّاً الرئيس تشارلز تايلور، قائد الثوار الذي انتقل إلى سدة الرئاسة.

مرّ موكب سيارات الرئاسة بسرعة، ولم يتباطأ سوى لوقت قصير جداً لكي يلقي أصحابها نظرة ازدراء خاطفة على النساء الجالسات على جانب الطريق واللواتي، على الرغم من الازدراء الذي رأينه، عدن مجدداً للجلوس على جانب الطريق بلباسهن الأبيض يوماً بعد آخر. وسواء كان المطر شديداً أم كانت الشمس متوهجة، لم تكفّ النسوة عن الرقص وتلاوة الصلوات. وكما جاء على لسان «كومفورت لامبتي»،

مؤلفة كتاب يتناول موضوع حركة السلام في ليبيريا في تلك السنوات، فالنساء كنّ «يناضلن لأن يكون لهنّ الحق في أن يُشاهَدن ويُسمَعن ويُحسب لهن حساب».

هزأ «تايلور» بالنساء لأنهن كما ادّعى «أحرجن أنفسهن». ولكن رقعة الاحتجاجات أخذت تتّسع أكثر فأكثر وبدأ صوتها يُسمع. وعبّر رجال الدين من أئمة وأساقفة بصوت عالٍ عن دعمهم النساء المحتجّات وتأييد مطالبهن. وبدأت المحطات الإذاعية بث أخبار متعاطفة مع الاحتجاجات الجارية على الطريق الجانبي؛ فصرّحت «لايماه غبووي»، إحدى اللواتي تزعّمن حركة الاحتجاج، أمام عدسات الكاميرا: «اغتصاب أطفالنا أمر يتعبنا ويضايقنا. نحن نتبنّى هذا الموقف لأننا نعتقد أنّ أطفال كلّ واحدة منا سوف يسألونها: ما كان دورك في هذه الأزمة يا ماما؟».

وبفعل الضغوط من كل الجوانب وافق «تايلور» على التحدّث في الأمر والتفاوض مع المحتجّات. اجتمع بزعيمات حركة الاحتجاج النسائية في القصر الرئاسي وبدأت محادثات السلام مع الطوائف المتناحرة في غانا بعد أسابيع قليلة.

بَيْدَ أنه سرعان ما تبين أنّ المحادثات لم تحقّق شيئاً يُذكر. شغّل أسياد الحرب هواتفهم، حتى وهم ينعمون بوسائل الراحة في الأوتيل الفخم الذي كانوا ينزلون فيه، وراحوا يديرون دورة أخرى من أعمال العنف في الوطن، تحديداً في عاصمة ليبيريا، مونروفيا.

اتّخذت النسوة قراراً يقضي بأنّ ما حصل كافٍ ويجب أن تتوقّف الأمور عند هذا الحدّ. كنّ مصمّمات على التركيز على الكلفة البشرية للحرب، ولهذا احتجزن ممثلي الأطراف الأخرى في القاعة التي كانت تجري فيها المفاوضات. وتذكّر أحد المفاوضين، وهو الجنرال النيجيري عبد السلامي أبو بكر، ما جرى حينذاك بالقول: «قلن إنه لن يغادر أحد المكان إلا بعد توقيع اتفاقية السلام». وكما تمّ ذكره في الفيلم الوثائقي «صلّ كي يعود الشيطان إلى الجحيم»، الذي عُرض عام ٢٠٠٨، فقد حاول أحد أسياد الحرب الخروج بالقوة من القاعة ولكن من دون جدوى. وحاول آخرون الهرب عبر النوافذ (وفشلوا).

أخيراً وافق المسلّحون على إجراء محادثات جديّة، وعُقدت صفقة سلام، ورحل تشارلز تايلور إلى المنفى.

وصلت قوات دولية لحفظ السلام إلى مونروفيا واستقبلتها الحشود الجماهيرية بالهتافات. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت إيلين جونسون – سيرليف رئيسة ليبيريا المُنتخَبة سلمياً وأول زعيمة إفريقية. قالت إيلين جونسون – سيرليف: «إنّ مواطني ليبيريا العاديين هم الذين أصلحوا شؤون البلاد وطالبوا بالسلام».

تتزامن كتابتي عن هذا الموضوع مع محاكمة تايلور عن الجرائم التي ارتُكبتْ ضد الإنسانية في الحرب الدائرة في الدولة المجاورة، سيراليون.

«الهجر» من أجل السلام

لم يقصد «أريستوفان» مطلقاً أن يُفهم معنى قصته «ليسيستراتا» التي استشهدنا بها في بداية هذا الفصل بشكل حرفي. مسرحيته هذه كانت إحدى المسرحيات الساخرة، وإحدى وسائل الضغط لوضع حدّ للموت والدمار اللذين سببتهما الحرب البيلوبونيزية الطويلة الأمد التي وقعت في اليونان في القرن الخامس قبل الميلاد. تتناول القصة فكرة عابثة لا يتقبّلها العقل بجلاء، وهي أنه بمقدور النساء القيام بشيء لإنهاء نزاع عنيف من خلال الإحجام عن موافقتهن على ممارسة الجنس.

بعد ألفي عام، خلقت «ليسيستراتا» قوةً دافعةً ذاتيةً في نُسُجٍ اجتماعية مختلفة من أنحاء العالم.

مثلاً، في عام ٢٠٠٢، قامت مجموعة من النساء في جنوب السودان بتحرّك لوضع حدّ للحرب الأهلية التي دامت عشرين عاماً بين شمال البلاد وجنوبها؛ وحسب التقديرات فقد لاقى مليونا شخص حتفهم في هذه الحرب. شعرت نساء كثيرات موجودات في القرى المتأثرة بالحرب أنهن لا يملكن أي وسيلة نفوذ في الجدال القائم. لكنّ سميرة أحمد، الأستاذة الجامعية السابقة، كانت لديها خطة من شأنها أن تمدّهن بالقدرة على تحقيق ما يطمحن إليه. بالتعاون مع عدد قليل من النساء ممن

ينتمين إلى مجموعتين اثنتين مختلفتين، أُدرجت عادة جديدة باسم «هجر الفراش». ومع الوقت انضم عدد كبير من النساء إلى جماعة سميرة أحمد.

نُقل عن لسان «أحمد» قولها: «قرّرت النساء أنّ بمقدورهن إجبارهم على الالتزام بالسلام من خلال إحجامهن عن النوم مع رجالهن؛ ونجحت الخطة». وفي عام ٢٠٠٥، وتحت وطأة الضغوط المختلفة الآتية من الريف لإنهاء الحرب، أُبرمت اتفاقية سلام بين الشمال والجنوب.

كما أنّ الخطّة المتّبعة في «ليسيستراتا» اعتُمِدت أيضاً في كينيا عام ٢٠٠٩ حين خشي الكثيرون تجدّد أعمال العنف التي وقعت عقب الانتخابات والتي أوصلت البلاد إلى شفير الكارثة في العام السابق.

ظلت العلاقة متوترة للغاية بين المتنافسين السياسيين الرئيسيين رئيس الوزراء رايلي أودينغا والرئيس مواي كيباكي. وخشيت المجموعات النسائية أن تغرق البلاد مجدداً في دائرة العنف؛ لذا سارعن إلى حث الرجال على تسوية خلافاتهم، وكما قلن حرفياً «البدء بخدمة الأمة التي يمثلونها». وتأكيداً على هذه الفكرة المهمة، أعلنّ إضراباً عن الجنس.

وجادلت روكيا سوباو، رئيسة إحدى تلك المجموعات، لصالح هذه الخطوة بالقول: «لقد ارتأينا أنّ الجنس هو الحلّ لهذه المشكلة. ففي العمل الجنسي ليس هناك تمييز للقبيلة، ولا يعترف الجنس بالأحزاب، ويحصل في أدنى البيوت منزلة». وقالت باتريسيا نياوندي، مديرة «اتحاد المحاميات» إن الإضراب عن الجنس، الذي حُدّد لأسبوع واحد لأسباب عملية، حمل في طيّاته مغزى أشمل على صعيد كينيا؛ وأوضحت نياوندي ذلك بالقول: «المبدأ هو أن نحرم أنفسنا مما نعتبره أساسياً وجوهرياً لصالح بلادنا».

لاقى الإضراب الشبيه بإضراب «ليسيستراتا» تأييداً واسع الانتشار، حتى «إيدا أودنيغا»، زوجة رئيس الوزراء، أعلنت أنها تؤيده «جسدياً وروحياً».

أبلغ أحدهم، ويُدعى جيمس كيموندو، الصحافيين أنه اعتزم ملاحقة منظمي

العصيان قضائياً لما تكبّده من عناء، زاعماً أنّ الإضراب عن ممارسة الجنس سبّب له، إضافةً إلى التوتر، ضيقاً نفسياً وألماً في الظهر وأرقاً.

لكن المجموعات النسائية رحّبت بنجاح التحرّك بالقول: «بدأ مواطنو كينيا التحدث عن القضايا التي تؤثر فيهم. كما حمل هذا التحرك رجال السياسة على التحدث في المشاكل والتفاوض». حتى إنّ النساء أقنعن بعض ممتهنات الجنس الانضمام إلى الإضراب.

انتهى الإضراب الجنسي بجلسة دعاء مشتركة. وأخيراً وافق رئيس الوزراء والرئيس على مناقشة المسألة.

* * *

لطالما اعتُبرت المدينة الكولومبية «بيريرا» إحدى أكثر المدن التي تشهد أعمال عنف في دولة يعمّها العنف. كان معظم مرتكبي أعمال العنف في هذه المدينة من الفئة الشبابية؛ وكان ثمة ارتباط وثيق بين كثير مما يُرتكَب من هذه الأعمال وبين العصابات. كان هناك أسباب كثيرة وراء اتباع منوال عيش العصابات هذا، لكن السبب الأهم الذي حمل الشباب على الانخراط في هذه العصابات كان الاعتقاد بأنهم مرغوبون جنسياً.

ولأن النساء كنّ مدركات لهذا الأمر، توصّلن إلى قرار يقضي بأنّ مفتاح الخلاص يكمن أيضاً في الجنس.

في عام ٢٠٠٦، امتنعت محبوبات الرجال المسؤولين عن أعمال العنف وزوجاتهم عن إقامة أي علاقة جنسية معهم احتجاجاً على ممارساتهم الدموية. وبات تحرّكهن هذا يعرف «بالإضراب المتصالب الرجلين».

في هذا الصدد قالت جينيفر باير، صديقة أحد أعضاء تلك العصابات: «نريدهم أن يعرفوا أنّ العنف ليس مثيراً للغريزة الجنسية».

أما روث ماخياس التي كانت أماً لطفلين وذات الثمانية عشر ربيعاً فأوضحت للصحافيين بقولها: «هذه طريقتنا لأن نقول لهم إننا لا نريد أن نكون أرامل، وأن

يكبر أطفالنا من دون آبائهم. حتى الآن هم يصمّون آذانهم. وبهذه الطريقة سوف يستمعون إلينا».

طالبت النساء الرجال بتسليم أسلحتهم، وسجّلن أغنية «راب» أذيعت من إحدى الإذاعات المحلية؛ كان الهدف منها استقطاب نساء أخريات إلى الحملة: «نحن كنساء قيمتنا كبيرة... أرجلُنا محكمة الإغلاق.. نحن مضربون عن ممارسة الجنس!».

إن تحرّك نساء بيريرا هو جزء من النموذج المعتمد في جميع أنحاء الوطن حيث تحدّى عامة الشعب في كولومبيا مراراً وتكراراً أعمال العنف، سواء كانوا في أحيائهم أو في أماكن عملهم أو في الريف. إن التحرّكات الشبيهة بتحرّك نساء بيريرا ساعدت على تمهيد الطريق باتجاه التحرّك ضد أعمال العنف في أماكن أخرى.

حق التملّك

تُحرم النساء في بلدان كثيرة، من حقهن في تملّك الأرض أو في نيل حصّتهن من الإرث بعد وفاة الزوج. في بلدة أوغندية تدعى «موبندي»، اهتدت أرملة توفي زوجها مؤخراً إلى طريقة لحلّ هذه المشكلة.

ذات صباح من صباحات أيام الأحد في أوائل عام ١٩٩٦، تلاقت نويرينا موبيرو مع أقرباء زوجها الراحل وجهاً لوجه فيما كانت تهيّء نفسها للخروج إلى الكنيسة. وكما ذُكر في كتاب آيلي ماري تريب «النساء والسياسة في أوغندا»، قدّم عشرة أقارب لائحة بالممتلكات التي عزموا الاستيلاء عليها والتخلّص من مشكلتها القانونية.

خطرت ببال الأرملة فكرة غير عادية. تعرّت «موبيرو» من ثيابها (بالكامل) وتوجهت إلى غرفة المعيشة حيث كان الأقارب متجمعين. ونقلاً عن الصحيفة الأوغندية «دايلي مونيتور»، أشارت «موبيرو» بإصبعها إلى الأسفل وأفصحت بالقول: «كما ترون، هذه إحدى أحبّ الممتلكات إلى قلب زوجي». وأضافت وهي تربّت على مؤخرتها: «وهذه كانت تحتلّ المركز الثاني في قلبه. فمن يرغب في نقل ممتلكاته، عليه البدء بهاتين المنطقتين؛ بعد ذلك يصبح بمقدوري أن أريكم البقية».

أصيب عمّها بالإغماء. أمّا الأقرباء فقد هربوا.

٧
إذا لم يكن الآن، فمتى إذاً؟

«إذا لم أعمل لمصلحتي، فمن سيخدمني؟

وإذا لم أعمل إلا لمصلحتي، فما نفعي؟

وإذا لم يكن الآن، فمتى إذاً؟

ـ الحاخام هيليل الكبير

القرن الأول قبل الميلاد

التحدي الكبير

«العصيان في نظر كلّ من يقرأ التاريخ هو فضيلة الإنسان الأصيلة، فمن خلال العصيان تمكّن الإنسان من إحراز التقدّم، من خلال العصيان ومن خلال التمرّد»

ـ أوسكار وايلد

تتضمّن غالبية القصص المذكورة في هذا الكتاب قدراً من البطولة، سواء على نحو ظاهر أو غير ظاهر، أو بمقدار كبير أو ضئيل. أولئك الذين أقدموا على هذه «التحركات البسيطة» عرّضوا أنفسهم لشتى أنواع التحرّشات وللاعتقال وحتى الموت. لذا قد يبدو غير ممكنٍ إدراج قصة جان رينسالير (وآخرين من أمثاله) من ضمن هذه القصص لأنها لا تستحق أن تكون منها. كان رينسالير مهندساً صناعياً، وقد دُفعت له أربعة دولارات أميركية للمشاركة في القيام بتجربة دراسية في «نيو هافين»، في ولاية كونيكتيكوت، والتي جرت ما بين العامين ١٩٦٠ و١٩٦٣. قيل إنّ الدافع للقيام بهذه التجربة هو معرفة طبيعة الذاكرة البشرية.

كان القصد الحقيقي من إجراء هذه الدراسة التي كان القائم بها ستانلي ميلغرام من جامعة «يال»، إجراء اختبار لا على الذاكرة بل على الانصياع للأوامر. وكان العامل الدافع ما جرى من أحداث سبّبتها المحرقة اليهودية وما أثارته من مشاعر. لهذا كان الهدف من الاختبار هو السعي إلى التثبّت من مدى استعداد الناس العاديين لإيلام شخصٍ لا يعرفونه أو حتى لقتله، حين يؤمرون بالقيام بذلك.

قُسّم المشاركون عشوائياً، حسب ما يبدو، إلى «معلّم» و«متعلّم» («المتعلّم» كان ممثلاً). أُحضر المعلّم برفقة أحد الأعضاء العاملين في هذا الاختبار إلى حيث كان يوجد جهاز مراقبة فيما ثُبّت المتعلّم إلى كرسي في غرفة مجاورة ووُضعت عليه أقطاب كهربائية. كان على المعلّم توجيه أسئلة إلى المتعلّم؛ وكلّما أعطى المتعلّم إجابة خاطئة، تلقى صدمة كهربائية من المعلّم، الذي كان يبدو وكأنه يزيد مقدار الصدمة الكهربائية مع توالي الإجابات الخاطئة. (في الواقع لم يكن هناك صدمات كهربائية لأن المتعلّم كان ممثلاً). كانت آلة التحكم في الصدمات الكهربائية والتي توجّه الصدمات إلى المتعلّم مزوّدة بنظام تدرّجي يبدأ «بالصدمة الخفيفة» بقوة

١٥ «فولت» ويمرّر «الصدمة المتوسطة»، ثم يصل إلى «دائرة الخطر: أي الصدمة القوية» وقوّتها ٣٧٥ «فولت» وينتهي «بالصدمة XXX» التي تبلغ قوتها ٤٥٠ «فولت» بالضبط.

واستمرت التجربة بإجابة المتعلّم عن بعض الأسئلة إجابات صحيحة، لكنه تعمّد في الوقت نفسه إعطاء إجابات خاطئة. وعندما بلغت قوة الصدمة ١٥٠ «فولت»، ناشد الممثل - المتعلّم وهو ينصاع للأوامر، المعلم بإيقاف التجربة مذكّراً إياه بقلبه الضعيف. وإذ أبدى المعلّم استعداداً لتلبية رغبة المتعلّم، قام أحد المساعدين بحثّه على المتابعة. (كان المشاركون في الاختبار من معلّمين ومتعلّمين من الذكور والإناث) وفيما كانت الصدمات التي يتلقاها المتعلّم تزداد في درجة قوتها، كانت استجابة المتعلّم/الممثل تزداد حدة، وكان صراخه يقوى بالترافق مع كل زيادة مسجّلة على المقياس. وفي مواجهة أي تردّد بادٍ على وجه المعلّم كان المساعد الذي يرتدي السترة المخبرية يطلب من المعلم بحزم الاستمرار في التجربة. ولدى بلوغ العلامات حدّها الأقصى توقّف المتعلّم عن الصراخ ومثّل دور المغميّ عليه، وفاقد الوعي. حتى في تلك اللحظة بالذات تشدّد المساعد في حثّ المتعلّم على عدم التوقف عن إعطاء المتعلم الصدمات الكهربائية قائلاً إن عدم إعطاء إجابة يجب أن يعتبر إجابة خاطئة.

جاءت نتائج هذه الدراسة لافتة للاهتمام وجديرة بالملاحظة. فثلثا المشاركين تقريباً لبّوا طلبات المساعدين في أعطاء المتعلّمين الصدمات الكهربائية إلى حين بلوغ درجة الصدمات حدّها الأقصى. وأفصح كثير منهم عن الرغبة في التحفّظ على الوصول إلى آخر مدى، أي المرحلة التي يؤلمون فيها المتعلم. لكن عندما كان المساعد يقول للمعلم إنّ الرجل بخير أو يجزم بأنه لم يكن مسؤولاً عما كان سيحصل، كان ٦٥ في المائة من المعلّمين يمضون قُدُماً في اتّباع التوجيهات. لذلك وعلى سبيل المثال، قالت إحدى المعلّمات وهي تصف مزايا شخصيتها بفخر: أنا مختلفة عن الآخرين، قلبي رقيق وأنا «على نيّاتي» و«طيبة القلب». كانت هذه المرأة واثقة بمزاياها الأخلاقية، وهي في الواقع كانت تمثّل الغالبية من نظرائها فاقدي الحسّ بالمسؤولية الأخلاقية. كانت على استعداد لأن تطيع الأوامر إلى درجة قتل المتعلّم وهي تزيد مقادير الصدمات الكهربائية (بعد بضعة احتجاجات تمثيلية)

إلى آخر حدّ لها. وحين رجع الممثّل [المتعلّم]، الذي لم يلحقه أي ضرر، إلى الغرفة، ذهلت المرأة التي ساورها القلق جرّاء ما قاسته فيما كانت تقضي عليه. قالت وهي تفصح عن غضبها: «كلما ضغطت على الزر كنت أموت. هلاّ رأيتني وأنا أرتجف؟ كل ما في الأمر أني كنت أموت هنا لأني اعتقدت أني أعطي الصدمات الكهربائية لهذا الرجل المسكين». وألقت اللوم على الآخرين وبدت غير عارفةٍ بما وافقت بنفسها على فعله.

بالمقابل فإنّ رينسالير الذي كان متميزاً في الدراسة وإن كان يمثّل نسبة قليلة من الذين شاركوا فيها، تحمّل مسؤولية أفعاله؛ وكان لموقفه هذا دلالات مهمة كما ذكر ستانلي ميلغرام بنفسه في تقريره الكلاسيكي «الانصياع لأوامر السلطة».

حين أبى رينسالير إعطاء مزيد من الصدمات الكهربائية إلى المشارك الآخر في التجربة الذي كان يقوم بدور المتعلّم، طلب المساعد من رينسالير المضيّ في الاختبار بالقول: «لا بدّ أن تمضي في الاختبار».

«حسناً، لن أفعل؛ لا، لن أفعل والرجل يصرخ متوسلاً طالباً الخروج»، أجاب رينسالير.

قال المساعد مؤدّياً الدور المحدّد سلفاً في النص: «لا خيار لك».

وأجاب رينسالير: «بل لديّ ملء الخيار. لماذا لا يحق لي الاختيار؟ جئت إلى هنا بكامل إرادتي... لا أستطيع مواصلة الاختبار؛ متأسف جداً».

وانتهت التجربة عند هذا الحد.

* * *

يتوجّب على رينسالير وزملائه ممن رفضوا الانصياع لأوامر المساعدين القيام بشيء يُذكر. طُلب منهم طرح بعض الأسئلة، ورفضوا تلبية الأوامر القاضية بوجوب رفع درجة الصدمات الكهربائية؛ وبعدها ذهبوا إلى منازلهم. لم يخاطروا بشيء؛ لم يخسروا وظائفهم ولا حتى الدولارات الأميركية الأربعة التي تسلمها كلّ منهم ممّن نظّم الاختبار يداً بيد ومن دون أي شروط.

ومع هذا كلّه، يستحق هذا التحرّك البسيط المُفعَم بالتحدّي والتمرّد أن يخلّد كذكرى، ليس لأن رينسالير وأمثاله شكّلوا أقلية بسبب منحى تفكيرهم المخالف لمنحى التفكير السائد لدى الغالبية مثل المرأة التي تباهت بالقول: «أنا رقيقة القلب»، الغالبية التي كان أفرادها مستعدين عن طيب خاطر لقتل شخص غريب تماماً عنهم. أما رينسالير والمشاركون الآخرون الرافضون إعطاء صدمات كهربائية مميتة كلما طُلِب منهم ذلك، فقد أثبتوا أنهم الشواذ لا القاعدة.

نود جميعاً أن نعتقد بأننا لو أخضعنا أنفسنا للتجربة نفسها لكنّا نعيد ما فعل رينسالير ونقوم بحركة تنطوي على أدنى أشكال الثورة والتمرّد. إلا أنّ ما دلّت عليه الاحصائيات، بشأن تجربة مليغرام، التي أجريت أيضاً في بلدان أخرى في أنحاء العالم، هو أنّه توجد حكاية أخرى مغايرة تماماً.

دعونا، في هذا السياق، نصغ جيداً إلى هذه الحكاية الأخرى المختلفة، التي دلّت عليها الإحصائيات، وذلك منَ أجل جان رينسالير والأقلية التي قال أفرادها بكل طيب خاطر: «كلا»، والذين يؤمنون بأهمية القيم الأساسية ممن أنقذوا أناساً، أكثر من أن يُعدّوا، من الموت بأفعالهم وتصرّفاتهم أو بامتناعهم عن الانصياع للأوامر. تذكّرنا حكاية جان رينسالير بأنه قد يكون بمقدورنا إحداث تغيير بشكل لم يخطر ببالنا إطلاقاً.

إذلال هتلر

بحلول بداية عام ١٩٤٣، كانت خطة النازيين القائمة على قتل الملايين من يهود أوروبا جارية على قدم وساق. إذ إنّ التصفية النهائية للحي اليهودي في مدينة وارسو كانت ستحدث بعد أشهر قليلة من بداية السنة. حتى ذلك التاريخ تمتّعت مجموعة واحدة فقط من اليهود القاطنين في ألمانيا بحماية جزئية، وهي التي ضمّت من كان متزوجاً من غير اليهود. بيد أنه ما إن حان يوم ٢٧ شباط/فبراير من عام ١٩٤٣ حتى قرّر مهندسو المحرقة اليهودية أنّ هذا الحال لم يعد مقبولاً، وباشروا عملية تنظيف نهائية لتحرير برلين من جميع اليهود بغض النظر عن هوية وجنسية الأزواج والزوجات.

وكان جوزيف غوبلز، رئيس حملة هتلر الدعائية وصاحب النفوذ القوي الذي يهابه الجميع، قد أشار في مفكرته اليومية وبشيء من الارتياح الذي يدعو إلى القلق والاستياء إلى أنه قد تم بلوغ المرحلة الأخيرة لتحقيق الهدف المعلن: «برلين محرّرة من اليهود»، ومما كتب: «لقد جُمّعوا كلهم دفعة واحدة الأحد الماضي وسوف يقادون إلى الشرق على جناح السرعة». احتُجز الرجال في مركز الجالية اليهودية في مدينة روزنستراس في وسط برلين، استعداداً لإبعادهم بقوة إلى المخيمات.

بدا أنّ هذه الحكاية لم تكن لتنتهي إلا بطريقة واحدة: المزيد من سفك الدماء على أيدي النازيين. وظهر جليّاً أن النظام الحاكم بزعامة هتلر كان واسع النفوذ وقويّاً إلى حدّ استحالة مجابهته. عوضاً عن ذلك، ما حدث تالياً كان نموذجاً لإحدى أكثر قصص الحرب العالمية الثانية غرابةً والتي لم يُرْوَ عنها الكثير.

بدأت مئات النساء بالتجمّع خارج نقطة الترحيل في روزنستراس في الأيام التالية، حيث طالبن بإطلاق سراح أزواجهن متجاهلات جميع التهديدات الموجّهة إليهن.

وقد وصفت لاحقاً إلسا هولزر التي كان زوجها، رودي، محتجزاً في روزنستراس المشهد بالقول: «لدى وصولي إلى المكان رأيت حشداً من النساء المتجمّعات في الساعة السادسة صباحاً! كان الحشد يموج جيئةً وذهاباً، وبدا هذا الشارع الصغير الضيّق أسود من كثرة الناس. كنّ كموجةٍ كبيرةٍ يتحركّن كجسد واحد؛ كنّ جسداً متمايلاً». هتفت النساء: «نريد استرجاع أزواجنا!». وهدّد النازيون النساء بإطلاق النار عليهن، لكنهن اكتفين بالصراخ «قتلة!»، وأبين مغادرة المكان.

كان منطقياً أن تتوقّع النسوة تنفيذ التهديدات الموجهة إليهن نظراً لسجلّ النازيين الحافل بالأعمال الوحشية. أضِفْ إنه لم يُعرف عن النازيين أنهم يكذبون عندما يهدّدون، وهذه الحالة لا تشذ عن القاعدة. فمجرد التفوّه بكلمة انتقادية قد تسبّب الموت لقائلها كما جرى للطالبين صوفي وهانز شول اللذيْن أُعدما قبل أيام قليلة فقط لأنهما وزّعا مناشير تنتقد حرب هتلر.

بَيْدَ أنّ القصّة اختلفت في هذه المناسبة من حيث نهايتها. استمرّت التهديدات الموجّهة إلى النسوة، وعلى الرغم من ذلك أبى الحشد أن يتفرّق. وكان السماح باستمرار هذا الاحتجاج في قلب العاصمة الألمانية أمراً مُحرجاً للنازيين، ولكن ما لم يقل عنه إحراجاً هو ضرب نساء ألمانيات أو قتلهن، أي «نسائنا» في مكان عام. بعد أيام قليلة من هذه الاحتجاجات العلنية حدثت النهاية المذهلة.

أُطلق سراح الرجال! حتى إنه قد جُلب بعضهم من أوشويتز، وهذا ما يعدّ إنجازاً غير مسبوق. وبعد أربعين عاماً، وصف إريك هيرزبيرغ، أحد الذين أُنقذوا، ما جرى لناثان ستولتزفوس، مؤلف كتاب «مقاومة من القلب»؛ أخبره كيف أُطلق سراحه مع آخرين بشرط أن يخبروا الناس كم كانت الأوضاع في مخيم الاعتقال رائعة. حتى إنّ هيرزبيرغ داوم على القول بطريقة غير مقنعة إنهم لم يتعرّضوا لأي عمل عنفي؛ هكذا أجاب أحد الحراس النازيين عندما سأله الأخير عن الوضع في المخيم. علّق الحارس بالقول: «حسناً، لست مغفّلا!».

مرّت عقود بعد الحرب العالمية الثانية أغفل خلالها أمر احتجاجات روزنستراس وأثرها القوي وبقيت طي الكتمان. فدلالات هذه الاحتجاجات كانت كبيرة ومهمة جداً بحيث كانت عصية على الاستيعاب في ظل ظروف وأحوال قضت بأن يُقال إنه ما من أحد كان بمقدوره الاحتجاج على هتلر ويظل حياً ليروي الحكاية.

أثبتت نساء روزنستراس أن تلك لم تكن الحقيقة الكاملة. في السنوات الأخيرة تم تكريم أولئك النسوة كما لم يحدث من قبل. وفي عام ٢٠٠٣، حوّلت المخرجة الألمانية مارغريت فون تروتّا قصة التحدي والتمرّد هذه إلى فيلم سينمائي بعنوان: «روزنستراس». وقصة الاحتجاجات باتت الآن من ضمن منهاج مادة التاريخ الألماني. القصد هو تلقين دروس عمّا يمكن أن ينجزه الإنسان حتى في أحلك الظروف باعتماده المقاومة اللاعنفية، وحثّ الطلاب على أن يتساءلوا: «ماذا لو قرّر الملايين، وليس فقط بضع مئات من النسوة، مجابهة الطاغية؟ كيف سيكون مجرى التاريخ؟ وهل كان سيتغيّر؟

عملية إنقاذ جماعية

«حدث ذلك بشكل طبيعي للغاية؛ لا نستطيع أن نفهم سبب كلّ هذه الجلبة التي لا داعي لها. ببساطة قَدّمتُ لهم يد المساعدة لأنهم كانوا بحاجة إلى المساعدة. والقيام بهذا الشيء أمر طبيعي»

ـ جورجيت بارو

مواطنة من قرية لو شامبون

كانت هناك أعمال بطولية فردية لا تُحصى ولا تُعدّ في كل أنحاء أوروبا التي احتلها النازيون في الحرب العالمية الثانية. بَيْدَ أن هذه الأعمال الباسلة والشجاعة لم تكن على أيدي أفرادٍ فقط في بعض الأماكن؛ إذ وقفت مجموعات كاملة من الناس في صف واحد للتضامن مع الجيران والشركاء في الوطن من اليهود، معرّضين حياتهم للخطر لإنقاذ أناس غريبين عنهم كلياً.

في بلغاريا ظل عشرات الألوف من اليهود على قيد الحياة بسبب امتناع كثير من البلغاريين بعنادٍ وإصرارٍ عن تنفيذ أوامر الجيش النازي. ولقد وافقت الحكومة البلغارية التي كانت متحالفةً مع النازيين على مطالب الحكومة الألمانية بترحيل اليهود إلى حيث ينتظرهم الموت. لكن عمليات الإبعاد القسري تلك لم تحصل مطلقاً لأنّ أعداداً كبيرة من البلغاريين قاوموا هذا القرار.

في عام ١٩٤٣، أُجريت الترتيبات اللازمة لعملية الاعتقال الجماعية، وحُدّدت مواعيد الترحيل عبر القطارات. لكن عشرات من أعضاء البرلمان وقّعوا عريضة احتجاج ضد هذه الخطط. وكما قال لاحقاً منظّم العريضة ديمتري بيشيف: «كان اليهود سيُرحَّلون وسيُرسَلون إلى قدرٍ لم نمتلك سوى أفكار مُبهَمَة عنه، لكننا بدأنا في تلك اللحظة ندرك ما يُرسَم لهم».

ظلّ أدولف إيخمان، المُبرمج الرئيس لترحيل اليهود عبر القطارات، يطالب بترحيل يهود بلغاريا؛ وكان هذا الرجل هو من جعل «حنّة أريندت» تنحت التعبير الجديد «تفاهة الشر». وكانت الحكومة متلهّفة لإطاعة أوامر النازيين، لكنّ الناس

العاديين في بلغاريا وجدوا طرائق لعدم الانصياع وللقول «كلا». فتحت الزعامات الدينية أبواب الكنائس والأديرة لإيواء اللاجئين. وهدّدوا بالتمدّد على خطوط سكة الحديد إذا لزم الأمر.

وضع البلغاريون خطتين مختلفتين على الطاولة لحلفائهم النازيين. تضمن الخطة «أ» «ترحيل جميع يهود بلغاريا إلى مناطق ألمانيا الشرقية لأسباب تتعلق بالشؤون الأمنية الداخلية للدولة» (بكلمة أخرى الموت المؤكّد)؛ ثم «في حال ثبت أنّ الخطة السابقة غير قابلة للتنفيذ»، تُعتمد الخطة «ب»، البديلة، التي تقضي بإجلاء عشرات الألوف من اليهود من العاصمة البلغارية، صوفيا، إلى جميع أجزاء البلاد الأخرى.

ثبت أنّ الخطة «أ» «غير قابلة للتنفيذ»، وهو ما أثار حنق إيخمان وزملائه، فاستُعيض عنها بالخطة البديلة التي صدرت الأوامر بتنفيذها. لكن هذه الخطوة المتّخذة سبّبت حدوث احتجاجات أيضاً. ففي ٢٤ أيار/مايو ١٩٤٣، أصبحت عطلة بلغاريا في عيدها الوطني مناسبة لانطلاق تظاهرات شعبية ضد السياسة المناوئة لليهود في صوفيا. وعبّر رئيس الكنيسة البلغارية المتروبوليت ستيفان عن موقفه بصراحة باستقباله رئيس الأحبار اليهود في منزله. ويستشهد تزخيتان تودوروف في كتابه «هشاشة الخير» بما قاله رئيس الكنيسة في البرقية الشديدة اللهجة التي أرسلها إلى العاهل البلغاري، ينبهه فيها إلى وجوب حماية الجالية اليهودية في بلغاريا. وهنا نص البرقية: «مثلما تُعامِل تُعامَل. فلتعلمْ يا بوريس أنّ اللّه يراقب أفعالك من عليائه».

في نهاية المطاف اضطر حلفاء النازيين من البلغاريين إلى توضيح الأمر للسلطات في برلين بالقول إنه «في حال نُفذت عملية الترحيل، فسندفع ثمناً سياسياً باهظاً على كلا الصعيدين: المحلي والدولي». ومما يدعو إلى الدهشة أنّ النازيين وافقوا حلفاءهم البلغاريين الرأي ولو على مَضَض. وقد أرسل سفير هتلر في بلغاريا شكوى إلى برلين قائلاً فيها: «في اجتماعي مع رئيس الوزراء بالأمس، تبيّن لي أنه ليس هناك أي معنى لتشدّدنا في الطلب بوجوب المضي في عملية الترحيل في الوقت الحاضر». ومع حلول نهاية السنة، أُذن لليهود بالعودة إلى منازلهم في العاصمة ولم يتم ترحيل أيٍّ منهم.

ونتيجة لحركة التمرّد الجماعية الهادئة هذه، أُنقذ اليهود في بلغاريا جميعهم، وقد بلغ عددهم ٤٨ ألف شخص.

* * *

في فرنسا وتحديداً في قرية لو شامبون الواقعة على ضفاف نهر لينو، اهتدى ألوف اليهود إلى مخبأ آمن بالاتفاق مع جميع سكان قرية لو شامبو تقريباً، وأهالي القرى المجاورة.

ارتكزت حركة المقاومة هذه على جهود راعي الكنيسة المحلية، أندريه تروكميه. وعلى الرغم من تجميع عشرات الألوف من اليهود وترحيلهم من باريس في شهر تموز/يوليو من العام ١٩٤٢ من دون أي احتجاج علني، شنّ تروكميه هجوماً عنيفاً على زعماء الكنيسة الفرنسية لتقصيرهم في نجدة اليهود قائلاً: «الأوْلى بالكنيسة المسيحية أن تصلّي وتطلب الغفران من اللّه بسبب جبنها».

وكما ذُكر في كتاب فيليب هاللي «كي لا تسفك الدماء البريئة» وفي فيلم بيار سوفاج الوثائقي «أسلحة الروح»، لم يكن تروكميه، وعائلته بمفردهم، بل تعاون معهم ثلاثة عشر قسّيساً وجماعاتهم من المصلّين، في لو شامبو ومحيطها. زوّر أهالي القرية أوراق هوية وبطاقات حصص تموينية، وأمّنوا وسائل العلم للأطفال وهرّبوا الناس إلى أماكن آمنة في دولة سويسرا المجاورة.

بهذه الطريقة تم إنقاذ خمسة آلاف شخص. وعلى الرغم من ذلك لم يعتبر أهل القرية أنّ ما قاموا به أمراً غير عادي. وتساءلت زوجة تروكميه «ماغدا» بعد مرور سنين عديدة على المحادثة: «كيف تنعتوننا بالأخيار؟ لم نكن نقوم إلا بواجبنا».

* * *

في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٤٣، أجرى النازيون الترتيبات اللازمة لترحيل جميع اليهود في الدانمارك إلى مخيمات الاعتقال والموت. لكن جورج دوكويتز، أحد الدبلوماسيين الألمان من ذوي الضمير الحي، سرّب، عن قصد، معلومة عن نية

النازيين في القيام بعملية تجميع لليهود لترحيلهم، والتي كان من المقرّر أن تبدأ في رأس السنة اليهودية. لوّح الدانماركيون بالتحرّك متسلّحين بما سرّبه دوكويتز من معلومات.

أخرج الأساتذة الأطفال من صفوفهم وطلبوا منهم الذهاب إلى منازلهم وتوضيب أغراضهم. كما أمّن الأصدقاء والغرباء على السواء مساكن بديلة ليقيموا فيها كي تفرغ البيوت من سكانها عندما يطرق الجنود النازيون على الأبواب قاصدين عناوين اليهود المسجّلة في الدوائر الرسمية. وقيّد الكبار والصغار أسماءهم للدخول إلى المستشفيات بأسماء مستعارة؛ كانوا يعانون أمراضاً وهمية أيضاً. وظهر آخرون في الكنائس الصغيرة وكأنهم يحضرون جنازةً. ثم سافر «المعزّون» الذين تجمّعوا بالمئات أحياناً بسرعة وبطريقة مهيبة من كوبنهاغن، بمظهر موكبٍ جنائزي فخم ومُحي، كما ذكرت إيمي ويرنر في كتابها «مؤامرة مهذّبة»، ونُقلت عائلات بكاملها إلى شطآن بعيدة حيث أقلّتهم مراكب في جنح الليل وذهبت بهم إلى برّ الأمان؛ فيما دبّر آخرون خطّة للهرب في وضح النهار. وفي كوبنهاغن ركبت عائلات يهودية قوارب قنوات [قوارب طويلة ضيقة معدّة خصّيصاً لاجتياز القنوات] تُعلن عن القيام «برحلات على الموانئ البحرية».

تجنّبت تلك المراكب السياحية الخاصة سلوك المرافئ السياحية التقليدية؛ وعوضاً عن ذلك سلّم القيّمون على تلك الرحلات الركاب إلى مراكب الصيد التي كانت في انتظارهم. اختبأت العائلات في هياكل السفن أو تمّت تغطيتهم «بالتاربولين» [نوع من القماش السميك الذي يحول دون نفاذ الماء منه] وأسماك الرنكة والقش؛ ثم تم نقلهم إلى السويد، الدولة المحايدة، بانتظار نهاية الحرب وهم بأمان.

ونتيجة لتسريب دوكويتز الأنباء عن نية النازيين ترحيل يهود الدانمارك وتضامن الدانماركيين مع اليهود، تم إنقاذ ٩٩ بالمئة من الجالية اليهودية الدانماركية، والتي بلغ عدد أفرادها سبعة آلاف شخص.

لاعنفي على نحو خطير

«يعلّمنا التاريخ مرة بعد أخرى أنه... إذا انجرّ الطرف اللاعنفي إلى العنف، يفقد حجّته ويُقضى عليه».

ـ مارك كولنسكي

«اللاعنف: خمس وعشرون

عبرة من تاريخ فكرة خطيرة»

قد يكون أشهر مثال على المقاومة السلمية هو الذي اتبعه المهاتما غاندي. ثمة عشرات من الكتب التي تخلّد ذكراه إضافة إلى فيلم سينمائي من إنتاج هوليوود؛ حتى إنه عُرضت أوبرا لهذا الغرض أيضاً. إنها حكاية هذا المحامي والمقاوم حافي القدمين، الذي قام برحلة بحرية دامت أربعة وعشرين يوماً والذي فتّت أمام الملأ حفنة من الطين الصّلب، متحدياً قوانين الضرائب البريطانية القاسية. إنه حقاً عمل فريد من نوعه.

ما كُتب عن إنجازات غاندي في الكتب المدرسيّة جاء مطابقاً للحقيقة. ولكن لم يُذكر فيها إلا القليل عن صديق غاندي الحميم وحليفه في الصراع ضد الأمبراطورية البريطانية: أحد زعماء الباشتون «عبد الغفّار خان». علاوةً على ذلك عُرف خان بإنجازاته البطولية في مواجهة العنف الاستعماري الذي مورس في المنطقة التي كانت تعرف حينذاك بالهند الشمالية الغربية والتي هي باكستان اليوم؛ وفي نواح عديدة، ما قام به خان لم يقلّ روعة ولفتاً للنظر عمّا حقّقه غاندي.

قال خان لأتباعه: «سوف أمدّكم بسلاحٍ قوي بحيث لن يستطيع رجال الشرطة والجيش الوقوف في وجهه... هذا السلاحُ هو الصبر والصلاح والاستقامة». لقد أنشأ «بادشاه خان» ما يعني حرفياً «أمبراطور الخانات»، جيشاً باشتونياً مدهشاً وقوياً قائماً على سياسة اللاعنف، ويضم خمسين ألف جندي من الجنود الأقوياء العاملين في سبيل الله.

حتى غاندي أحسّ بالرهبة إزاء التزام أفراد قوة خان العسكرية من الباشتون

باللاعنف. ويقول كاتب سيرة خان، إكناث إيسواران، نقلاً عن غاندي: «إنّ رؤية هؤلاء الرجال الذين تساوى عندهم قتل الإنسان والبهائم من دون أن يرفّ لهم جفن من قبل، يتّبعون أسلوباً مغايراً تماماً يقوم على الامتثال لأوامر رجل واحد يطلب منهم أن يضعوا السلاح جانباً وإن يقبلوا باللاعنف كسلاح أسمى، أمر شبيه بحكاية خرافية». لكن غاندي خلص إلى القول إنّ هذا كان حقيقيّاً، مضيفاً: «البادشاه يأمر بالطاعة التلقائية النابعة من الذات... فهو لا يتبع سياسة اللاعنف بشفاهه فقط إنما من شغاف قلبه».

وقد ضاق خان ذرعاً بأولئك الذين أفصحوا عن دهشتهم لرؤية مسلم من الباشتون يعتنق مبدأ اللاعنف، وردّ عليهم قائلاً: «ليس [اللاعنف] عقيدة حديثة العهد، فقد اتبعها النبي محمد منذ ١٤٠٠ سنة».

وكما حدث مع أتباع غاندي فإنّ سياسة اللاعنف التي قرّر «أولياء الله» الالتزام بها لم تحمهم من بطش الحكام وبأسهم. فأثار اعتقال خان في العام ١٩٣٠ احتجاجات سلمية ضخمة في مدينة بيشاور، قُمعت بعنف، إذ فتح جنود الاستعمار النار على أكثر من ٢٠٠ شخص وقتلوهم. وأما الجنود الذين لم يمتثلوا للأوامر وامتنعوا عن إطلاق النار، فقد كان مآلهم السجن.

رأى خان أنّ «جميع الفظائع التي ارتكبها البريطانيون بحق جنود الباشتون كان لها هدف واحد فقط: استفزازهم ودفعهم إلى القيام بأعمال عنف». في نهاية المطاف أُجبر حكام الاستعمار على التخلي عن سلطتهم.

ظلّ الخان ذو النفوذ القوي والذي سُجن كثيراً على خلاف مع حكام الباكستان أيضاً في الفترة التي أعقبت الاستقلال، وظل مخلصاً لفلسفته القائمة على اللاعنف حتى وفاته عام ١٩٨٨ عن عمر يناهز ثماني وتسعين سنة. وقد زحف عشرات الألوف من المواطنين لمرافقة نعشه إلى مثواه الأخير في أفغانستان.

كانت لهم الغَلَبَة

«في كل مرة يدافع شخص عن عقيدةٍ ما، أو يعمل لتحسين أحوال الآخرين،



احتفال بذكرى لينكولن، واشنطن دي.سي. ٢٨ آب/أغسطس ١٩٦٣. كانوا يملكون حلماً.

المصدر: بروس دافيدسون/ماغنوم

أو يوجّه ضربةً ضد الظلم، يثير تموّجات من الأمل في النفوس تعبر كلّ منها ملايين مراكز الطاقة والجرأة، تلك التموّجات تنشئ تياراً من شأنه سحق أقوى أسوار الطغيان والمقاومة».

ـ روبرت كينيدي، من كلمة له

في جنوب أفريقيا عام١٩٦٦

يستحق اسم «روزا باركس» أن يذيع صيته في أنحاء العالم، وهو كذلك. فالملايين من الناس يعلمون أنه في ١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٥ ركبت الخياطة

التي كانت في عمر الثانية والأربعين حافلةً في مونتغومري في ولاية ألاباما واتخذت لنفسها مقعداً فيها.

وبعد توقّف الحافلة مرات عدة لصعود الركاب ونزولهم، صعد إليها ثلاثة ركاب بيض. أمر السائق الركاب السود بإخلاء مقاعدهم، وكانت «باركس» جالسةً بالقرب من الجهة الخلفية من الحافلة، أي خلف القسم الأمامي المخصّص للبيض فقط مباشرة. جلس اثنان من الركاب البيض الثلاثة، ولم يكن ثمة مقعد فارغ ليجلس عليه الراكب الثالث، وهو ما كان يعتبر أمراً غير مقبول. سأل السائق «باركس»: «هل ستقفين؟». فأجابت بالنفي. وعندما هدّدها السائق بأنها ستُعتقل إن لم تلبّ أمره، جاء جوابها المشهور: «فَلْيَكُنْ».

أثار اعتقال باركس مشاعر السود الذين قاطعوا ركوب الحافلات سنةً كاملةً في مونتغومري؛ وكان لهذا التحرّك دور أساسي في حركة الحقوق المدنية. لقد غيّرت حركتها المتمرّدة الهادئة المشهد النمطي السائد الذي اتّسمت أميركا به، ومن أجل هذا كُرّمت هذه المرأة. هناك متحف يحمل اسمها في مونتغومري.

ثمة قصة أخرى لم تنل شهرةً واسعةً مثل التي نالتها باركس. هي قصة ابنة الخمسة عشر ربيعاً: كلوديت كولفن. كانت من بين ركاب حافلة في مونتغومري، ورفضت كذلك أن تتخلّى عن مقعدها من أجل راكبٍ أبيض؛ وطُرِدت من الحافلة واعتُقِلت لاحتجاجها السلمي، تماماً كما حصل لباركس. حركة الاحتجاج هذه حدثت في ٢ آذار/مارس عام ١٩٥٥، أي قبل قيام باركس باحتجاجها بتسعة أشهر.

بعد عقود من الزمن على هذه الحادثة، أعادت كولفن ما جرى بالقول: «لقد درسنا دستور الولايات المتحدة في الصف. كنت أعلم أن لي حقوقاً... كنت أفكر متسائلةً في سرّي: لِمَ يتوجّب عليّ النهوض من مقعدي لمجرّد أن يطلب مني سائق ما ذلك، أو لمجرّد كوني سوداء؟».

ما حرّك كولفن وأعطاها دفعاً هي العبر التي استلهمتها من نساء مثل هارييت توبمان وسوجورنر تروث اللتين ناضلتا ضد العبودية قبل قرنٍ من الزمن. لم تستطع

أن تمحي من ذهنها هاتين المرأتين حين أمرها السائق بالتخلّي عن مقعدها من أجل امرأةٍ بيضاء.

قالت لاحقاً: «كلّ ما في الأمر أن رأسي كان مشبعاً بتاريخ السود الذي يعلمه الجميع وبما مررنا به من طغيانٍ عشناه، ومن تعسّف وقهر وإذلال. شعرت كأنما كانت سوجورنر تروث تدفعني إلى الأسفل، وكذلك كانت تفعل هارييت تابمان. لم أستطع الوقوف».

أصبحت كولفن شاهدةً أساسيةً في المحكمة الاتّهامية؛ ومن هناك أُحيلت قضيتها إلى محكمة المنطقة الفيدرالية ومن بعدها إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة؛ وبهذا أُبطل قانون التفرقة العنصرية في الحافلات إلى الأبد. بالنسبة إلى كولفن، كان منظر قاعة المحكمة مخيفاً، وأسرّت إلى فيليب هوز، مؤلف كتاب «كلوديت كولفن: مرتان نحو العدالة» بالقول: «كنت أحياناً أتخيّل سماع أحدهم يقول لي: (يا كلوديت أنتِ مسيحية، وأنتِ على وشك أن يُلقى بك في براثن الأسود، ولا تملكين سوى توجيه كلمة إلى المجلس التشريعي). بدت قاعة المحكمة تلك في مخيلتي وكأنها «الكولوسيوم»، وشعرت وكأنما تلك الكلمة هي كلمتي الأخيرة. عزمت على أن أنجح في مبتغاي من خلالها وأقنع المجلس بوجهة نظري».

وهكذا فعلت. ففي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٦، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة، في قضية لم تشمل روز باركس فقط، بأنّ الفصل بين البيض والسود في الحافلات هو مخالف للقانون. أما مواطن مونتغومري، القس مارتن لوثر كينغ الابن، فوصف كولفن بالقول: «إنها سيدة شابة وشجاعة»، لتمرّدها ولشهادتها في المحكمة.

وعلى الرغم من ذلك كلّه أُغفل ذكر اسم كولفن من المدوّنات التاريخية تماماً. نشأت في بلدة معروفة بانحطاطها الأخلاقي، وحملت جنيناً من رجل يكبرها سناً (قالت لاحقاً إنها حملت نتيجة لعملية اغتصاب المعاقب عليها قانوناً)، وبهذا كانت أماً مراهقة غير متزوّجة. ظُلمت تلك الطالبة المتفوقة دوماً والهادئة، ذات الأخلاق الرفيعة، والتقيّة بوصفها مجرّد مراهقة تثير المتاعب. وهكذا فقد ذهبت شجاعتها في غياهب التجاهل والنسيان.

أصبحت روزا باركس معروفة بالمرأة التي تسببت قضيتها في مقاطعة الناس لحافلات مونتغومري؛ وبهذا غيّرت [باركس] التاريخ كما لم تفعل كولفن برغم دورها المشهود.

عملت كولفن لعشرات السنين كمساعدة ممرضة في برونكس. وفي السنوات الأخيرة كرُمت على الصعيد العام للمرة الأولى. في عام ٢٠٠٥، أي بعد مرور نصف قرن على حركتها التمردية، دُعِيت مجدداً لإلقاء كلمة في مدرستها القديمة في مونتغومري.

بالنسبة إلى كولفن، اتّسم قرار تمسّكها بالبقاء على مقعدها بالبساطة. شعرت بضرورة عدم الاكتفاء بانشغال البال بمسألة الإحساس بالظلم والانزعاج فحسب، بل بمجابهة القوانين الجائرة مباشرةً أيضاً. في حديث لها مع فيليب هوز، وصفت كولفن تركيبتها العقلية في ذلك الوقت بالقول: «كمراهقة، كنت أفكر دوماً وأنا أتساءل في سرّي: لمَ لا يقول الكبار الموجودون في كل مكان هنا شيئاً ما؟ ليس بإمكانك إخفاء شيء كريه وبغيض تحت مظهر خادع. يتوجّب عليك أن تأخذ موقفاً محدّداً وتقول: ليس في هذا ذرة من الانصاف».

* * *

«أفضل مكانٍ لأي إنسان عادل، يعيش في ظلّ حكومة تسجن المواطنين من دون وجه حق، هو السجن أيضاً»

- هنري دايفيد ثورو،

العصيان المدني (١٨٤٩)

كان جيم لاوسون قسيساً سبق له أن درس مبادئ غاندي القائمة على سياسة اللاعنف في الهند. التقى لاوسون مارتن لوثر كينغ الابن عام ١٩٥٦ في المعهد اللاهوتي في أوبرلين، أوهايو؛ وقد اكتسب الأخير شهرة على الصعيد الوطني بسبب نجاح التحرّك الذي دعا إلى مقاطعة الحافلات في مونتغومري والذي دخل حيّز التنفيذ حينذاك.

وكان كلاهما في ذلك الحين في عامه الثامن والعشرين. استبشر كينغ خيراً لدى سماعه قصص لاوسون التي كان محورها عمله على تحقيق سياسة اللاعنف، وألحّ عليه بالذهاب إلى الجنوب للعمل هناك؛ وحثّه على الذهاب بسرعة قائلاً: «تعالَ بأسرع ما يمكنك. فنحن بحاجة إليك فعلاً».

وهكذا توجّه لاوسون إلى ناشفيل وأنشأ سلسلةً من ورش العمل الغاندية هناك. ومرة تلو أخرى، تمرّن هو وتلامذته، سواء أكانوا سوداً أو بيضاً، على ممارسة الأسلوب القائم على الضرب والشتيمة، مع رفضهم الانجرار إلى مزالق العنف. وقد أرست تلك التدريبات على محاكاة تلك السلوكيات الشخصية في مواقف عنفية والتي تكررت إلى ما لا نهاية، أسسَ الانتصارات التي تحقّقت للاعنف على العنف، والتي لم تكن لتخطر بالبال من قبل، تماماً مثل ما حققت انتصارات غاندي الشخصية قبل ربع قرن من الزمن. فتّش لاوسون عن قانون جائر يتّسم بالبساطة والوضوح، من شأنه أن يواجه تحدياً، قانونٍ أميركي شبيه بالقوانين الاستعمارية الجائرة التي تحدّاها غاندي. لذلك قرّر هو وتلامذته مواجهة القانون الجائر الذي يسمح للبيض فقط باستخدام طاولات الطعام في المتاجر الواقعة في وسط مدينة ناشفيل.

كان يُسمح للسود بصرف المال في متاجر ناشفيل. بيد أنه لم يكن يُسمح لهم البتة باستخدام المراحيض أو الجلوس على الطاولات لتناول الطعام. قرّر لاوسون وزملاؤه وجوب وضع حدّ لهذا الأمر وتغيير الوضع. وبعد أشهر قليلة، بدأوا بتحرّكات غيّرت مجرى التاريخ.

يوم السبت الواقع في ٢٧ شباط/فبراير عام ١٩٦٠، جلست مجموعات من التلامذة المتأنّقين إلى طاولات الطعام في كلّ أرجاء ناشفيل. اعتُقل بعضهم وبعضهم الآخر ضُرب ضرباً مبرّحاً حتى فقد وعيه، وهذا ما توقّعوه وتدرّبوا من أجله. أمّا جون لويس، ابن العشرين عاماً والطالب في معهد اللاهوت والآتي من الناحية الريفية من ولاية «ألاباما وأحد منظّمي احتجاجات طاولات الطعام، فتذكّر الاعتقالات الجماعية معتبراً إياها نقطة تحوّل شخصية بالنسبة إليه. كتب لويس في مذكراته الشخصية التي تحمل عنوان «السّير مع الريح»: «شعرت بالنشوة؛ وفرحتي لم تعد تسعني. كنا

نغني ونحن نُقاد إلى زنزانات صغيرة جدّاً حتى إنها ضاقت بنا بسبب كثرتنا. لم يكد ينصرم النهار حتى بلغ عددنا اثنين وثمانين شخصاً». لم يعد عدد رجال الشرطة كافياً للسيطرة على الأمواج البشرية المتدافعة من التلامذة، إذ لم تكد تلك الطاولات تفرغ حتى تأتي دفعة أخرى لتحل مكان الدفعة السابقة.

مرّت عشرة أسابيع من الاحتجاجات السلمية رافقتها حملات الاعتقال وأعمال العنف المتزايدة من قِبَل من كان يرغب في الإبقاء على عملية الفصل بين السود والبيض. وأُرغم عمدة مدينة ناشفيل، في نهاية المطاف، على النزول عند رغبة المحتجّين وأبطل قانون الفصل العنصري على طاولات الطعام. وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٦٠، قدّمت متاجر ناشفيل الطعام للزبائن السود للمرة الأولى في تاريخ المدينة.

* * *

العزيمة الجماعية قادرة على تحقيق نتائج سياسية فاعلة

ـ جين شارب «شنّ صراع لاعنفي»

بعد سبعة أشهر على إبطال مفعول قانون الفصل في مطاعم ناشفيل، أبرمت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حكماً في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٠ يقضي بإلغاء قانون الفصل بين البيض والسود في أماكن تسهيلات الخدمات بما فيها المطاعم، وغرف الانتظار المخصّصة للبيض فقط، وفي محطات النقل البرّي بين الولايات. لكنّ ما قضت به المحكمة لم يكن له أثر فاعل على الأرض. إلا أنّ مجموعة مختلطة من السود والبيض، غالبيتها من الطلاب، سعت إلى تغيير الواقع.

غادرت مجموعة «ركاب الحرية» واشنطن دي. سي. في ٤ أيار/مايو عام ١٩٦١، عاقدةً العزم على الوقوف في وجه الذين ظلوا يقدّمون الخدمات بناء على قانون الفصل في مدن الجنوب كلّها.

في المبدأ بدت الأمور سهلة، وفي بداية الرحلة لم تنشب أي أعمال عنف، ولكن ذلك لم يدم طويلاً. ففي كارولينا الجنوبية، كان جون لويس، الشخص المتمرّس في الاحتجاجات ضد قانون الفصل في المطاعم، من بين أولئك الذين ضُربوا ضرباً

مبرّحاً. وفي ألاباما، وبمساعدة رجال الشرطة المحليين، حاصرت إحدى الجماعات الحافلة التي تقلّ المناهضين للفصل العنصري، مضرمةً فيها النار وسط الهتافات القائلة: «اقتلوا الزنوج الملعونين!». لم يثبط ذلك عزم «ركاب الحرية»، فكتب كل واحد منهم وصيته وتابعوا معاً المسيرة حتى حين كان أهل الحكم يشجّعون أفراد منظمة «كوكلاكس كلان» المناهضة للسود على القيام بأسوأ الأعمال. وفي برمنغهام، ألاباما، (وفقاً لمعلومات صدرت عن أحد العاملين في وكالة الاستخبارات الأميركية FBI والذي كان شاهداً على ما جرى كما ذكر دايفيد هولبرستام في كتابه «الأطفال») أسرّ توم كوك، أحد كبار مساعدي رئيس شرطة المدينة، بول كونور، إلى قادة «الكوكلاكس كلان» بالقول: «يمكنكم ضربهم وتفجيرهم وتشويههم وقتلهم. لن أبالي أبداً. لن أعتقل أحداً منكم على الإطلاق».

انتشرت الأخبار عن أعمال العنف بحق المحتجين كالنار في الهشيم، وتصدّرت الصحف ونشرات الأخبار المسائية على التلفزيون؛ فنبّهت الملايين إلى الواقع العنصري وإلى مدى أهمية الاحتجاجات. سُجن العشرات في إصلاحية «بارشمان فارم» المعروفة بسمعتها السيئة في ولاية مسيسيبي. بَيْدَ أنه في غضون ذلك تضاعف عدد «ركاب الحرية» الذين استمروا في التدفّق وركوب الحافلات من الشمال. مرّت أسابيع متتالية والجنوب يغصّ بالحافلات المليئة بالركاب السود والبيض، محطّمين أسوار الفصل.

في ذلك الصيف زُجّ بأكثر من ثلاثمئة راكب من «ركاب الحرية» في السجون، ربعهم كان من النساء. ودعا النائب العام، روبرت كينيدي، المحتجين إلى الالتزام بفترة من الهدوء. وجاء الردّ على لسان أحد المنظمين وهو جيمس فارمر بالقول: «ظللنا هادئين ساكنين مئات السنين. فإذا ما برّدنا الأجواء فلسوف نقبع في الجليد ونتجمّد».

في ٧ تموز/يوليو، ١٩٦١ تزايدت الضغوط لإطلاق سراح لويس وآخرين معه من سجن «بارشمان» (امتنعوا جميعهم عن دفع كفالة من حيث المبدأ. وعلى الرغم من

ذلك كله هم لم يخطئوا بشيء). بعد شهرين، طبقت حكومة الولايات المتحدة قانون إلغاء الفصل في محطات النقل البريّ للمرة الأولى.

شهدت السنوات التالية تتابع انتصارات مبدأ اللاعنف على العنف المدعوم من السلطات الرسمية. وحاجّ كثيرون بقولهم إنه سيتبيّن مدى تفاهة تلك التغييرات الصغيرة المتزايدة عندما تتم رؤيتها في السياق الأكبر للأمور وعدم جدواها. خالف مارتن لوثر كينغ الابن هذا القول مردّداً ما تنبأ به سابقاً روبرت كينيدي حين قال في مقابلة له في محطة الإذاعة البريطانية بي. بي. سي.(BBC) عام ١٩٦٤: «أنا متفائل جدّاً حيال المستقبل... لقد لمحت حدوث تغييرات معينة في الولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية وأقول لك إنها فاجأتني. باعتقادي أنه قد يكون بمقدورنا إيصال أحد الزنوج إلى سدة الرئاسة بعد أقل من أربعين سنة».

ولم يصدّق قوله إلا قلّة من الناس.

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وُجّهت دعوة إلى أحد أعضاء الكونغرس، جون لويس، ابن التسعة وستين عاماً، إلى الغداء للاحتفال بمناسبة يوم التولية[1]؛ وكان لويس نائباً عن مقاطعة جورجيا السياسية للمرة الخامسة منذ العام ١٩٨٧. وصف دايفيد ريمنيك في صحيفة «نيويوركر» كيف أنّ لويس تلقّى صورة وعليها توقيع بخط اليد ورسالة صغيرة أعادت إلى الذاكرة ما جرى قبل نصف قرن من الزمن وتحديداً الاعتقالات المنظّمة التي كانت تستخفّ بالحركة الاحتجاجية في متاجر ناشفيل والتعرّض للنقد اللاذع في ألاباما. أما كلمة الإهداء فكانت: «بفضلك يا جون». وذُيّلت الرسالة بالتوقيع الآتي: «باراك أوباما».

ربيع لا يمكن إيقافه

«أعتقد أن الحقيقة المجرّدة والحبّ غير المشروط سوف تكون لهما الكلمة

(١) اليوم العشرون من شهر كانون الثاني/يناير التالي لانتخاب رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأميركية، وفيه يقلّد الرئيس منصبه رسمياً.

النهائية في الواقع. لهذا السبب نجد أن الحق الذي يُهضم مؤقتاً هو أقوى من الباطل عندما ينتصر».

ـ مارتن لوثر كينغ الابن، نقلته عن
لسانه ملالي جويا في سيرتها الذاتية
«كيف رفعت صوتي»

في ظلّ الحكم الصارم لحركة «طالبان» بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١، حُظرت مجموعة من ألعاب التسلية غير المؤذية والتي كان لها شعبية كبرى في أفغانستان؛ شملت ألعاباً بسيطة مثل إطلاق الطائرات الورقية في الهواء، وأخرى تتطلب بعض المهارة العقلية مثل الشطرنج. ومن العقوبات المفروضة على من يخالف تلك الألوف المؤلفة من القوانين التي استحدثتها «طالبان»، تشويه الأعضاء وبترها والإعدام أمام الملأ. وقد حُرمت النساء والفتيات من حقّهن في تلقي العلم، كما فُرض على النساء في أفغانستان كلها ارتداء لباس يغطيهن من الوجه إلى أخمص القدمين. وقد بلغ التشدّد في هذه القوانين حدّ منع النساء من الضحك.

هُزمت حركة طالبان ظاهرياً عام ٢٠٠١؛ لذلك لم تؤذن تلك الهزيمة بقدوم عالم جديد يتّسم بالشجاعة حيث تسمع أصوات الناس العاديين ويُحترم صوت المرأة ورأيها. كما ظلّ قادة الميليشيات في السلطة في أجزاء كثيرة من البلاد، وبقيت معهم السجلات الحافلة بإراقة الدماء والعنف.

ما بعث على الدهشة، في ذلك الحين، الظهور المفاجئ لامرأة شابة مغمورة طالبت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣ بحقها بالكلام في «لويه جركه» أي في مقر مجلس النواب في العاصمة الأفغانية، كابول. تكلمت فجأةً وبصوتٍ عال: «أودّ يا سيدي الرئيس أن أتوجّه إليكم بكلمةٍ صغيرة! فنحن الصغار لا يُسمح لنا بإسماع رأينا!».

دعا رئيس المجلس مئات النواب الحاضرين إلى الالتزام بالهدوء موضحاً لهم أنّ الفتاة قد قطعت مسافات طويلة للتحدث إليهم. فأذن لها بالوقوف والتحدّث لثلاث دقائق.

توجهت المرأة ذات الخمسة وعشرين ربيعاً إلى الزاوية المخصّصة لمخاطبة أعضاء المجلس، وراحت من وراء المذياع تتطلع إلى من في القاعة من رجال معمّمين ملتحين ينتمون إلى مختلف أنحاء أفغانستان بمن فيهم قادة الميليشيات الذين باتوا قساة القلوب بفعل تمرسّهم بالقتال، والذين سبق أن خاضوا حروباً ضد جيوش أجنبية وأرعبوا كل من يجرؤ على معارضتهم. ووضع عدد كبير منهم بنادقه ومسدساته إلى جانبه. بدأت المرأة بإلقاء كلمتها:

«اسمي ملالي جويا، وأنا من ولاية فرح». بهذه الكلمات البسيطة بدأت كلمتها، ومن بعدها أمسكت بحامل الميكروفون بِيَد وهي تعدّل موضع لباس رأسها الأسود بيدها الأخرى، ونطقت بحقائق لم يكن يُتوقع سماعها منها أو من أي شخص آخر.

قالت: «أرغب في توجيه اللائمة والنقد إلى مواطني بلدي الحاضرين في هذه القاعة. لِمَ تسمحون لمن هم مجرمون بأن يكونوا حاضرين في هذا المجلس، أعني قادة الميليشيات وأسياد الحروب المسؤولين عن هذا الوضع الذي يتخبط فيه بلدنا؟» صفّق لها بعض النواب فيما جلس الآخرون ووجوههم خالية من المشاعر والعواطف. تابعت جويا كلمتها: «إنهم يقمعون النساء وقد دمّروا البلد، ويجب أن يُحاكموا. قد يغفر لهم شعب أفغانستان لكن التاريخ لن يسامحهم».

ساد الهرج والمرج في القاعة، وهبّ بعض النواب من مقاعدهم وهم يلوّحون بأياديهم في الهواء؛ وصاح رئيس المجلس: «أطلب منكم الجلوس: لقد تجاوزت كل ما ألفناه من حدود اللياقة والتهذيب... وآمرُ بطردها نهائياً من هذه القاعة. أخرجوها في الحال. يا حراس، اطردوها خارجاً».

كلمة ملالي جويا هذه والتي يمكن لأي كان مشاهدتها على «اليوتيوب» قرّبتها إلى قلوب المواطنين العاديين في أفغانستان ولو أنها أثارت سخط قادة الميليشيات. ووُجهت إليها تهديدات بقتلها مباشرة بعد إلقاء كلمتها. بالمقابل كان بانتظارها استقبال شعبي حاشد في مسقط رأسها. أما هي فقد كتبت لاحقاً: «بالنسبة لي، لم يكن قول الحقيقة خياراً. لم أرغب في الشهرة أو في تكريم خاص تقديراً لما أقدمت عليه، ولكن كان علي أن أعبّر عن رأيي». وفي العام ٢٠٠٥ تم انتخابها نائبة في البرلمان الأفغاني بفضل دعم مؤيديها الكبير.

بالنسبة إلى بعضهم، بقيت صراحتها اللامتناهية مصدر تهديد. وفي عام ٢٠٠٧، عُلّقت عضويتها في مجلس النواب بسبب انتقاداتها. وقد ظلّت على شموخها وعدم خضوعها لإرادة أحد، على الرغم من خمس محاولات لاغتيالها. قالت: «لن يكتموا صوتي لأنه سيكون صوت نساء أفغانستان أجمع. يمكنك قطع الزهرة ولكن لا يمكنك إيقاف قدوم الربيع».

تلمّس السمة الإنسانية

لطالما أقلقت حركة المقاومة الفلسطينية اللاعنفية في المناطق المحتلة السلطات الإسرائيلية وأثارت غضبها. فإلى حدّ ما يسهل على السلطات الإسرائيلية مواجهة المقاومة العنفية ولكن يصعب عليها مواجهة المقاومة السلمية.

دامت الانتفاضة الأولى التي اعتمدت إلى حدّ كبير على الوسائل اللاعنفية منذ عام ١٩٨٧ وحتى العام ١٩٩٣. في العام ١٩٨٩، نظّم أهل قرية بيت ساحور القريبة من بيت لحم في الضفة الغربية المحتلة حركة احتجاج لاعنفية، وكان مطلب المحتجين: «لا ضرائب تُفرض علينا من دون أن يمثّلنا أحد». وأعلن منظّمو حركة الاحتجاج: «السلطات العسكرية لا تمثّلنا؛ ونحن لم ندعهم للقدوم إلى وطننا. هل يتوجّب علينا دفع كلفة الرصاصات التي تقتل أطفالنا؟» باعتقادهم كان الجواب بالنفي، وبمقتضى ذلك نظّموا إضراباً تعبيراً عن رفضهم دفع الضرائب للسلطات الإسرائيلية.

وسرعان ما طالهم العقاب الذي تمثّل بضربهم واعتقالهم. وفرضت السلطات الإسرائيلية نظام مُنع تجوّل وقُطعت الخطوط الهاتفية؛ ومُنع إدخال الطعام إلى بيت ساحور. كما مُنع الصحافيون والدبلوماسيون، وكذلك الإسرائيليون المتعاطفون مع مواطني بيت ساحور من دخول البلدة. نهب الجنود الإسرائيليون المتاجر واستولوا على أملاك كانت قيمتها أكبر بكثير من قيمة الضرائب المُحتَبَسة. حوصرت البلدة من ٢٢ أيلول/سبتمبر حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٨٩. وكما أشار روجر كوهين في صحيفة «نيويورك تايمز» بالقول: «تتذمّر إسرائيل عن وجه حق حين

يستخدم الفلسطينيون العنف. لقد اختارت بيت ساحور وسيلةً للاحتجاج لاعنف فيها على الإطلاق، وتستخدم إسرائيل القوة لسحقها».

أعدّ مجلس الأمن في الأمم المتحدة مسوّدة قرار انتقد أعضاؤه بموجبها الحصار الإسرائيلي وما تبعه من معاناة تكبدها المواطنون الفلسطينيون المسالمون. صوّت أربعة عشر عضواً لصالح القرار فيما صوتت ضده دولة واحدة. لقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) على القرار، وبهذا عرقلت عملية دعم حركة الاحتجاج اللاعنفية ضد إجراءات تعسّفية اتخذتها إحدى الحكومات، وأطلقت رسالة ما انفك صداها يتردّد مع توالي السنوات.

* * *

«أيها الجنرال، إنّ دبابتك مركبة قوية، تسحق الغابات وتفتك بمئات الرجال. ولكنّ فيها عيباً واحداً، فليس هناك من يقودها».

ـ بروتولت بْرَخْت

كتب بيغال برونر العضو السابق في قوات الدفاع الإسرائيلية رسالة مفتوحة في عام ٢٠٠٢، وممّا كتب فيها القول المذكور أعلاه. لقد رفض هو ومئات من الجنود غيره تأدية الخدمة العسكرية مع الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وكان هؤلاء الجنود تابعين لوحدات عسكرية نخبوية مُعتبَرة سبق لها أن خاضت معارك نظامية، ولطالما عرّض أفرادها أنفسهم للخطر. سُجن كثيرون منهم لأنهم امتنعوا عن تأدية الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة، وأصبحوا يُعرفون بالرافضين (بالعبرية seruvniks) والكلمة العبرية مشتقة من كلمة «seruv» أي الرفض.

لفت «الرافضون» انتباه مواطني بلدهم وانتباه العالم إلى الأعمال العسكرية المجرّدة من الصفات الإنسانية للاحتلال ونتائجها السلبية سواء على الإسرائيليين أو على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والبالغ عددهم ثلاثة ملايين شخص. وأصرّ الرافضون على القول في الرسالة التي أصبحت تُعرف «برسالة المحاربين»: «لن نستمر في القتال على أراضٍ تقع خارج نطاق حدود ١٩٦٧، لكي نهيمن على شعب

بأكمله؛ ليس هذا فحسب، بل لكي نعمل أيضاً على طرده وتجويعه وإذلاله. بمقتضى هذا نعلن أننا لن نتوقف عن تأدية أي مهمة عسكرية ضمن قوات الدفاع الإسرائيلية تخدم مصلحة إسرائيل الدفاعية. لكن المهمات القائمة على الاحتلال والطغيان لا تخدم هذا الغرض، ولن يكون لنا أي دور فيها».

إنّ رسالة «برونر» الموجّهة إلى قائد الجيش الذي دعاه إلى تأدية الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة كانت بمثابة رسالة تبصّر في العلاقة بين فردٍ في الجيش وقيادة الجيش التي تأمره بالقيام بما يفوق التصوّر. مرّ برونر بهذه التجربة عندما كان يخدم في فرقة المدفعيّة، وأُمر بإطلاق قذيفة صاروخية موجهة إلى مجموعة من الناس. وصف برونر تجربته هذه، فكتب يقول: «أنا ذلك الترس الصغير والأخير الذي لا يقبل التبديل في عجلة هذه الآلة الحربية المتطوّرة. أنا آخر حلقة في سلسلة الأوامر وأصغرها. يُفترض بي تنفيذ الأوامر، هكذا بكل بساطة، واختزال ذاتي لأصبح مجرّد مثير ومستجيب، وسماع الأمر «أطلق النار!» والضغط على الزناد كي أنجز بالكامل الخطة المرسومة. يُفترض بي القيام بكلّ هذا ببساطة تلقائية، كما «الروبوت» تماماً، المجرّد من أي إحساس سوى «رجّة» الدبابة عندما تُقذف القذيفة من فوّهة المدفع وتنطلق باتجاه هدفها».

كتب برونر تلك الكلمات مع أنه لم يكن فائق الموهبة كجندي. امتاز بقدرته على التفكير، وبالتالي امتنع عن إطلاق النار. وأقرّ بالقول إنه كان «بعوضة صغيرة تحوم حولك وهي تئز حتى تضربها لتقتلها وتحاول أن تقضي عليها قبل أن تتمكّن منك». لكن تحذيره لقائد الجيش ولزعماء إسرائيل السياسيين كان له أثر؛ ختم رسالته بالقول: «لا تستطيع بعوضة صغيرة واحدة إيقاف دبابة؛ وبالتأكيد لا تستطيع إيقاف صف من الدبابات؛ وبالتأكيد لا تستطيع إيقاف عملية الزحف الغبية برمّتها. لكن... وفي النهاية، سيكون هناك آخرون من مطلقي المدافع والسائقين والآمرين ممن سيشهدون مزيداً ومزيداً من أعمال القتل التي لا هدف لها، وسيبدأون بالتفكير بروية وأزيز؛ وإلى الآن ثمة المئات والمئات منّا. ولا بدّ في النهاية من أن يتحوّل أزيزنا إلى صوتٍ مدوّ هادرٍ، هادرٍ إلى حدّ أنه سوف يتردّد في أذنيك وفي آذان

أطفالك. وستسجّل حركة احتجاجنا في كتب التاريخ بحيث تقرأها الأجيال القادمة كلها. لذا أقول لك، أيها القائد، وقبل أن تسحقني: ربما يجدر بك أنت أيضاً أن تفكّر في الأمر قليلاً».

* * *

إن إحدى الطرائق للفت الانتباه إلى أعمال القسوة والقتل تكمن في الامتناع عن المشاركة في مثل هذه الأعمال كما فعل «الرافضون». وهناك طريقة ثانية تكمن، وبكل بساطة، في إبداء الرأي والإفصاح عما قد شاهده أو قام به شخص ما. نظّم بعض الجنود الإسرائيليين السابقين، وبدءاً من العام ٢٠٠٤، مجموعة تُدعى «كسر الصمت»، ومهمتها تجميع شهادات شخصية للجنود. ومن خلال حث الجنود على التكلم بصوتٍ عالٍ وتوفير متنفّسٍ ومخرجٍ لشهاداتهم، تم إضعاف ثقافة الإنكار، وهذا ما ساعد بالتالي على تثبيت شجاعة أولئك الذين يدركون ويفهمون جيداً مدى الحاجة الماسّة إلى الحقيقة.

أصرّت الحكومة الإسرائيلية على القول إنها لم تنتهك قوانين الحرب حين توفي ألف ومئتا شخص من الفلسطينيين، معظمهم من المدنيين، في مدة زمنية لا تتجاوز بضعة أسابيع، أثناء تنفيذ الجيش الإسرائيلي عملية «الرصاص المصبوب» في غزة وتحديداً في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦ وشهر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٩.

ثمة آخرون لم يوافقوا على ما جاء في الرواية الإسرائيلية الرسمية. ففي ظل ظروف وأحوال قاسية كما في الحروب مثلاً، لا يستطيع المرء إبداء رأيه بصراحة وبهذه البساطة، فالأمر يتطلّب شجاعة وجرأة. وكما أشارت سوزان سونتاغ بالقول في ما كتبته في: «الرافض! ضمير الجنود الإسرائيليين» عام ٢٠٠٤: «أن يقول المرء إن حياة أعضاء القبيلة الأخرى تساوي في قيمتها حياة أعضاء قبيلته هو قول يثير السخط والاحتجاج دوماً، ويُعتبر صاحبه خائناً للوطن». على الرغم من ذلك، أبدى بعض الجنود الإسرائيليين وبكل طيبة خاطر رأيهم في ما شهدوه أو اقترفوه أثناء عملية «الرصاص المصبوب». تمكنت مجموعة «كسر الصمت» من تجميع عشرات

الشهادات الشخصية الدامغة ونشرها. وأثار نشر تلك الشهادات سخط الحكومة. لكن تلك الخطوة كانت بمثابة رسالة تنبيه موجّهة إلى كلّ من كان راغباً في مواجهة الحقيقة التي تفيد بوقوع خسائر كبيرة في الأرواح، حسب ما كشفه تحقيق للأمم المتحدة، بسبب ما قامت به إسرائيل من «شن هجمات جزافاً ومن غير تمييز» و«هجمات متعمّدة ومدروسة ضد الشعب الفلسطيني» في غزة (بما فيها إطلاق النار على الذين رفعوا الرايات البيضاء).

وقد وصف أحد الجنود من مجموعة «كسر الصمت» دوره في العملية العسكرية في غزة بالقول: «تشعر كطفلٍ يلهو بعدسةٍ مكبّرةٍ ويحرق النمل. وهذا ما يحدث حقاً. لا يجدر بولدٍ في العشرين من عمره أن يتصرّف على هذا النحو مع بشرٍ أمثاله، ويأذي أناساً آخرين».

٨
كشف أسرار

هل يمتلك الإنسان أي ذرة من الكرامة إذا لم يمتلك صفة الصدق؟»

ـ شيشرون

«الحقيقة كالشمس

يمكنك أن تحجبها بعض الوقت

لكنها لن تختفي إلى الأبد»



Documento de identidad núm. ....

a favor del Señor Fritz Kolbe

....

de nacionalidad alemana

en su calidad de Secretario de Cancillería de la Embajada de Alemania

Fecha en que adquirió esa calidad ....

....

Domicilio ....

Madrid, 20 de Enero de 1934

P. El Subsecretario,

Caduca al año de su expedición.

Firma del interesado.

F. Kolbe

خاطر فريتز كولبي بحياته لأنه نشر معلومات أسهمت في هزيمة هتلر. لم تُقدَّر شجاعته إلا بعد مرور وقتٍ طويلٍ على وفاته.

المصدر: بيتر إندرسبي/مجموعة كولبي

منتهى الشجاعة

كان فريتز كولبي موظفاً مبتدئاً في السلك الدبلوماسي. دفعه كرهه الشديد للحزب النازي إلى تسريب أسرار هتلر البالغة الأهمية وتسليمها إلى الحلفاء، معرّضاً بذلك حياته للخطر مراراً وتكراراً. وقد ساعدت تحرّكاته الشجاعة على تغيير مجرى الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من هذا كله، عومل بعد انتهاء الحرب، أي بعد العام ١٩٤٥، كشخصٍ منبوذٍ بحيث تمّ تجاهله، أو بكل بساطة أصبح رجلاً منسيّاً، وأخيراً بدأ هذا الوضع يتغيّر، أي منذ سنوات قليلة فقط.

بدأت القصة في العام ١٩٣٥، حين كان كولبي يعمل في القنصلية الألمانية في مدريد، وقدم إلى مبنى القنصلية أحد رجال الأعمال اليهود المقيمين في ألمانيا ويدعى إيرنست كوتشرتالر؛ أتى إلى القنصلية ليتنازل عن جنسيته الألمانية احتجاجاً على قوانين هتلر المُستَحدثة ضدّ اليهود. حتى في لقائه الرسمي الأول مع كولبي والذي لم يدم طويلاً، لاحظ كوتشرتالر عدم حماس كولبي الظاهر للقضية النازية، وأثار هذا الأمر اهتمامه فسارع إلى دعوة كولبي إلى فنجان قهوة بعد اللقاء مباشرة. أصبح الرجلان صديقين، وأسرّ كوتشرتالر إلى كولبي بالقول: «أنت الألماني الوحيد الذي أرغب في التحدث معه الآن».

عُيّن كولبي للعمل في جنوب أفريقيا فيما انتقل كوتشرتالر إلى سويسرا. وعندما عاد كولبي إلى برلين في بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، أُسند إليه في البدء عمل تحريري روتيني. لكن عمله سهّل له شيئاً فشيئاً الاطلاع، وبشكل متزايد، على معلومات حسّاسة وخطيرة تتعلّق بالنظام الحاكم. سافر إلى مقر هتلر الرئيسي في الشرق، وهاله ما علمه عن ماكينة الإجرام النازية.

وفي عام ١٩٤٣، وُفّق بأن عُيّن رسولاً دبلوماسياً خاصّاً، يحمل باليد وثائق نازية رسمية إلى السفارة الألمانية في سويسرا، الدولة المحايدة؛ ولم يكن هذا فحسب بسبب مغازلته امرأة التقاها في ملجأ للنخبة للاحتماء من القصف، وكم كان رأيه صائباً وسديداً باختياره هذه المرأة. بالنسبة إلى كولبي كانت هذه المهمة أفضل ما يتمناه. وبالإضافة إلى الأوراق الرسمية، كان بحوزته حمولة من الأوراق غير الرسمية،

إذ كان يخبئ تحت بنطاله الفضفاض وثائق سرية سبق أن جمّعها لعدة شهور. وكانت هذه الوثائق ملفوفة حول رجليه برباط.

قصد كولبي الدبلوماسيين البريطانيين في العاصمة السويسرية، برن، بواسطة صديقه كوتشرتالر، لكنهم رفضوا مقابلته. وخلصوا إلى أنّه بالتأكيد رجل كاذب لأنه لم يطلب منهم أي مبلغ مالي.

كان «ألن دوليز»، رئيس محطة الاستخبارات الأميركية في سويسرا والذي ترأس لاحقاً وكالة الاستخبارات الأميركية CIA حذراً من كولبي أيضاً. لكنه تذكر كيف أنه قبل ستة وعشرين عاماً رفض طلباً للاجتماع بأحد الراديكاليين الروس لأنه كان على موعد أكثر أهمية: مباراة في لعبة التنس. وبهذا فوّت على نفسه فرصة الالتقاء بفلاديمير لينين الذي توجه بعد فترة وجيزة إلى بلاده وقاد الثورة الروسية في عام ١٩١٧. صمّم دوليز على مقابلة الضيف الغامض هذه المرة... لعلّ وعسى.

وفقاً لما ذكر لوكاس ديلاتر في سيرة كولبي «جاسوس في قلب الرايخ الثالث» فقد ظل كولبي يُظهر الوثيقة تلو الأخرى «كساحر يسحب العشرات من الأشياء التي تثير الدهشة من كمّه». امتنع كولبي عن تقبّل المال مكتفياً بالقول: «أمنيتي هي تقصير أمد الحرب». في العامين التاليين هرّب كولبي بشكل متكرّر وثائق سرّية للغاية إلى الحلفاء معرّضاً نفسه للخطر الشديد. (لفّق قصة في حال لوحظ غيابه المتكرّر في الليل من الفندق السويسري، مفادها أنه مولع بزيارة المواخير. وقام بزيارة طبيب لإجراء فحوص طبية تتعلّق بالأمراض الجنسية المعدية واحتفظ بالفاتورة كإثبات مساعد).

كان دفق المعلومات التي بلغ عددها كلها حوالى ٣٦٠٠ وثيقة، حسبما جاء على لسان ريتشارد هيلمز، أحد العاملين في وكالة الاستخبارات الأميركية CIA: «أهم وأخطر معلومات على الإطلاق يقدمها عميل يعمل لصالح الحلفاء». يعتبر ألن دوليز أن كولبي هو «أحد أهم مصادر الاستخبارات الحربية وأبرزها».

كلّ هذا قد يوحي بأنّ كولبي ربما يصبح بطلاً يهلّل له الجميع بعد عام ١٩٤٥. وعوضاً عن ذلك، رفضت الحكومة الألمانية أن تسمح له بالعمل في السلك الدبلوماسي

متحجّجةً بالقول إنه «قد خان بلده». وهناك آخرون رأوا أنّ سجل إنجازاته بدا نظيفاً بشكل يبعث على الارتياب وأنه بالتالي لا بدّ أن يكون هناك خطب ما في الأمر. أماالحكومة الأميركية فكانت مهتمة بجلب العلماء النازيين للعمل في الولايات المتحدة أكثر مما كانت مهتمة بمساعدة شخص مثالي متواضع لم يعد له لزوم.

انتقل كولبي إلى سويسرا وأصبح تاجراً يبيع مناشير الحديد هناك. ثم توفي عام ١٩٧١ دون أن يأتي على ذكره أحد.

بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على وفاته، سمّيت قاعة باسمه في مبنى وزارة الخارجية الألمانية، وهي الوزارة ذاتها التي رفضت أن توظّفه مجدداً لأنه كان «خائناً». وكما أشار وزير الخارجية جوشكا فيشر بالقول: «لم تكن صفحة مجيدة في تاريخ وزارة خارجية بلدنا». وكان هذا أبسط ما يمكن قوله.

وقد أشاد بيتر سيشيل، الذي كان رئيس الدائرة الرسمية في دائرة المصالح الاستراتيجية في برلين (لاحقاً وكالة الاستخبارات الأميركية CIA)، بذكر كولبي بعد ستة عقود من الزمن، فقال: «كان من غير ريب رجلاً بسيطاً كما هي حال غالبية العظماء. عرف ما يجب عليه فعله ونفّذه من دون أي تردّد».

مجلس اللاأمن

«لم يسبق لأشخاص آخرين، بمن فيهم أنا، أن قاموا بما قامت به كاثرين غون: إفشاء حقائق سرّية، على مسؤوليتها الشخصية، قبل حرب وشيكة الحدوث، وذلك للحيلولة دون وقوعها بأي حال من الأحوال وفي الوقت المناسب. لم أرَ في حياتي عملاً يتّسم بالشجاعة والأهمية، وأكثر ملاءمة من حيث التوقيت والفاعلية الكامنة منذ تسريب وثائق البنتاغون»

ـ دانييل إلزبرغ

كانت كاثرين غون مترجمة للغة الصينية [المندرينية] الرئيسية في مقر دائرة الاتصالات الحكومية، وقد بلغت من العمر ثماني وعشرين سنة. في ٣١ كانون

الثاني/يناير عام ٢٠٠٣، ذهبت كعادتها إلى العمل. اشترت فنجان قهوة وقرص قرفة، وصعدت إلى حيث مكان عملها وهي تحمل فنجان القهوة بيدها، وجلست على مقعدها. ما قرأته لدى تشغيلها جهاز الكومبيوتر غيّر حياتها إلى الأبد.

قرأت رسالة إلكترونية، من ضمن الرسائل الواردة في ملف الرسائل الإلكترونية، من فرانك كوزا، مدير «دائرة الأهداف الإقليمية» في مقرّ شبيه بمقرّ وزارة الاتصالات «وكالة الأمن القومي» في فورت ميد، ماريلاند. طلب كوزا من غون وزملائها التنصّت على المباحثات الأساسية التي تجريها حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن بما فيها الدول الحليفة والتجسّس على المكالمات الهاتفية في مكان العمل والمكالمات التليفونية المنزلية باستخدام أجهزة خاصة. ومن شأن المعلومات المجمّعة تقوية نفوذ الحكومة الأميركية لمساعدتها هي وحلفائها البريطانيين على إقناع حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن على الموافقة على الخطة المرسومة لغزو العراق.

تضمّن عمل غون اليومي التنصّت. كان المال يُدفع لها لقاء استماعها إلى الأحاديث الشخصية لأناس آخرين. ولكن لطالما اعتقدت غون يقيناً بأنّ مهمّتها في العمل هي تجميع معلومات عن الذين يشكّلون تهديداً لأمن المملكة المتحدة وحلفائها، ولم تتوقع أبداً أن يشمل عملها التجسّس على أعضاء دول ديمقراطية في مجلس الأمن مثل فرنسا وتشيلي والمكسيك التي كانت جريمتها الوحيدة هي الاشمئزاز من حرب الرئيس جورج دبليو بوش المعروضة للمناقشة.

لم تكن غون مسرورةً خاصةً لأنها أخذت في الاعتبار فحوى الرسالة الإلكترونية الرسمية التي تسلّمتها هي وزملاؤها قبل أسبوع واحد فقط؛ كانت رسالة تطمئن الموظفين العاملين في دائرة الاتصالات الحكومية بالقول إنه لن يُطلب منهم مطلقاً القيام بأي عمل مخالف للقانون. ورد في تلك الرسالة الإلكترونية: «أعلم من خلال الأسئلة التي طرحتموها أن البعض منكم يساوره القلق حول الأسس القانونية أو الأخلاقية لشن حرب على العراق، هذا في حال وقعت، وحول دور دائرة الاتصالات الحكومية في هذه الحرب. حسناً، ليس في الوارد إطلاقاً أن يُطلب من أي عضو في الدائرة القيام بأي عمل مخالف للقانون».

حين وردت الرسالة المطمئنة تلك (اقتبست هذه الرسالة في كتاب مارسيا

وتوماس ميتشيل «الجاسوسة التي حاولت إيقاف حرب»)، خفّفت من مشاعر القلق لدى العاملين في الدائرة وخاصة غون. لكن الرسالة الإلكترونية الواردة من كوزا ناقضت وبشكلٍ فاضح لا يقبل الشك تلك الرسالة المهدّئة للبال. بعد أيام قليلة من الألم والعذاب، أعطتْ غون رسالة كوزا الإلكترونية إلى أحد الأصدقاء الذي سلّمها بدوره إلى دائرة التحرير في صحيفة «الأوبزيرفر» في لندن. كان هناك تردّد في نشرها، فقد خشي المحرّرون من أن تكون هذه الرسالة الإلكترونية التي تثير العجب مجرد كذبة ومكيدة مقصودة. هل يعقل أن تكون هناك حكومة تتّسم بهذا القدر من الوقاحة بإقرارها رسمياً إشعال حرب ما؟

كما بدا، كان الجواب «نعم». اتصل مراسل الأوبزيرفر في واشنطن هاتفياً بوكالة الأمن القومي من خلال لوحة المفاتيح، وطلب تحويل الخط إلى كوزا. للوهلة الأولى قيل له إن كوزا شخص حقيقي ولكن، وبعد فوات الأوان، استدركت سكرتيرة كوزا الأمر. وهذا ما جرى في المكالمة:

«مكتب فرانك كوزا».

«هل يمكنني التحدث إلى فرانك كوزا رجاءً؟»

«ومن يريد محادثته؟»

«إد فوليامي من الأوبزيرفر في لندن».

[لحظة صمت].

مع من تريد التحدّث؟»

«فرانك كوزا»

«متأسفة، لم أسمع بهذا الاسم».

ترأّست قصة «الأوبزيرفر» الإخبارية عناوين الصحف في العالم كلّه، وتسبّبت بردود فعل غاضبة، ومن ضمنها بعض ردود الفعل من قِبَل الدول التي استهدفتها خطة التجسّس المرسومة. فعلى سبيل المثال اعتقد التشيليون، وكان اعتقادهم هذا منطقيّاً، أنّ نهاية عهد «بينوشيه» قبل خمسة عشر عاماً كانت إشارة إلى أن البلاد لن

تكون منذ نهاية ذلك العهد وصاعداً ضحية أعمال الولايات المتحدة الحقيرة؛ لم يوحِ المخطّط الأميركي للتنصّت الذي كُشف أمره حديثاً بتغيّر الأحوال.

أمّا في المملكة المتحدة، فقد بوشر في التحقيق بأمر هذه التسريبات. اعتُقلت غون واتُّهمت بانتهاك «قانون الحجب الرسمي». وبدا سجنها أمراً مؤكداً. ثم، ولحظة البدء بجلسة المحاكمة بعد مرور سنة من اعتقالها، أي في عام ٢٠٠٤، أعلنت النيابة العامة أنها لن تقدّم أي إثبات اتهامي. لقد انهارت القضية كما ينهار بيت مصنوع من ورق اللعب.

يبدو واضحاً أنّ النيابة العامة جوبهت بالموقع السخيف الذي وضعت نفسها فيه بسعيها إلى محاكمة شخص بسبب تسليطه الضوء على تحرّكات كان القصد منها تمهيد الطريق إلى حرب اعتبرها كثيرون غير قانونية، ومن بين هؤلاء الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان.

قالت «هيئة الادّعاء الملكية» إنها لم تملك سوى القليل جدّاً من الدلائل التي تثبت إدانة غون بسبب «عدم قدرة النيابة العامة... على دحض مبدأ (الدفاع الاضطراري) أو بمعنى آخر الدفاع القائم على مبدأ أن للضرورة أحكاماً». بلغة مبسطة: ما كان من المتوقع أن تخلص إليه هيئة المحلفين هو أنّ غون قد قامت بعمل شجاع ومحترم. مع إمكانية الحصول على موافقة اثني عشر شخصاً، على القرار الذي انتهت إليه، ألا وهو «وجوب إخراج هذه المعلومات إلى العلن». باختصار، من الممكن أن تخلص هيئة المحلفين إلى أنّ حكومتيْ بريطانيا والولايات المتحدة مذنبتان وتستحقان العقوبة أكثر مما تستحقها «غون».

وإلى الآن لم يُعرف ردّ فعل فرانك كوزا على المسألة برمّتها، لكن كوزا لم يكن الشخص الوحيد الذي ظل صامتاً. تم التعامل، وبشكل أساسي، مع إفشاء «غون» للمعلومات التي تفضح عمل حكومة الولايات المتحدة اللاقانوني من دون أي مبالاة أو اكتراث وكأنه أمر لا يمتّ بصلة إلى الولايات المتحدة، الدولة التي كان يجدر بها وعلى نحو ملحّ الالتفات إلى هذه المسألة، خاصة بعد التضحية التي قامت بها غون، الشابة التي كانت مستعدة لتعريض نفسها لعقوبة السجن لسنواتٍ عدّة بسبب كشف تلك الحقائق.

حافظت وسائل الإعلام الأميركية على عدم الإشارة إلى هذه القضية إلى أن تلقى محرّرو الصحف ومعدّو نشرات الأخبار هزّة ارتدادية من الخارج، أخرجتهم من دائرة الصمت، عندما سلّط الممثل شون بين وآخرون الضوء، أمام الرأي العام، على قضية «غون» (وصفها «بين» بأنها «بطلة الروح الإنسانية»). غيّر محررو الصحف ومعدّو نشرات الأخبار الذين أضجرهم هذا الحديث سابقاً، رأيهم بسرعة وحسموا المسألة بالقول إن مثل هذ العمل الشجاع المتمثّل بمواجهة عقوبة السجن بشأن تحرّكات الولايات المتحدة اللاشرعية، قد يكون، حقيقة، وبفعل هذه المعطيات، موضوعاً يستحقّ الحد الأدنى من اهتمام القراء والمشاهدين.

لا تزال غون تنظر إلى ما جرى بعين واقعية، وتقول بكلّ تجرّد: «تلك الحادثة كلّفتني وظيفتي. هذا كل ما في الأمر. لكن الشيء الأساسي هو أنني لست نادمة على ما أقدمت عليه إطلاقاً».

مشاهد بشعة

بعض المخبرين الذين يفضحون الأسرار يُخَلّد ذكرهم في كتب التاريخ؛ على سبيل المثال، رون رايدن هاور، الذي لفت الانتباه إلى مجزرة «ماي لاي» التي ذهب ضحيتها مئات من المدنيين في فيتنام في شهر آذار/مارس عام ١٩٦٨، وهو رجل يستحق أن يُذكر اسمه؛ ويصحّ هذا الأمر أيضاً على دانييل إلزبرغ الذي سرّعت تسريباته لوثائق البنتاغون في العام ١٩٧١ في نهاية حرب فيتنام.

هناك آخرون من فاضحي الأسرار ممن لم يُكرّموا بهذا القدر، وإن كان عملهم ذا تأثير بالغ. خُذْ على سبيل المثال قضية جوزف داربي، أحد الجنود الأوفياء والذي كان من ضمن القوات الأميركية في العراق.

ذات يوم من أيام كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤، تم عرض صور مقلقة أمام ناظريْ داربي؛ كانت صوراً لجنود أميركيين يعذّبون معتقلين في سجن «أبو غريب» في بغداد. أبلغ داربي رؤساءه بأمر تلك الصور. فتلقى وعداً بألا يُذكر اسمه في حال استحق العقوبة لصدقه وصراحته.

في البداية لم تُسجّل أي واقعة بخصوص هذا الأمر. ولكن حين تمّ تسريب الصور بعد أشهر قليلة، تصدّرت صفحات الصحف الأولى وصدمت الملايين في العالم أجمع.

لم يبرّ وزير الدفاع الأميركي، دونالد رامسفيلد، بوعده بشأن إغفال اسم مسرّب الصور. ففي ٧ أيار/مايو عام ٢٠٠٤، كان داربي جالساً مع المئات من زملائه الجنود في غرفة الطعام المكتظة في بغداد ويشاهد الأخبار على التلفزيون معهم. فجأة، شاهدوا رامسفيلد يسمي داربي بصفته الرجل الذي كشف ما حدث في سجن «أبو غريب».

وصف داربي في مقابلة أجريت معه على «البي بي سي» ما حصل بعد أن أفشى رامسفيلد اسمه، فقال: «كنت جالساً وأنا أتناول لقمة من طعامي عندما سمعت الخبر؛ فجفلت وقلت «يا إلهي». وتوقّف رفاقي الجالسون إلى الطاولة عن الأكل تماماً ونظروا إليّ». عرف الجالسون معه على الفور أن مضامين كلمات رامسفيلد لم يكن يُستهان بها. وقال أحدهم: «علينا يا داربي التوقف عن الأكل والانصراف من هنا».

وكما تبيّن لاحقاً فإنّ غالبية زملاء داربي من الجنود كانوا ودودين معه. الكثيرون منهم شدّوا على يده للتعبير عن الإشادة بنزاهته وصدقه. بالمقابل، كان هناك معارضة شديدة لما قام به داربي في مسقط رأسه كوريغانفيل في ولاية ماريلند. فكشْفه المخالفات القانونية التي ارتكبتها القوات الأميركية حوّلته إلى شخص «غادر» و«خائن» و«فاسد». وقد وصفت زوجة داربي «برناديت» الوضع في ذلك الحين بالقول: «عاملنا الناس بفظاظة وقسوة. كانوا يقولون إنه كان رجلاً ميتاً بالنسبة إليهم، وإنه شخص ليس في باله إلا أفكار المكر والخداع». تبلّغ داربي وعائلته أمراً بوجوب الرحيل توخياً لسلامتهم الشخصية.

لقد كُتب الكثير عن صور «أبو غريب» وعن سياسة «نفض اليد» التي اعتمدتها حكومة بوش والتي سمحت بحدوث أعمال التعذيب والاغتصاب المروّعة تلك. ربما ستشيد كتب التاريخ بذكر «داربي» وتفيه حقه، كما لم يحصل سابقاً، بسبب فضحه تلك الممارسات الوحشية.

٩

سِيَرٌ شخصية

وأثرها العام

«لترى عالماً في حبّة رمل»

ـ وليم بلاك



مُنتهى الحب

في الساعات الأولى من يوم ١١ تموز/يوليو عام ١٩٥٨، وفي سنترال بوينت، فرجينيا، التي تميزت بقلّة عدد مبانيها السكنية، دخل عنوةً إلى منزل ميلدريد وريتشارد لوفنغ مأمور المقاطعة ونائبه والمسؤول عن السجن، أي المجموعة التي تمثّل السلطة الوحيدة المولجة تطبيق القوانين. وما أن أصبحوا داخل البيت حتى توجّهوا فوراً إلى غرفة النوم، في الطابق السفلي، وسلّطوا مصابيحهم الصغيرة على وجهيْ العريس والعروس.

طلب المأمور إلى ريتشارد، الذي استفاق ذاهلاً، أن يُفسِّر وجوده في السرير مع «تلك المرأة». وفيما تمّهل ريتشارد في الإجابة، أوضحت ميلدريد الأمر قائلةً: « أنا زوجته». ثم أشار ريتشارد إلى وثيقة الزواج المعلّقة على الحائط. فأجاب المأمور بحدّة: «لا يسري مفعول هذه الوثيقة هنا». اقتيد العروسان اللذان لم يمضِ على زواجهما سوى أسابيع قليلة إلى سجن المنطقة.

كان الزوجان حبيبين منذ أيام الطفولة. وعندما حملت ميلدريد، سافرت هي وريتشارد إلى واشنطن دي. سي. حيث تزوّجا. اعتقدا أنهما، بخروجهما من ولاية فرجينيا، قد أفلتا من الحظر المفروض على الزواج الذي يضمّ شخصين من عِرقين مختلفين، أو زواج شخص أبيض وآخر غير أبيض، والذي يعني في الإنكليزية «miscegenation»، الكلمة البغيضة المُعتمَدة رسمياً. وهذا الحظر كان مفروضاً في فرجينيا وفي غيرها من الولايات في أميركا كلّها. كانا مخطئين عندما حسبا أنّهما، بمغادرة فرجينيا «بطريقة غير شرعية وآثمة» للاقتران، وبالمساكنة، يتصرّفان بموجب القانون.

عوقب الزوجان بالسجن سنة واحدة؛ وأُلغيت العقوبة بعد تلبيتهما الشرط القاضي بمغادرة الولاية نهائياً وبعدم عودتهما إلى بعض كزوجين. انتقلا إلى واشنطن (التي كانت ميلدريد لوفنغ تمقتها). كانا يزوران الأصدقاء والعائلة في فرجينيا من حين إلى آخر، ولم يُسمح لهما القيام بذلك إلا منفصلين.

برغم ذلك كله لم تنقشع غمامة الحزن والتعاسة التي ظلّلت الزوجين بسبب ما

لمساه من حرمانهما حقوقهما في المحكمة. بعد خمس سنوات من إدانتهما للمرة الأولى، وجّهت ميلدريد كلمةً مكتوبةً إلى النائب العام، روبرت كينيدي، طالبةً منه المساعدة،. وكان طلبهما بسيطاً: أن يُسمح لها ولزوجها معاً بزيارة عائلتيهما في فرجينيا.

استأنف الزوجان الدعوى في محاكم فرجينيا بمساعدة «الاتحاد الأميركي لحماية الحريات المدنية». ولكن رُفضت الدعوى المُستأنَفة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥. وعلّل القاضي ليون بازيل هذا القرار بالقول إنّ حظر الزواج المختلط فكرة قامت على تصوّر اللّه للقضية في كتابه: «فرجينيا ليست مكاناً يرحّب فيه بالأحبّاء» (Virginia Hash't Always Been for Lovers) فيقتبس الحكم القضائي المكتوب كالتالي : «خلق الله القدير العرق الأبيض والأسود والأصفر والملايو والأحمر. خلق هذه الأعراق جميعاً لتقطن قارّات منفصلة. ولعدم الاعتراض على مشيئة الله ليس إلا، لن يكون هناك أي موجب للسماح بمثل هذا النوع من الزواج. وللاختلاط بين الأعراق». بكلمة أخرى، فإن ريتشارد وميلدريد لوفنغ بوقوعهما في الحب، وبقائهما واقعين في الحب، أثبتا مخالفتهما لمشيئة اللّه.

استأنف الزوجان الدعوى مجدداً باللجوء هذه المرة إلى «محكمة الولايات المتحدة العليا». تطرّق ريتشارد لوفنغ إلى لبّ المشكلة، فقال: « أحبّ زوجتي.. هذا كل ما في الأمر. ومن غير الإنصاف والعدل ألا أستطيع العيش معها في فرجينيا». ووافق القضاة على طلبهما. وفي ٦ حزيران/يونيو من العام ١٩٦٧، أبطلت المحكمة العليا حكم الإدانة، وأبطلت بذلك أيضاً قانون الحظر المتعلّق بالزواج بين السود والبيض، والذي لا يزال سارياً في أكثر الولايات الأميركية.

توصّل القضاة إلى قرار نهائي بسيطٍ بالإجماع فحواه:

«لطالما أعتُرف بحرية الزواج كأحد الحقوق الشخصية الأساسية، سعياً إلى تحقيق السعادة على أيدي رجالٍ ونساءٍ أحرار... نقضي يإلغاء أحكام الإدانة هذه. ونحكم بالعمل وفق هذا القرار».

عاد الزوجان «لوفنغ» إلى منزلهما في «سنترال بوينت» حيث عاشا إلى حين

وفاتهما. توفي ريتشارد في حادث سيارة عام ١٩٧٥، بعد ثمانية أعوام على قرار المحكمة. أما ميلدريد ففقدت إحدى عينيها في الحادث نفسه. ربّت أولادها وواظبت على ارتياد الكنيسة وبقيت في الظّل، منصرفةً عن الحياة العامة عشرات السنين.

***

في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٧، وفي الذكرى الأربعين لحكم المحكمة العليا، ألقت ميلدريد لوفنغ كلمة أعدّتها بنفسها هذه المرة نيابة عن الذين يُمنعون من الزواج لأسباب مجحفة. واستقت الدلائل لصالح الزواج المثلي مباشرة من تجربتها الخاصة:

«كان جيلي منقسماً بشكلٍ مريرٍ وحاد حيال أمرٍ لطالما استوجب صفتيْ الوضوح والصدق. لقد صدّق معظم النّاس ما قاله القاضي، أي أن الله أراد فصل الناس بعضهم عن بعض وأنه ينبغي على الدولة أن تضطهد العشّاق. لكنني عشت بما فيه الكفاية، لأشهد الآن حدوث تغييرات كبيرة...

الآن، وأنا محاطة بأولاد وأحفاد رائعين، لا يمرّ يوم إلا وأفكر فيه بريتشارد، وبالحب الذي كان يجمعنا، وبحقّنا في الزواج، وبمدى أهمية امتلاكي حق الاقتران بالشخص الغالي على قلبي ولو اعتقد الآخرون أنه «غير مناسب» لي.

أعتقد يقيناً أنه لا بدّ أن يتمتع الأميركيون جميعاً، بغض النظر عن ماهية أعراقهم أو أجناسهم أو ميولهم الجنسية بهذا الحق ذاته... أؤيد منح الجميع حرية اختيار شريك الحياة. هذا هو الحب بعينه.

توفيت ميلدريد لوفنغ في أيار/مايو عام ٢٠٠٥، في سنّ الثامنة والستين. وبعد ستة أشهر، دخل باراك أوباما البيت الأبيض بأصوات ناخبيه. حين وُلِد رئيس الولايات المتحدة الرابع والأربعين عام ١٩٦١، كان «الزواج المختلط» بين والدته البيضاء المولودة في كنساس ووالده الأسود المولود في كينيا زواجاً لاشرعياً في أكثر من خمس وعشرين ولاية أميركية. لقد غيّر ريتشارد وميلدريد لوفنغ هذا الوضع.

التمثّل بالهولنديين

في عام ١٩٩٤، بدأ بوريس ديتريتش يتحدّث لصالح زواج المثليين، ولاقت هذه الفكرة معارضة في العالم أجمع تقريباً. كان ديتريتش قاضياً هولندياً في عامه التاسع والثلاثين حين أبدى رأيه هذا. وكان أعضاء البرلمان الهولندي قد جاهروا بالقول إنهم يهوون الرجال.

كان طرح موضوع زواج المثليين سابقاً لأوانه في بلدان عدة، ولهذا لم يعارض التقليديون فحسب هذه الفكرة بل انتقدها أيضاً كثير من الشاذين جنسياً والسحاقيات بالقول إنّ مثل هذا النوع من الزواج هو مجرّد نسخة مطابقة لمنوال عيش المشتهين الجنس الآخر. كما وبّخ رئيس وزراء هولندا، وليم كوك، ديتريتش على فكرته الغريبة وغير المألوفة قائلاً له: «لا نرغب في أن نبدو مخبولين بنظر الناس».

لكن ديتريتش أصرّ على رأيه.

في عام ١٩٩٨ كان حزب ديتريتش هو المرجِّح في ميزان القوى في عملية تشكيل حكومة جديدة. أصرّ ديتريتش والأعضاء الآخرون في حزبه على وجوب موافقة الحكومة على تأييد اقتراحه الداعي إلى قانونية زواج المثليين مقابل تعهّد الحزب بتسهيل تأليف تشكيلة ائتلافية ناجحة؛ كما رفض انضمام حزبه الصغير إلى الحكومة ما لم توافق غالبية الكتل النيابية على اقتراحه الداعي إلى شرعنة زواج المثليين. ولما فقد الشركاء في الحكومة الائتلافية العتيدة الأمل في رؤية هذه الحكومة حقيقة، وجدوا أنفسهم مرغمين على الموافقة على طلب ديتريتش. وأصبح زواج المثليين قانونياً في هولندا بعد ثلاث سنوات، أي في عام ٢٠٠١.

مهّد القرار المتّخذ في هولندا الطريق إلى إحداث تغيير في بلدان أخرى. ففي عام ٢٠٠٣، حذت بلجيكا حذو هولندا. كما تعاقبت وبشكل سريع دول أخرى من بينها إسبانيا وجنوب إفريقيا على تبنّي قوانين مشابهة. وتزامن وضعي لهذا الكتاب مع سريان مفعول القانون الذي يسمح بزواج المثليين في خمس ولايات في الولايات المتحدة الأميركية. والظاهر أنّ ازدياد هذا العدد في المستقبل هو أمر مؤكد.

في عام ٢٠٠٦، اقترن ديتريتش بالفنان جيهوشوا روزينمان بعد العيش سوية

على مدى أربعة وعشرين عاماً. ومنحته ملكة هولندا، بياتريس، لقب فارس في السنة ذاتها لخدماته الجلّى في حقل السياسة. وهو الآن يعمل في منظمة «هيومان رايتس ووتش» في نيويورك للمطالبة بتحسين حقوق المثليين في العالم كلّه.

إن مؤسّسة زواج المثليين أصبحت نمطاً بديهياً ومألوفاً من أنماط الزواج، ويزداد عدد المتزوجين من المثليين في البلدان التي يُعتبر فيها هذا الزواج قانونياً. والفضل بذلك يعود إلى دولة واحدة تجرّأت على أن تكون «رمز الغباء والخَبَل في العالم».

قوة البنطال

أُدينت الصحافية السودانية «لبنى حسين» بموجب المادة ١٥٢ من المدوّنة الجنائية التي تحظر» ارتداء الثياب غير المحتشمة في الأماكن العامة» ، وذلك في عام ٢٠٠٩. ما الذي ارتكبته؟ كانت ترتدي بنطالاً وهي جالسة مع مجموعة من الصديقات في أحد المقاهي.

أما صديقات لبنى حسين اللواتي كنّ يجلسن معها واللواتي تمّت إدانتهن أيضاً وعددهن اثنتا عشرة امرأة، فقد تضامنّ معها بتأكيدهن في المحكمة على كونهن مذنبات مثلها. كانت عقوبتهن عشر جلدات ودفع غرامة. بيد أنّ لبنى حسين أصرّت على القول إنها لم تقترف أي خطأ، وتحدّت الحكومة بمواجهتها إذا كانت تزمع أن توصل الأمور إلى أقصى درجة من السوء.

ولأنها موظفة في هيئة إعلامية دولية تديرها الأمم المتحدة، كان بإمكان لبنى حسين المطالبة بحقها في الحصانة القضائية. وعوضاً عن ذلك تخلّت عن وظيفتها للنضال من أجل فضح السلطات الحاكمة موضحةً السبب بالقول: «كي أتمكّن من مواجهة السلطات السودانية وإرغامها على أن تظهر للعالم مرآة العدالة الخاصة بها». حتى إنها أرسلت دعوات إلى المئات من الصحفيين وإلى غيرهم من شرائح المجتمع كي يشهدوا تنفيذ العقوبة بها (الجلد)، في حال بلغت الأمور هذا الحدّ.

أجلّت الحكومة السودانية المحاكمة مرتين لأنها أُحرجت بسبب الحملات الإعلامية المتزايدة لصالح لبنى حسين. وحين التأمت المحكمة أخيراً لبّت الحكم

في القضية، طلب القاضي المرتبك من «لبنى» التفكير ملياً بالمطالبة بحقها في الحصانة القضائية. فرفضت خياره هذا مرة أخرى.

اقترح محاميها الخاص أن توافق على دفع الكفالة المالية المفروضة عليها والبالغة ٢٠٠ دولار. (لم ترغب الحكومة في أن تتورّط أكثر من ذلك بالإقدام على جلدها، ولدرء المتاعب عنها كانت مستعدة لأن تخلي سبيل لبنى بكفالة). رفضت لبنى حسين دفع مبلغ مالي من أجل جريمة لم ترتكبها حسب اعتقادها، وفضّلت الدخول إلى السجن. (وهذا ما أسرعت في الإقدام عليه). وقالت حرفياً: «أنا مسلمة وأفهم جيداً الشرع الإسلامي، لكني أتساءل: ما هي الآية المذكورة في القرآن الكريم التي تحرّم النساء من ارتداء البنطال؟».

لم تتراجع «لبنى» أبداً عن موقفها، كما تبيّن من خلال خيارها المليء بالتحدي المتمثّل بارتدائها تلك البذلة يوم صدر في حقها الحكم القضائي. وصلت إلى مكان الجلسة وهي ترتدي البنطال «غير المحتشم» ذاته الذي كان سبب اعتقالها في المقام الأول.

صرّحت «لبنى حسين» أنها لم تكن تفكّر بنفسها فقط ولكن أيضاً ببناتها الصغار وبمستقبلهن، وقالت: «أتمنّى أن يشهد الجيل القادم امتلاكنا الشجاعة للنضال من أجل توفير مستقبل أفضل قبل فوات الأوان».

صحيفة ومسرحية وأحمر شفاه

في بعض الأحيان قد يكون العيش بشكلٍ طبيعي أو الحفاظ على منوال من العيش أعظم إنجاز على الإطلاق. فقد قُتِل أكثر من ١٠ آلاف مدني خلال حصار عاصمة البوسنة، ساراجيفو، والذي دام ثلاث سنوات، أي من عام ١٩٩٢ حتى العام ١٩٩٥ (عدد الذين لاقوا حتفهم على جميع أراضي البوسنة ١٠٠ ألف نسمة). تعرّض مواطنو ساراجيفو لرصاص القنّاصة من صرب البوسنة يومياً كلما خرجوا من منازلهم لجلب دلوٍ من الماء أو لشراء رغيف خبز.

انهمرت القنابل على المدينة ولم توفّر مكاتب صحيفة ساراجيفو اليومية «أوسلو

بودجنجي المستقلة»، التي لم يتوقف كاتبو مقالاتها عن التكلّم جهاراً ضدّ الحزازات الإثنية التي سعى بعض رجال السياسة إلى تأجيجها في يوغوسلافيا السابقة. بعد فترة قصيرة على بداية الحرب، أسرّ «كمال كيرسباهيتش»، رئيس تحرير الصحيفة، إلى طاقم العمل الذي كان أفراده يشكّلون مزيجاً عرقياً من الصرب والكروات ومسلمي البوسنة بالقول: «ساراجيفو كلها تتعرّض للنيران، ونحن نعيش في إحدى أخطر المناطق في العالم. من يرغب منكم بالرحيل، فلن أقف في وجهه؛ وأقول لمن يريد الاستمرار في العمل إنه يتوجّب علينا إتمام ما تبقى من عدد اليوم». لم يرحل أحد؛ وصدرت الصحيفة في ذلك اليوم، وظلّت تصدر يومياً لثلاث سنوات تباعاً، أي من بداية الحرب المهلكة حتى نهايتها.

كانت صحيفة «أوسلو بودجنجي المستقلة» الوسيلة الوحيدة تقريباً المعوّل عليها لإطلاع المواطنين على ما يجري لأنه لا يمكن اللجوء إلى التلفزيون أو الراديو لانقطاع الكهرباء في المدينة في معظم الأوقات ولوجود صعوبة كبيرة في الحصول على البطاريات. ولكن برغم تزايد الطلب على الصحيفة أكثر من السابق، انخفض عدد الطبعات الصادرة إلى بضعة آلاف يومياً فقط وذلك لنقصٍ في كميات الورق المتوافرة في المدينة بسبب الحصار المشدّد عليها. كان الناسُ يتنازعون للحصول على أعداد الصحيفة الثمينة كونهم متلهّفين إلى قراءة صحيفة كرّست نفسها لنشر الحقيقة.

في تلك المدينة التي شهدت شحاً في جميع الموارد، تكفّل المقاولون البوسنيون أن يتيحوا للعدد الأكبر من المواطنين قراءة الصحيفة. وفي وسط مدينة ساراجيفو، عُلّقت لافتة تقول: «الأوسلو بودجنجي المستقلة للإيجار. السعر: سيجارة واحدة». وقف الناس بالصّف مضحّين بالسيجارة التي تُعدّ من الضرورات بالنسبة إليهم، من أجل التنعّم بقراءة الأخبار.

في شهر حزيران/يونيو من العام ١٩٩٢، أي بعد مرور أشهر قليلة فقط على بداية الحرب، ألقت القوات الصربية التي كانت تحاصر ساراجيفو قنابل حارقة على مكاتب الصحيفة، مضرمةً النيران في مبنى الجريدة الشاهق والضخم والمجهّز بالزجاج الملوّن، محوّلةً إياه إلى خربةٍ مغطّاة بالسواد. لكن برغم كل ذلك تابع



ساراجيفو، البوسنة، ١٩٩٣. تحدّينَ رصاصات القناص والقذائف المدفعية كي يشاركن في مباراة الجمال.

المصدر: كريس هلغرين/رويترز

الصحفيون عملهم وانتقلوا إلى مخبأ محصّنٍ تحت الأرض شُيّد في الأصل للاحتماء من أي هجوم نووي طارئ، حيث كانت مدة نوبة العمل لكل واحد منهم سبعة أيام، للتقليل من إمكانية التعرّض للقتل على الطريق إلى أو من مكان العمل. أصرّ «كيرسباهيتش» على القول إنّ حرية التعبير «لا يمكن إسكاتها بواسطة المدافع والدبابات». وقد قام أحد مؤلّفيْ هذا الكتاب بزيارة إلى مكاتب الصحيفة في ذلك الوقت حين كتب: «هناك كثير من الأعاجيب الصغيرة في ساراجيفو، لكن أوسلو بودجنجي المستقلة هي إحدى أكثر تلك الأعاجيب لفتاً للنظر ومدعاةً للدهشة». تبدو كلماته صحيحة حتى يومنا هذا.

****

وبشكلٍ مماثلٍ لم تتوقّف النشاطات الثقافية في ساراجيفو. فيوماً بعد يوم كان عازفُ التّشلو «بدران سماجلوفيتش» يعزف مقطوعة «أداغيو» التي ألفها «ألبينوتي» في المكان الذي تعرّض لهجوم مدفعي شنته القوات الصربية وأوقع اثني عشر شخصاً كانوا يقفون بالصف لشراء الخبز في ٢٧ أيار/مايو، ١٩٩٢. تمّ عرض المسرحية الموسيقية هير (Hair) التي تنتقد الحرب حتى عندما ساء الوضع وكثرت أعمال القتل؛ وفي العام ١٩٩٣ تحديداً، أقيم مهرجان كامل لأعمال مسرحية عدّة من بينها نسخة معدّلة من مسرحية صموئيل بيكيت «بانتظار غودو»، التي أخرجتها الكاتبة والناشطة الأميركية «سوزان سونتاغ». وقد أعادت الفكرة الرئيسية لهذه المسرحية إلى الأذهان ما يجري في مدينة يشعر أصحابها بأن العالم قد تخلى عنهم؛ تحكي المسرحية عن انتظار شخصياتها لمخلّص يتوقعون قدومه دائماً لكنه لا يظهر مطلقاً (يظهر صبي صغير في أحد المشاهد ليقول للشخصيتين الرئيسيتين في المسرحية: طلب مني السيد غودو أن أخبركما بأنه لن يأتي هذه الليلة، لكنه سيأتي غداً بالتأكيد). وحسبما قال منتج النسخة المعدلّة للمسرحية التي ألفتها سونتاغ وهو من البوسنة ويدعى هاريس باسوفيتش: «كنا نعتقد، كل يوم، أن غودو سوف يأتي. وكلما حلّ المساء كنا نعلم بأنه لن يأتي».

وقد اتهم بعض الذين كانوا بعيدين عن ساحة الحرب في الغرب سونتاغ بالترويج «لسياحة الحرب». إلا أن البوسنيين رأوا الأمر خلاف ذلك، إذ اعتبروا مشروع سونتاغ المسرحي وسط دوي المدافع بمثابة رسالة تطمين تقول لهم إنّ هناك على الأقل بعض الناس في الخارج يهتمون لأمرهم. وقد مُنحت سونتاغ لقب مواطنة شرف من مواطني ساراجيفو. وفي عام ٢٠٠٩، أي بعد خمسة أعوام على وفاتها وأربعة عشر عاماً على نهاية الحرب، سُميّت إحدى ساحات ساراجيفو باسمها.

***

شدّد البونسيون أيضاً على إيلاء أهمية كبرى لبعض الأمور البسيطة. فلطالما علّق الزائرون على أناقة نساء ساراجيفو بالقول إنهن يظهرن دائماً بمظهر كامل ومرتب خالٍ من العيوب حتى عندما لم تكن أبسط ضرورات الحياة متوافرة بشكل دائم.

وكما علّقت حينها غوردانا كنجيفتش في صحيفة أوسلو بودجنجي المستقلة قائلة إنّ أحمر الشفاه والمستحضر المجمّل للعين اللذين حرصت نساء ساراجيفو على استخدامهما دوماً كانا بمثابة « تعبير حضاري رافض للخوف». وفي شهر أيار/مايو من العام ١٩٩٥، وبرغم الحرب الدائرة، نظم البوسنيون مباراة جمال وقد بُسطت على المسرح راية لا تستخدم عادة في مباريات الجمال كتب عليها: «لا تسمحوا لهم بقتلنا».

أمّا أغنية ملكة جمال ساراجيفو لفرقة «يوتو» (U2) التي سجّلت في فيلم وثائقي أعدّه «بيل كارتر» يحمل الاسم ذاته، فتدور كلماتها حول فكرة تحمل في طياتها حقيقة بسيطة وهي أنّ همّ مواطني ساراجيفو الوحيد هو عيش حياة طبيعية:

هل هناك وقت مناسب للتجمّل بالكحل أو أحمر الشفاه

هل هناك وقت مناسب لقصّ الشعر

هل هناك وقت مناسب للتسوّق في الشارع الرئيسي

للعثور على الثوب الملائم.

بالطبع الجواب هو أنه ليس هناك وقت مناسب أو وقت غير مناسب. لا بدّ أن تستمر الحياة حتى في أحلك الظروف.

إن إصدار صحيفة رغم أنف القناصة ومدافع الهاون، وعرض مسرحية «هير» ومسرحية «غودو»، ووضع أحمر الشفاه واختيار الثوب المناسب، هي أعمال يجمعها شيء مشترك: كلّ عمل من هذه الأعمال هو بمثابة حركة مقاومة بحدّ ذاته.

انطلاقة نجمة

إنّ برنامج «أفغان ستار» (Afghan Star)، هو النسخة الأفغانية من برنامجي «بوب آيدول» (Pop Idol) و«أميركان آيدول» (American Idol). في هذه البرامج يتبارى أصحاب المواهب الفنية؛ وفي السنوات الأخيرة اكتسب برنامج «أفغان ستار» شعبية كبيرة وجذب نسبةً عاليةً من المشاهدين في أفغانستان. فقد بلغ عدد الذين شاهدوا

الحلقة الأخيرة من هذا البرنامج عام ٢٠٠٧ مليون شخص، أي ثلث سكان البلاد، وصوّت الملايين للمتباري المفضّل لديهم عبر هواتفهم الخلوية.

لكن المشاركة في أفغان ستار كانت تجربة تتضمّن مخاطر جمّة بالنسبة إلى المشترك في أفغانستان أكثر من المشتركين في برامج مماثلة في بلدان أخرى. لقد أصبحت المشاركة فيه بمثابة تأكيد على حرية اختيار القرارات الشخصية. ولقد أثبت هذا البرنامج التلفزيوني أنه خارج نطاق نفوذ زعماء الميليشيات وأنّ الطريقة المتبعة في التصويت واختيار المتسابقين تجعل المواطن الأفغاني يؤمن بنزاهة وصدقية البرنامج وبهامش الحرية الكبير الذي يتميّز به.

كلّ من شارك في البرنامج عرّض حياته للخطر. فقد اتخذت حركة «طالبان»، التي كانت لا تزال نافذة، موقفاً معارضاً للبرنامج برمّته بقولها إن الموسيقى خارجة عن المبادئ الإسلامية. لكنّ المواطنين العاديين في أفغانستان ومن خلال وفائهم للبرنامج أثبتوا أنهم يخالفون «طالبان» الرأي؛ وتبيّن وفاؤهم هذا من خلال نسبتهم العالية كمشاهدين للبرنامج حيث بلغت الستين بالمائة من نسبة السكان، وإن كانت غالبيتهم من فئة الشباب الذين هم دون سن الثانية والعشرين. ودافع «هافانا ماركنغ» مخرج فيلم وثائقي نال إحدى الجوائز في برنامج أفغان ستار عن البرنامج قائلاً: «من خلال استحداث عمل فني رائج للغاية أصبح أفغان ستار بمثابة هوية أو حركة تمثل الشباب أنفسهم. ولهذا كانت خشية الجناح المحافظ في السلطة من هذا البرنامج كبيرة».

لدى تأديتها على المسرح آخر أغنية لها في المرحلة النهائية للبرنامج، تخطّت «سيتارا حسين زادة» التي كانت في سن الثانية والعشرين، القادمة من مدينة «هرات» غربي أفغانستان، حدود المسموح بالرقص أمام عدسات الكاميرا؛ وهذا يعتبر «تابو» (من المحرّمات). وكأنما لم يكن رقصها أمام الجمهور عملاً متمرداً لوحده، فقامت أيضاً بعمل أكثر خروجاً عن المألوف وذلك بأن استمرّت في الرّقص حين وقع لباس رأسها على الأرض.

ندّد كلّ من وزراء الحكومة وزعماء الميليشيات بما قامت به. كما تلقّت «سيتارا حسين زادة» تهديدات بقتلها، لكنها لم تتراجع. بعد انتهاء البرنامج، تابعت مسيرتها

الفنية وأصبحت مغنية محترفة في العاصمة الأفغانية كابول. ويتابع الملايين من الشعب الأفغاني مشاهدة برنامج «أفغان ستار» بشوقٍ وحماس.

١٠
إدلاء بشهادات

«حيث يتواطأ الناس على الاحتفاظ بسياسة الالتزام بالصمت،
يدوّي صوت كلمة حق تُقال كطلقة مسدّس»

ـ تشيسلاف ميلوش

ملابس الأمبراطور

«لم يشهد العالم عملية تشويه لتاريخ الضمير الإنساني كتلك التي جرت بفعل تلك الأعمال التي تعدّ الأفظع من حيث التهافت والتزاحم على السلب والنهب»

ـ جوزيف كونراد

في نهاية القرن التاسع عشر، حكم ملك بلجيكا، ليوبولد الثاني، «الكونغو»، المنطقة الشاسعة المساحة التي توازي أوروبا الغربية كلّها من حيث الحجم. كانت هذه المنطقة إقطاعية خاصة بالملك، تؤمّن له غاباتها الغنية بالعاج والمطاط أرباحاً هائلة. وبالمقابل لم يكن نصيب المواطنين في الكونغو سوى التعذيب والتنكيل والضرب والقتل إلى حدّ أن الملايين منهم لاقوا حتفهم. وبرغم أعماله الوحشية تلك، مجّد الصحافيون ورجال السياسة على السواء «ليوبولد» ووصفوه «بقدوة في الإنسانية»، وملك البرّ والإحسان. إلا أن «إدموند دين موريل» غيّر تلك النظرة إلى الأبد متسلحاً بعناده ومثابرته. هذا الرجل كان مجرّد موظف شحنٍ بسيطٍ في إحدى شركات الشحن التي اتخذت «ليفربول» مقراً لها.

حازت «إلدر دمبستر»، الشركة التي كان يعمل فيها موريل صفقةً مربحةً عندما أبرمت عقداً حصرياً مع «ليوبولد» لشحن البضائع من الكونغو وإليها. إلا أنّ موريل لاحظ أن في الأمر خللاً كبيراً خلال رحلاته إلى «أنتورب».

برغم الفائدة المالية الجمّة التي جناها ليوبولد بفضل مراكب الشحن الآتية من الكونغو والمليئة بالمطاط والعاج، لم يوجد، بالمقابل، في السفن المسافرة إلى «الكونغو» ما يجلب الفائدة إلى مواطني الكونغو. لم تكن تحتوي إلاّ على عددٍ كبير من البنادق والرصاص. فيما بعد نشأت علاقة بين موريل و«سير آرثر كونان دويل» مبتكر شخصية «شرلوك هولمز» مبنيّة على الودّ والمحبة. وانتهى موريل إلى قرار لا مهرب منه، فكما كتب موريل بذاته (ورد قوله هذا في تقرير «آدم هوتستشايلد» العظيم الأثر «شبح الملك ليوبولد» King Leopold's Ghost): «لا شيء يمكنه أن يعلّل سبب جني الأرباح الخيالية إلاّ تلك الأعمال القسرية الفظيعة والمتواصلة.... أصابني الدوار والفزع لهول ما اكتشفته من دلالات متزايدة على أعمال شائنة لا يتقبّلها

العقل. فلا بدّ أن يكون الأمر سيئاً بما فيه الكفاية عندما يكتشف المرء بالصدفة حصول جريمة قتل. لقد عثرت بالصدفة على مجتمع سرّي كل أفراده مجرمون وعلى رأسهم ملك مُحابٍ».

طلب أصحاب عمل «موريل» منه أن يلوذ بالصمت. لم يرغبوا في أن يخسروا العقد المربح الذي أبرموه مع البلجيكيين، ورفض «موريل» طلبهم هذا؛ وفي عام ١٩٠١ استقال من شركة «إلدر دمبستر» وكان في الثامنة والعشرين من العمر. ووطّد العزم على فضح «سلوك شائن تحت ستار القانون والشرعية.... مترافق مع أعمال وحشية لا تخطر بالبال؛ ومن قام بهذه الأعمال مسؤول عن الكمّ الهائل من التدمير الذي ألحقه بحياة بشرية».

نفى الناطق الرسمي باسم «ليوبولد» مراراً وتكراراً صحة ما كشف عنه موريل. وردّا على هذا النفي، قدّم موريل بعد ذلك مزيداً من الوثائق التي تثبت جرم «ليوبولد» وأتباعه (سرّبت الوثائق على أيدي أشخاص من داخل النظام الحاكم ممن كانوا مطّلعين على بواطن الأمور وممن كانوا مقتنعين بأهمية تحرّياته). أثبتت الكميات الكبيرة من الوثائق بشكل لا يرقى إليه الشك وقوع الأعمال الوحشية التي شكّلت الأساس لمبدأ الربح.

حاول وكلاء «ليوبولد» إبطال أثر ما أفشاه «موريل»، مستخدمين لغة التهديد، في بعض الأحيان، ومقدمين له، أحياناً أخرى، عروضاً مغرية. في إحدى المناسبات، دُعي موريل إلى حفل عشاء حيث قُدّمت فيه «مقادير كبيرة من النبيذ الفاخر» إضافة إلى عرض مالي مغرٍ لإسكاته كطبق تحلية.

ورفض «موريل» الإغراءات كلّها.

في عام ١٩٠٤، التقى موريل «مارك تواين»، الذي كتب «مناجاة الملك ليوبولد» (King Leopold's Soliloquy)، وهو كتيّب من النقد الساخر يصف مؤلفه كيف ثار «ليوبولد» ثورةً عارمةً على أشخاص مثل موريل تجرّأوا على قول الحقيقة بشأن حكمه الجائر والوحشي. يتذمّر «ليوبولد» في كتيب «تواين» قائلاً إنّه مهما حاول المرء تقديم رشوة لتغيير ما تبرزه آلة التصوير العصرية فلن يفلح في ذلك إلى

درجة أنه ينفجر غيظاً لعدم تمكنّه من تغيير الحقائق التي تعكسها هذه الآلة. ويوضح الأمر على النحو التالي: «هناك أعداد كبيرة جداً من المنابر والصحف التي لا تتناولني إلا بالخير طوال الوقت؛ وتنكر بكل حصافة وبشكل مقنع ما نُسب إليّ من القيام بأعمال تشويه وقتل. وبعد كل هذا تظهر تلك المصوّرة اليدوية الصغيرة التافهة، التي يمكن لأي طفل أن يضعها في جيبه، من دون التفوّه بأي كلمة، لتكتم جميع الأصوات المنوّهة بي!».

أخذ موريل على عاتقه رواية قصة الحياة والموت في الكونغو الخاضعة للحكم البلجيكي بصوتٍ عال. وقد وصفه الفيلسوف «برتراند راسل» قائلاً: «لم أعرف رجلاً مثله يمتلك صفة البساطة النبيلة في اقتفائه أثر الحقيقة السياسية وكشفها».

توفي موريل عام ١٩٢٤ في عمر الواحد والخمسين. ولعمله عِبَرٌ ذات مغزى في وقتنا الحاضر. فالكونغو التي باتت تعرف «بجمهورية الكونغو الديمقراطية»، وقعت في السنوات الأخيرة في المستنقع مجدداً كونها أصبحت منطقة يتنازع الآخرون على مواردها الطبيعية التي تعدّ مصدر نعمةٍ ونقمةٍ نظراً لوفرتها.

رحلة بالقطار إلى حركة العولمة

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٠، كان «بيتر بيننسون» ، أحد المحامين البريطانيين، في رحلته اليومية المعتادة إلى العمل عبر مترو الأنفاق في لندن. قرأ، وهو في القطار، قصة إخبارية قصيرة عن طالبيْن برتغاليين حُكم عليهما بالسجن سبع سنوات. جُرّما بسبب رفع كأسيهما في أحد مقاهي لشبونة نخب الحرية، من غير اعتبار للدكتاتور «أنطونيو سالازار» الذي كان على رأس النظام الحاكم.

تأثّر بيننسون بما قرأه كثيراً إلى درجة أنه فكّر في الذهاب إلى سفارة البرتغال للاحتجاج. وعوضاً عن ذلك، توجه إلى «كنيسة القديس مارتن» في «ساحة ترافلغار» (الطرف الأغر) القريبة، للجلوس والتفكير ملياً بالأمر. اتخذ قراراً يقضي بوجوب القيام بعمل ما للفت الانتباه إلى الوضع البائس للطالبيْن السجينين لأنّ جريمتهما الوحيدة كانت إعلان موقفهما بوضوح.

في ٢٨ أيار/مايو عام ١٩٦١، نشر بيننسون مقالاً تصدّر الصفحة الأولى لصحيفة «الأوبزرفر» حمل العنوان الرئيس «السجناء المنسيّون». روّج المقال لحملة لجمع الدلائل وإثارة الرأي العام للمساعدة على تحرير أولئك الذين زُجّ بهم في السجن بسبب آرائهم ومعتقداتهم الخاصة، أولئك الذين سمّاهم «سجناء الضمير».

ومما كتب بيننسون: افتح صحيفتك في أي يوم كان من الأسبوع وسوف تقع على تقرير من مكانٍ ما في العالم عن شخص تم سجنه أو تعذيبه أو شنقه لأنّ حكومته لا تتقبّل آراءه أو ديانته... يشعر قارئ الجريدة بالاشمئزاز من فرط عجزه. بيد أنّ هناك إمكانية للقيام بعمل فاعلٍ ومؤثّرٍ في حال توحّدت مشاعر الاشمئزاز والقرف هذه باتجاه تحرّك مشترك».

هذا النداء للتحرّك أيقظ الهمم، وكانت الاستجابة كبيرة جداً. وجّه الألوف من القرّاء رسائل خطية إلى بيننسون قدّموا فيها دعمهم. وأُعيد طبع المقال في بلدان كثيرة. والفضل في نشأة المنظّمة الخاصة بحقوق الإنسان «منظمة العفو الدولية» يعود إلى هذا المقال.

وكما أوضح بيننسون الأمر لاحقاً قائلاً: «كان ضرورياً التفكير بإنشاء مجموعة واسعة النطاق من شأنها أن توجّه مشاعر الحماس التي تعتري الناس الذين يتوقون إلى أن يلمسوا احتراماً بعيد المدى لحقوق الإنسان». كانت القاعدة البسيطة كالتالي: إذا علم أهل الحكم أنهم مراقبون، وإذا انتشرت الأخبار عن قصص رجال ونساء مسجونين ظلماً، فهذا من شأنه أن يؤثر في سلوكيات أهل الحكم وأفعالهم.

وصف أحد المشكّكين المبادرة بكونها «إحدى الحماقات الكبرى في زمننا». ولكن ثبت أن ما قاله هؤلاء المشكّكون لم يكن صحيحاً. أولى القضايا الناجحة التي تولتها المجموعة كانت تخصّ رئيس الأساقفة، جوزيف بيران، الذي سجنته السلطات الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا عشرين سنة. استردّ بيران حرّيته بعد ثمانية عشر شهراً على تبني الحملة لقضيته ونُسِب الفضل في إطلاق سراحه لجهود أعضاء منظمة العفو الدولية القائمة على كتابة الرسائل والخطابات. وقد تم إطلاق سراح عددٍ لا يُحصى من سجناء الضمير في السنوات التي تلت.

استمرّ بيننسون في النضال من أجل حقوق الإنسان حتى وفاته في العام ٢٠٠٥ وكان عمره ثلاثة وثمانين عاماً. واليوم تضم مجموعة العفو الدولية مليوني عضو في العالم كلّه.

سلسلة من الاضطهاد والاستغلال

خضعت البرازيل للحكم العسكري ما بين عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٧٩. وكانت حرية التعبير مقيدة، وقام النظام العسكري بتعذيب المواطنين وقتل بعضهم. حافظ القادة العسكريون على مواقع نفوذهم في الخفاء حتى بعد تسليمهم السلطة رسمياً إلى حكومة مدنية، وسيطرت حالة عامة من الخوف الشديد على البلاد. في ذلك المكان الذي بات موقعه ضبابياً كونه لم يعد مركزاً للحكم الدكتاتوري العسكري ولا مركزاً حراً بعد، كان يُحضّر لإعداد كتاب فريد من نوعه في ظلّ ظروف سرّية للغاية.

«البرازيل: بعد اليوم أبداً» (Brazil: Never Again) كتاب صدر عام ١٩٨٥، احتوى أوصافاً حيّة ودقيقة عن أعمال التعذيب التي مارسها المجلس العسكري الحاكم في البرازيل في السنوات الماضية، وبعض من الذين مارسوا أسوأ أعمال التعذيب تلك كانوا يتبوّأون مراكز مرموقة نافذة في الدولة. كان أثر الكتاب مضاعفاً لأن مؤلّفيه لم يستندوا إلى دلائل جمعها أناس عاديون بل إنهم أتوا بها من سجلات المجلس العسكري الخاصة.

تحرّك ثلاثة من رجال الكنيسة. وكان أول من طلع بهذه الفكرة «جايم رايت» في عام ١٩٧٩. فقد عُذّب وقُتل شقيق «رايت» على أيدي المجلس العسكري الحاكم. أيدّ الكاردينال باولو آرنز بحماس الخطة التي اقترحها رايت، وكان الكاردينال آرنز رئيس الأساقفة الكاثوليك في «ساو باولو». احتفظ هذا الأخير بمعلومات سرّية في أماكن تابعة للكنيسة وأصبح راعي المشروع. أما فيليب بوتر الأمين العام للمجلس الكنائسي العالمي في جنيف، والمولود في الدومينيكان، فقد قام بجمع الأموال لأجل زميليه البرازيليين.

اعتمد بوتر أسلوب السرّية المالية المرتبط عادة بأسلوب رجال المافيا في تبييض

الأموال أكثر من ارتباطه بكتاب تموّله الكنيسة يحكي عن إساءة استعمال حقوق الإنسان. تم نقل مئات الألوف من الدولارات باليد من جنيف إلى البرازيل. ولخشيته من قيام أحدهم بإفشاء المعلومات، لم يتشاور الكاردينال آرنز مع زملائه الأساقفة بشأن المشروع، حتى إنه لم يطلع السلطات في الفاتيكان على الأمر.

كانت الخطة الهادفة للكتاب البرازيلي طموحة إلى حدّ اللامعقول وبسيطة فوق العادة. فقد احتفظت المحاكم العسكرية السرّية بسجلات مفصّلة عن جميع المحاكمات، بما فيها وصف المدّعى عليهم لأعمال التعذيب التي وقعوا ضحيتها وقاسوا منها. يستشهد «لورنس ويشلر»، مؤلف كتاب «معجزة، عالم خاص: تصفية حسابات مع ممارسي أعمال التعذيب» A Mircle, a Universe: Settling Accounts with Torturers بما قاله رايت: «لم يدر في خلد القادة العسكريين في البرازيل مطلقاً أنه يمكن أن يعلّلوا تصرّفاتهم لأي كان، أو أن يكونوا عرضة للمحاسبة في يوم من الأيام. لكن الأعراف والشكليات والأمور التقنية اقتضت تحضير سجلات كاملة تتسم بحسن التنظيم. لهذا السبب احتفظوا بها».

حصل مؤلفو «البرازيل: بعد اليوم أبداً» على ملفات التعذيب بواسطة محامين من ذوي الثقة طالبوا بملفات تخصّ موكلّيهم. (الحصول على تلك الملفات كان أمراً متاحاً بناء على قانون جديد للعفو. قضى القانون بالسماح للمحامي بأن يحتفظ بملف واحد لأربع وعشرين ساعة قبل أن يعيده). كانت هناك في بعض الأحيان ملفات كبيرة جداً مثقلة بالمعلومات الخطيرة؛ وتوفيراً للوقت كانت هذه الملفات تُنسخ بسرعة بواسطة ثلاث آلات ناسخة في جناح خاص في مكتب مغمور سبق أن استأجره المتعاونون ضد النظام العسكري الحاكم في العاصمة برازيليا. وفي اليوم التالي تمت استعارة المزيد من الملفات وتكرّرت العملية ثانية. وهكذا أخذ أعضاء الفريق المجتمعين بالسر ينسخون الملفات من الصباح حتى المساء، يوماً بعد يوم ولسبعة أيام في الأسبوع. ومن برازيليا نُقلت الأوراق إلى مكان أكثر أماناً، وهو عبارة عن غرفة مقفلة لم يدر بأمرها أحد، كانت ملكاً لأبرشية رئيس الأساقفة الكاثوليك في «ساو باولو».

بالتالي كانت الأفلام تُنقل إلى جنيف، وبلغ مجمل عدد الأوراق المنسوخة

مليوني صفحة. بعد عملية الطبع والتنقيح، شكّلت تلك الشهادات قوام الكتاب الذي أصبح قنبلة تاريخية. وحسب الخطة المُعتمَدة، لم تكن عملية إطلاق الكتاب ملفتة للنظر عندما دُسّت نسخ من الكتاب في رفوف متاجر الكتب في ١٥ تموز/يوليو عام ١٩٨٥. وأصرّ الكاردينال آرنز مسبقاً على عدم السماح للناشرين بإصدار الكتاب إلا إذا تعهدوا بعدم الترويج للكتاب مسبقاً وبعدم الإفصاح عن تاريخ الإصدار. بناء على ذلك، كان هذا الإطلاق بمثابة «عمل بعيد عن دائرة الكشف كلياً» بداعي توفير سكة الأمان للكتاب. ولكن برغم كل ذلك، وفي غضون أسابيع قليلة فقط، احتل كتاب «البرازيل: بعد اليوم أبداً» المرتبة الأولى في قائمة أكثر الكتب مبيعاً على الصعيد الوطني.

فتح المجلس العسكري تحقيقاً واسع النطاق (وعقيماً) بشأن الطريقة التي نُشر فيها الكتاب. حتى إنّ أعضاء «المحكمة العسكرية العليا» عقدوا اجتماعاً للبحث في اعتماد قوانين أمنية، كانت سارية المفعول، لمنع هذا الكتاب من التداول. لم يتحقق هذا الأمر مطلقاً، وربما أدرك القادة العسكريون أنّ مساعيهم الرامية إلى منع كتاب «البرازيل: بعد اليوم أبداً» ستؤدي نتيجة عكسية ليس إلاّ، وبخاصة بسبب ظهور نسخة من الكتاب في الإنكليزية، في ذلك الحين، في الولايات المتحدة، وهو ما جعل عملية الحظر غير مجدية إلى حدّ كبير.

بقي الكتاب في قائمة أكثر الكتب مبيعاً لمدة سنتين، وأصبح أكثر الأعمال الأدبية الواقعية مبيعاً في تاريخ البلاد. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٥، وبعد شهر على نشر الكتاب : وقّعت البرازيل على معاهدة «الأمم المتحدة» لمكافحة أعمال التعذيب.

الحقيقة من القبر

في شهر حزيران/يونيو عام ٢٠٠٩، وفي الذكرى العشرين لمجزرة «ساحة تيانانمين» في بكين، كانت السلطات الصينية متلهّفة لطيّ أي بحث في ما تصفه الصين رسمياً بـ«حادثة» تيانانمين. ففي ٤ حزيران/يونيو عام ١٩٨٩، لقي عدد

كبير جداً لا يمكن تحديده، مئات أو ربما ألوف، من المحتجين المسالمين، حتفهم. ورغم ذلك مُنع منعاً باتاً ذكر كلمة «مجزرة». إلا أنّ عملاً شجاعاً قام به شخص واحد أثبت أن حقيقة ما جرى في ساحة «تيانانمين» لا يمكن أن تُطمس كلياً.

عُزل «تشاو شيانغ» من منصبه كرئيس للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٨٩ لأنه أفصح عن رأيه المعارض لعمليات القتل بحق الطلاب في ساحة «تيانانمين». كان تشاو في السنوات الأخيرة من عمره، أي قبل ان توافيه المنية عام ٢٠٠٣ في عامه الخامس والثمانين، يعمل بالسرّ، معاهداً نفسه على تغيير الرواية الرسمية للتاريخ التي تعتمد إخفاء الحقائق وتخفيف الوقع على الناس. احتُجز تشاو سنوات عديدة بعد عام ١٩٨٩ في منزله حيث وُضع تحت الإقامة الجبرية. (كان يتسلّل أحياناً إلى الخارج ليلعب الغولف، وهذا ما أثار حنق سجّانيه). بيد أنه وعلى مرأى من حرّاسه سجّل بالسّر العشرات من شرائط «الكاسيت»؛ أما الكلفة الزمنية لإنجاز هذا العمل فبلغت ما مجموعه الثلاثين ساعة، هذا العمل الذي قام من خلاله بكشف الحقيقة عن الطريقة التي حصلت فيها المجزرة وأسباب حصولها.

لم تكن السلطات الصينية لتقصّر قيد أنملة في بذل أقصى جهودها لوضع اليد على ما سجّله تشاو من وقائع لو علمت بأمر وجودها، لكن تلك السلطات لم تحسب لهذا الأمر حساباً بالمطلق. سلّم تشاو الشرائط إلى بعض الأصدقاء الموثوقين لنشرها بعد وفاته. كانت المجموعة الكاملة لشرائط «الكاسيت» الأصلية مخبأة في مكان لا يخطر ببال أحد، وكان يسهل على أي كان رؤيته: غرفة مكتب تشاو وبين ألعاب أحفاده.

أحتوت مذكرات تشاو الشخصية على أسرار مهمة كشفت للمرة الأولى عن القرار القاضي بفرض النظام بالقوة وبتوجيه ضربة مميتة للمعارضين. ألحقت هذه المذكرات ضرراً بالغاً بالسلطات الصينية حين صدر الكتاب بمناسبة انقضاء عشرين عاماً على المجزرة. لم ترغب الحكومة في أن يفكر الشعب إطلاقاً بأحداث «ساحة تيانانمين»، إلا أن صدور مذكرات تشاو الشخصية عام ٢٠٠٩، حال دون تحقيق رغبة الحكومة. ففي هونغ كونغ، قال بائعو الكتب إن كتاب «سجين الدولة: المذكرات الشخصية السّرية لرئيس الوزراء تشاو شيانغ» Prisoner of the state: The secret Journal

of Premier zhao Ziyang كان الكتاب المطلوب أكثر من غيره من قِبَل القراء على مدى عشرين عاماً. وفي البرّ الرئيسي [الجزء الرئيسي من البلاد] من الصين حيث لم يعد يُذكر اسم تشاو، سعت السلطات جاهدةً إلى إزالة الكتاب من الوجود. وبرغم ذلك سرعان ما جذب إقبالاً شديداً على خطوط الانترنت محطّماً الأرقام القياسية بالنسبة إلى عدد القرّاء.

أماطت حركة التمرد التي قام بها تشاو، حتى ولو انبعثت من قبره، اللثام عن حقيقة تاريخية؛ أكثر الحقائق المرعبة بالنسبة إلى السلطات الصينية. وكما أشارت مجلة التايمز سابقاً، أي في العام ٢٠٠٥، حين توفي تشاو، بالقول إن تشاو «قد يكون خطِراً في مماته أكثر مما كان خطِراً في حياته».

قضية «منظّمة»

ظلّ «حسين حبري» زعيماً لـ«تشاد» الواقعة في إفريقيا الوسطى طوال ثمانينيات القرن العشرين؛ وقد حظي بتأييد ودعم الولايات المتحدة وعُرف بسياسته القمعية. كان مسؤولاً عن مقتل عشرات الألوف من الأشخاص خلال الثماني سنوات التي قضاها في تولي حكم البلاد. ومع ذلك ظل فوق النقد، محصّناً ومعفياً من العقاب بسبب طغيانه. حتى بعد سقوط حبري في عام ١٩٩٥، افترض معظم مواطني تشاد انه لن يُحاسب أبداً على الجرائم التي اقتُرِفت في عهده.

إذا كان هذا الأمر يبدو مختلفاً الآن فالفضل الأكبر لهذا يعود إلى ما صمّم عليه رجلان اثنان. أحدهما هو سليمان غوينغوينغ، وهو مواطن من تشاد كان يعمل في مجال المحاسبة، كما كان ناشطاً في مجال حقوق الإنسان (هذا الرجل كان أحد الذين زُجّ بهم في السجون في عهد حبري). أما الرجل الثاني فهو ريد برودي، أحد المحامين العاملين لدى منظمة «ووتش» [شاهد] التابعة للأمم المتحدة وقد لُقّب بـ«صائد الطغاة».

عقد غوينغوينغ وزملاؤه العزم على تثبيت إدانة حبري بكشف ملفات رسمية سرية، ومعاقبة المسؤولين الآخرين عن تلك الجرائم. أجروا مقابلات مع مئات من

ضحايا أعمال التعذيب وجمعوا الأدلّة القاطعة التي أثبتت إدانة المسؤولين. خبّأ غوينغوينغ عدداً من الملفات في صندوق كبير لحفظ الملابس في منزله. كما عثر برودي على وثائق إضافية تثبت إدانة المسؤولين عن الجرائم في مقرّ الشرطة السرية المهجور الذي كان مليئاً بالملفات والأوراق المتراكمة. وقد بدا، لسنوات عدّة، أنه يستحيل أن يحقّق أي من هذه التحرّكات نتيجة تُذكر. ولكن بفضل ما قام به كل من برودي وغوينغونيغ، بدأت الأمور تأخذ منحىً آخر.

في عام ٢٠٠٧، خوّلت دولة السينغال الواقعة في إفريقيا الغربية محاكمها الرسمية سلطة الادّعاء على الدكتاتور السابق «حبري» الذي كان منفياً في هذه الدولة. تمّت إدانة حبري في بلجيكا بسبب جرائمه المُرتكَبة ضد الإنسانية. وكما أشار برودي في فيلم «كلارتجي كيريجنز» التسجيلي «صائد الطاغية» (The Dictator Hunter) بالقول: «إذا قتلت شخصاً واحداً تذهب إلى السجن. وإذا قتلت أربعين شخصاً، تُحجز في أحد المصحات العقلية. ولكن إذا قتلت أربعين ألف شخص، تُجازى بنفي مريح إضافة إلى حيازة حساب مصرفي في بلد آخر».

هذا ما سعى كلّ من غوينغوينغ وبرودي إلى تغييره. فمن دون عزيمة هذين الرجلين القوية، كان يستحيل وضع حبري بمواجهة العدالة ومحاكمته. ولكن بفضل غوينغوينغ وبرودي، دقّت ساعة الحقيقة وتمت محاسبة حبري. وكما يقول غوينغوينغ: «لن يهنأ لي العيش ما لم يوضع حبري في السجن. قصدنا من كل ما نقوم به هو الحيلولة دون حدوث ذلك ثانيةً للأجيال القادمة».

١١
فنون موجِّهة

مثل المدافع المخبأة في الأزهار

ـ روبرت شومان في حديثه عن الأثر الهدّام لألحان شوبان على البيانو

(أشار شومان إلى أن القيصر الروسي كان سيمنع سماع موسيقى المؤلف الموسيقي البولندي [شوبان] لو كان يعلم بقدرتها العجيبة على تحريك المشاعر والنفوس)





ساحة ونسيسلاس، براغ، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٨٩.

المصدر: بريان هاريس/الأندبندنت

ثورة «الروك أندرول»

حقّ القول إنَّ أعضاء فرقة «بلاستيك بيبول أوف ذا يونيفرس» الغنائية الذين آثروا تقديم عروضهم الموسيقية وهم يرتدون الملابس الهيبية الفضفاضة قد بدوا أبعد خلق الله عن القيام بعملٍ خطيرٍ مثل تهديد حكومة استولت على السلطة بالقوة وبالسلاح. لكن الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا الذين أخلصوا الوفاء لموسكو وأيّدوا سياستها الساعية إلى الفرقة، لم ينظروا بهذا المنظار في السنوات التي أعقبت الغزو الروسي في العام ١٩٦٨.

كان أعضاء هذه الفرقة الموسيقية من المعجبين بفن آندي وارهول وبموسيقى فرقة فلفت أندرغراوند (Velvet Underground). وبدت أشعارهم الغنائية غير عابئة بالسياسة بشكلٍ جلي وواضح. يقولون في إحدى أغنياتهم: «سوف ننام طوال اليوم نخبّئ أجسامناً الباهتة بريَشٍ قرمزية، ونلفّ شعرنا الأسود الطويل حول رؤوسنا...».

قد يوافق معظم الناس على أن هذا الكلام ليس هدّاماً. لكن «البلاستيك بيبول» امتلكوا الجرأة الكافية ليكونوا مختلفين عن الآخرين. وكان هذا الأمر بحدّ ذاته تحدياً يشكل خطراً على النظام الحاكم. مُنعت الفرقة من إقامة حفلات موسيقية.

لكن سرعان ما اهتدت الفرقة إلى طرق للتحايل على قرار الحظر هذا.

على سبيل المثال، تمّ إلباس حفلة موسيقية زي محاضرة تاريخية، ما يعني فتْح نقاش حول آندي وارهول لوقت قصير، يليه مناقشة حول فرقة «فلفت أندرغراوند» وأعمالها الموسيقية، وهو ما كان بمثابة ذريعة لسماع موسيقى «البلاستيك بيبول» لساعات قليلة. وفي مناسبات أخرى كانت الحفلات الموسيقية تقام في الخفاء في صورة حفلات خاصة، حتى إنّ زوجين مطلّقيْن تزوّجا ثانية، كي تعزف الفرقة أغانيها في عرسهما.

اعتدى رجال الشرطة على معجبين بالفرقة بالضرب والاعتقال، وكانت أشهر هذه الممارسات ما أصبح يُعرف لاحقاً بـ«بمجزرة سيسك بوديوفيتش». ففي ٢٩ آذار/مارس عام ١٩٧٤، حضر الألوف من المعجبين إلى بلدة «سيسك بوديوفيتش» للاستماع إلى فرقة البلاستيكس وهي تؤدي أغانيها. ضُرب مئات المعجبين

بالهراوات وتمّ سوقهم إلى قطار كان في الانتظار، وأعيدوا إلى براغ. لم يغنّ أعضاء البلاستيكس في تلك الأمسية، لكنهم استمروا في تنظيم حفلات موسيقية محظورة، وهو ما أبقى شعلة الغضب لدى أعضاء النظام الحاكم متقدة.

أخيراً قرّرت السلطات ضرورة وضع حدّ نهائي لهذا العناد والتصميم على عزف الموسيقى التي لم يُوافق عليها رسمياً. وهكذا عندما أُقيم مهرجان موسيقي في بلدة «بوجنوفيتش» في ١٧ آذار/مارس عام ١٩٧٦، كان ردّ السلطات سريعاً، إذ تم اعتقال سبعة وعشرين شخصاً من ضمنهم أعضاء فرقة «بلاستيك بيبول»، بتهمة القيام بـ«أعمال منظّمة مخلّة بالأمن». ووُصِفت أغاني الفريق بأنّ لها: «تأثيراً يناقض الأعراف الاجتماعية وبأنها تدعو إلى العدمية [وجهة نظر تقول إنّ القيم والمعتقدات لا أساس لها من الصحة وإن الوجود لا معنى له...] والانحلال الأخلاقي وإلى الأكليروسيانية [المبادئ الإكليركية]. (بكلمة أخرى: بدا أنّ أعضاء الفرقة الموسيقية لم يأخذوا الحكومة على محمل الجدّ).

أثبتت الأحكام بالسجن أنها بداية الطريق الوعرة المليئة بالصعوبات بالنسبة إلى النظام الحاكم وليست نهايتها. إلى حدّ ما يمكن القول إنه نتيجة لاعتقال فرقة «الروك»، التي لم يعبأ أعضاؤها بالسياسة يوماً، وقد رُويت قصتهم جزئياً في مسرحية «روك أندرول» التي ألّفها «توم ستوبارد» عام ٢٠٠٦، التقى «فاتسلاف هافيل» مع منشقين آخرين واتفقوا على إصدار وثيقة تحمل اسم شرعة ٧٧، في عيد رأس سنة ١٩٧٧؛ وكان لهذه الوثيقة شأن كبير ويد طولى في تغيير الوضع. طالب المنشقون، في هذه الوثيقة، بحرية التعبير وبمجموعة من الحقوق الأساسية. وتضمنت الوثيقة الاحتجاجية إشارة محدّدة في ذلك السياق إلى «محاكمات عازفي الموسيقى التي تجري الآن، بكلمة أخرى، أعضاء فرقة بلاستيك بيبول أوف ذا يونيفرس القابعين في السجن. وكما عقّب «هافيل» بنفسه لاحقاً بالقول بأنه هو والموقّعين الآخرين اتفقوا معاً على «الدفاع عن أولئك العازفين المغمورين... الذين أصبحوا منشقّين مشهورين لذلك السبب لا غير».

***

تزامن وقوع الثورة المخملية في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٩ مع انتهاء عهد النظام الشيوعي من دون طلقةٍ ناريةٍ واحدة. ويمكن اعتبار هذا الأمر بمثابة المرحلة النهائية للتغييرات التي ساعدت فرقة البلاستيكس على إحداثها قبل ثلاثة عشر عاماً.

حاول رجال الشرطة قمع حركة احتجاج، ترأّسها الطلاب، بالعنف. حدث ذلك في براغ وتحديداً في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٩، وتسبّب هذا في انطلاق مظاهرات أكبر في الأيام التالية بما فيها تلك التي شارك فيها مواطنون تشيكيون أكبر في السن، ممن كانوا حتى ذلك الحين متردّدين في المشاركة، لكنهم خلعوا رداء التردّد وتحدّوا النظام بسبب أعمال العنف الحاصلة. غصّت ساحة ونسيسلاس الواقعة في قلب العاصمة التشيكية بمئات الألوف من المحتجين الذين جابهوا رجال الشرطة ومنعوهم من إلحاق الضرر بهم وضربهم. فقد ضجّت الساحة برنين الأجراس وبخشخشة المفاتيح، مكرّرين بذلك الكلمات التقليدية في خاتمة قصص الأطفال التشيكية: «الجرس يرن والقصة انتهت».

فيما استمّر عدد الحشود في الازدياد، ازداد الضغط على الحكّام، الذين لم ينتخبهم الشعب، لحزم حقائبهم والرحيل. وما أثار الدهشة هو أنهم بالفعل قد رحلوا! استقالت القيادة المتماسكة والقوية بعد أسبوع تماماً على خشخشة المفاتيح الهائلة العدد التي أثبتت جدارتها إذ كانت ثمن رحيل الحكام. أما «فاتسلاف هافيل»، المعجب بفرقة البلاستيكس والذي سبق أن وصفه رئيس الوزراء الشيوعي «لاديسلاف أداميك» علناً بـ «النكرة» قبل أشهر قليلة، فقد أصبح رئيس البلاد.

في الذكرى العشرين لشرعة ٧٧ عام ١٩٩٧، قام المحتج الذي تحوّل إلى رئيس البلاد بدعوة الفرقة لإقامة حفلة لمّ شمل موسيقية في القصر الرئاسي. عقّب «ميلان هلافسيا»، أحد أعضاء الفرقة، بالقول إنه لم يكن القصد من تحرك البلاستيك بيبول تدمير الشيوعية، «ولكن إذا ساعدنا على تحقيق ذلك، فهذا من دواعي سرورنا».

***

لم يكن أعضاء فرقة بلاستيك بيبول الوحيدين من أهل الفن في تشيكوسلوفاكيا

الذين صاحبوا موجة التغيير. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٩، أي اليوم التاريخي الذي شهد انتصار ثورة تشيكوسلوفاكيا المخملية، كانت هناك كلمة لكلّ من «فاتسلاف هافيل» و«الكسندر دوبتشيك» الزعيم الإصلاحي الذي أزاحته بالقوة الدبابات الروسية في العام ١٩٦٨. كانت مناسبة سياسية بالغة الأهمية، أما بالنسبة إلى كثير من التشكيكيّين الذين حضرا إلى الساحة في ذلك اليوم، فقد انطبعت الوصلة الغنائية في الذاكرة، تماماً مثلما بقي ذلك الحدث السياسي التاريخي في الأذهان.

لقد مُنعت «مارتا كوبتشوفا» المغنية الأثيرة في البلاد من الغناء على مدى عشرين عاماً بعد الاجتياح السوفياتي. وكانت أغنيتها «صلاة من أجل مارتا» بمثابة ترنيمة ترمز إلى مقاومة الدبابات بطريقة غير رسمية. وحين خرجت إلى الشرفة المطلّة على «ساحة وينسيسلاس» وبدأت تنشد الترنيمة التي حُظّرت لوقت طويل: «صلاة من أجل مارتا»، راحت الجماهير تهتف وتبكي.

بعد ساعات قليلة، استقال المجلس الشيوعي الحاكم؛ فقد أسهم صوت كوبتشوفا الأيقوني (ليمضوا في سبيلهم! ليمضوا الآن في سبيلهم!) في رحيلهم بعيداً.

الجوقات الموسيقية في مواجهة الدبابات

بناء على البنود السرّية التي تضمنتها معاهدة «مولوتوف ـ ريبنتروب»، التي وافق عليها كلّ من هتلر وستالين، قام الاتحاد السوفياتي بعد سنة على توقيع المعاهدة، أي في شهر حزيران/يونيو من عام ١٩٤٠، باحتلال إحدى دول البلطيق المستقلة، إستونيا، إضافة إلى دولتين مجاورتين لها وهما لاتفيا وليتوانيا. سعى النظام السوفياتي الحاكم جاهداً إلى طمس الذاكرة الجماعية لهوية إستونيا الوطنية، وطوال نصف قرن من الزمن ظلّ علم إستونيا الوطني الأزرق والأسود والأبيض (الأزرق رمز السماء والأسود رمز التربة والأبيض رمز طموحات الشعب الاستوني) محظوراً أن يرفرف في سماء إستونيا. وكان يُعاقب كلّ من يرفع العلم عالياً بالسجن أو بإرساله إلى أحد معسكرات العمل القسري في سيبيريا.

اهتدى مواطنو إستونيا في ربيع عام ١٩٨٨، إلى طريقة حصيفة ومتواضعة للرّد

على تلك الضربة بمثلها. شرع المواطنون في شراء ثلاث رايات منفصلة: راية زرقاء وراية بيضاء وراية سوداء. لدى رفع الرايات الثلاث في السماء، لاحت للعين رؤية العلم المحظور رفعه. ولدى فصل الرايات بعضها عن بعض، باتت ثلاث قطع من القماش لا جُرم في حملها مرةً أخرى.

كان ذلك العمل المقاوم البسيط مجرّد مقدّمة لأعمال أخرى. فثمة سلاح حاسم آخر أثبت فاعليته في الثورة اللاعنفية في وجه الدبابات الروسية، ألا وهو الأغاني الشعبية القديمة .

لطالما افتخر مواطنو إستونيا بمهرجانهم الغنائي. فمنذ العام ١٨٦٩، اعتادت الجوقات الجماعية على التجمّع مرة كل بضع سنوات لإنشاد أغانٍ وطنية. وقد حُظّرت أغانٍ كثيرة خلال نصف قرن من الاحتلال السوفياتي، لكن في صيف عام ١٩٨٨ استعادت الجماهير قدرتها على إسماع صوتها.

أقيمت حفلة «بوب» موسيقية في ١١ حزيران/يونيو ١٩٨٨، في عاصمة استونيا، تالين؛ وقد أصبحت عرضاً ملؤه التحدي بتأدية أغانٍ محظورة لوقت طويل. زحف الألوف من المواطنين إلى ساحة المهرجان الغنائي المقام على أطراف البلدة، وتواصلت الحفلة الموسيقية حتى ساعة متقدمة من الليل. تزايد الزحف السكاني إلى ذلك المكان ليلةً بعد ليلةٍ طوال الأسبوع التالي؛ وجاءت الأعداد المضاعفة للمشاركة في إنشاد أغانٍ تحيي استقلال إستونيا المفقود؛ وفي الإفصاح عن مشاعر الدهشة والتعجب حيال مقدرتها على التنفيس وإطلاق ما لديها من مكنونات مكبوتة من خلال تلك الأغاني. وفي نهاية ذلك الأسبوع بلغ عدد الحشود المشاركة ١٠٠ ألف شخص.

قد لا تبدو أغانٍ تحمل أسماء مثل «الاعتزاز بجمال أرض أجدادي» أغاني ثورية؛ لكنها دلّت ضمناً إلى ذكرى استقلال إستونيا وبهذا شكلّت تحدياً لقوانين السلطة السوفياتية ذاتها. وخير وصف لما جرى، قول لأحد المشاركين ذُكر في فيلم جيمس ومورين توستي الوثائقي «الثورة الغنائية» (The singing Revolution) الذي عُرض عام ٢٠٠٨ مستعيداً ذكرى ما حدث: «غناؤنا معاً كان مكمن قوتنا».

بعد أشهر قليلة، أي في ١١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٨، تجمّع ٣٠٠ ألف مواطن إستوني، أي ثلث سكان البلاد، في ساحة المهرجانات؛ المهرجان حمل العنوان «أنشودة إستونيا»، وجمع بين الغناء والسياسة معاً. وأخذ عدد الأغاني المحظورة التي أُنشدت بالتزايد، كما تضاعف عدد الأعلام المحظورة التي لوحّتها الأيادي. وقد تزايد حجم التحرّك التغييري دراماتيكياً خلال الأشهر الثلاثة التي أعقبت الحفلات الموسيقية المقامة في حزيران/يونيو. هناك جملة، سرعان ما تلقفتها الألسن، للفنان «هاينز فولك» الذي قالها للجماهير: «سوف ننتصر يوماً ما على الرغم من كل شيء!».

تلك الأسابيع التي تفجرت فيها الثورة، التي سرعان ما باتت تعرف بثورة إستونيا الغنائية، قلبت حال البلاد. فبعد شهرين، أي في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٨، أثار البرلمان الإستوني غضب الزعيم السوفياتي «ميخائيل غورباتشوف» ورفقائه الشيوعيين، بإعلانه الاستقلال عن موسكو. لم يكن هذا التحرّك سوى خطوة أولى تبعتها سلسلة من تحركات التمرّد والمجابهة، إذ لم يكن هناك من مجال للعودة إلى البداية منذ ذلك الوقت فصاعداً. وكما أسرّ ناشط إستوني لأحد مؤلفي هذا الكتاب في شهر آب/أغسطس عام ١٩٨٩، أي بعد خمسين سنة على توقيع معاهدة هتلر ـ ستالين (التي ظلت موسكو إلى ذلك الحين تنكر وجودها): «ليس بمقدورك إعادة معجون الأسنان إلى الأنبوبة... سوف ننتصر في نهاية المطاف، آجلاً أم عاجلاً».

كان هذا الناشط محقاً في قوله، إذ حاولت موسكو أكثر من مرة وضع حدّ لجميع الحركات الداعية إلى التغيير في دول البلطيق من طريق العنف، كما حصل في شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٩١ ومن بعدها في شهر آب/أغسطس في السنة ذاتها، وباءت هاتان المحاولتان بفشل ذريع وسجّلت كل منهما نهاية موجعة لأصحاب الدبابات. حصلت إستونيا على اعتراف دولي بكونها دولةً مستقلةً بعد فشل الهجوم السوفياتي فشلاً ذريعاً في شهر آب/أغسطس ١٩٩١ مباشرة. وفي نهاية عام ١٩٩١ أصبح الاتحاد السوفياتي العملاق مجرد ذكرى. إنّ إنشاد بعض الأغاني الشعبية أسهم في إطلاق الشرارة التي أدّت إلى سقوط الأمبراطورية السوفياتية التي ظلت قائمة أربعةً وسبعين عاماً.

أيام الراديو

عندما تبوّأ الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفتش السلطة في عام ١٩٨٨، ضيّق الخناق بقسوة على وسائل الإعلام. شهد العقد من الزمن الذي حكم فيه ميلوسيفتش أعمالاً تحريضية، من بينها إغلاق المحطة الإذاعية B92 وهي محطة إخبارية وغنائية مشهورة في بلغراد، عاصمة صربيا، مراراً وتكراراً لأنها تجرأت على عدم التخلّي يوماً عن كونها وسيلة إعلامية تعبّر عن رأيها المستقل.

ذات مرة وأثناء المظاهرات التي فرّقتها السلطات الحاكمة بالعنف عام ١٩٩١، منعت السلطات محطة B92 من إذاعة أي خبر إلا إذا كان وارداً من وكالة الأخبار الرسمية، ولم يُسمح لها إلا ببث الموسيقى والأغاني. انصاعت المحطة لأوامر السلطات واتبعت أسلوباً خاصاً في طريقة التنفيذ. ظلت تذيع بشكل متواصل نمطاً من الموسيقى التي كانت تعكس ما يجري خارجاً في الشوارع من أعمال عنف تتبنّاها السلطات الرسمية. بثّت أغاني مثل «وايت رايوت» (الأعمال العنفية البيضاء) لفريق «ذا كلاش» وأغنية «ثين ليزي: «ذا بويز آر باك إن تاون» (عاد الشباب إلى المدينة)، كانت هناك أغنية تعاد مرة تلو أخرى وهي «فايت ذا باور» أي «قاوم السلطة» لـ«لبوبليك أنيمي»، أي «عدو الشعب». «لم يفهم طاقم النظام الحاكم مغزى تلك الأغاني وإلامَ ترمي كلماتها»، هكذا أسرّ لاحقاً «فيران ماتيش» مدير محطة B92 إلى «ماتيو كولين» مؤلف كتاب: «هذه هي رسالة صربيا: راديو الروك أند رول ومقاومة بلغراد السرية» This is Serbia Calling: Rock ‘n’ Roll Radio and Belgrad Underground Resistance. وأضاف مدير المحطة قائلاً: «لكنّ المستمعين فهموا الرسالة المبطّنة».

حتى عندما انزلقت الدولة إلى مدارك الجنون السياسي مرتكبةً الحماقات القصوى خلال التسعينيات في القرن العشرين، قدّمت المحطات الإذاعية الموالية والمؤيدة للحكومة معزوفات غنائية تصاحبها موسيقى مسجّلة على مدرج صوتي أصبحت تعرف بـ «تيربوفولك» والتي رأى النظام الحاكم أن إيقاعاتها الموحية بالتفاؤل وقصائدها الوطنية تروّح عن نفوس المواطنين. وكما أشار أحد صحفيّي

صربيا لاحقاً ويدعى «تيوفيل بنزيتش» بالقول: «كانت المحطة الإذاعية الرسمية تقدّم أغاني زُعم أنها تنتمي إلى الفنون الغنائية الشعبية بحيث يتغنى مؤديها «بصربيا العظمى» ويصف مدى الحب العظيم الذي نكنّه لوطننا الأم وكيف أنه يجدر بنا جميعاً أن نَقتل ونُقتل بملء إرادتنا من أجل الوطن... إنّ ما قامت به B92 والمحطات الإذاعية المماثلة الأخرى هو الاحتفاء بالحياة. هذا هو الفرق».

في وقت من الأوقات استولت الحكومة على محطة B92 بالكامل مرغمةً الهيئة العاملة فيها على إخلاء المحطة. بدا وكأنّما اعتقدت السلطات الرسمية بالفعل أنها سوف تنتزع النصر المبين إنْ هي حوّلت النشرات الإخبارية إلى نشرات دعائية لصالح الحكومة؛ مثال على ذلك هو أحد العناوين الرئيسة المثيرة الذي بثته محطة B92، الألعوبة في يد السلطات، والذي جاء على الشكل التالي: «الرئيس ميلوسيفتش يستقبل وفداً من الحزب الشيوعي في الصين». لكن محطة B92 الفعلية عادت إلى السمع مجدداً عبر شبكة الإنترنت التي كانت في حينها إحدى وسائل الاتصال الحديثة. لم يُخمد صوت الموسيقى ولا صوت النشرات الإخبارية كليّة.

***

كان الخامس من تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٠، آخر يوم من أيام الثورة الصربية السلمية ردّا على عملية انتخابية حاول «ميلوسيفيتش» مَن خلالها سرقة الأصوات (كما ذكرنا في الفصل الخامس: لم تساعد صور الجماهير المزيفة على الكومبيوتر، ولا الصناديق الفارغة التي تمتِ مصادرتها، على إبقاء ميلوسيفتش في السلطة). وقد انضمّ أحد مؤلّفي هذا الكتاب إلى القافلة الكبيرة جداً التي ساهمت في ازدحام السير، وسُدّت جميع الطرق المؤدية إلى «بلغراد» حين زحف مئات الألوف من الصربيين إلى العاصمة لإقناع «ميلوسيفتش» بأنه قد آن وقت رحيله فعلاً. ومن بين الآليات المساهمة في عرقلة السير كان هناك «بلدوزر» أصفر جاب به سائقه طول البلاد وعرضها، ثم صعد به على درج البرلمان. (البعض دعاها ثورة «البلدوزر»).

ما إن سقط نظام الحكم في نهاية ذلك اليوم الاستثنائي حتى شغّلت هيئة محطة

B92 الأصلية قاعات تسجيل البرامج مجدداً، فقد فرّ المحتلّون غير المرغوب فيهم من المحطّة بسرعة.

حين دخل «ساشا مركوفيتش» إلى مكتبه مجدداً، رأى أكثر من واقٍ ذكري وفنجان قهوة لم يُحتس كلّه على المكتب. وكما قال «مركوفيتش»: «هو الشعور ذاته الذي يساورك عندما يرتدي أحدهم ثيابك الداخلية. سيلزمنا بعض المطهّرات الفاعلة لتنظيف هذا المكان».

وتبقى المحطة الإذاعية B92 صوتاً مستقلاً في بلغراد. ولا بأس إن لم يكن للسياسة محل في لائحة أشرطة المحطة في هذه الأيام.

العرض الإجباري(1)

«المسرحية هي الوسيلة الوحيدة التي تمكّنني من الإيقاع بضمير الملك»

ـ وليم شكسبير، هاملت

صحيح أن «روبرت موغابي» تبوّأ السلطة في زيمبابوي عام ١٩٧٩، كونه بطلاً ساهم في تحرير بلاده، إلا أنه مع مرور السنين ازدادت أعمال البطش خلال حكمه واتّسمت بالوحشية، إذ تم اعتقال قادة المعارضة والناشطين في مجال حقوق الانسان، إضافة إلى تعرّضهم للتعذيب والقتل. وفي ظل حكم موغابي الفاسد، وصل الوضع الاقتصادي إلى الحضيض حيث بلغت نسبة التضخم ٥٠٠ بالمئة، وهي نسبة لا يتخيّلها العقل. وإذا كان انتقاد الحكم أو الدولة ممنوعاً، فقد اهتدى البعض إلى طرق لمواجهة الرئيس علناً، وذلك بإضحاك الناس.

قبل أشهر قليلة فقط من إجراء الانتخابات التاريخية في عام ٢٠٠٨، وبرغم جميع أعمال العنف التي مورست ضد مناصري الحزب المعارض، قدّم الممثلان أنتوني تونغاني وسلفانوس مودزفوفا مسرحية كوميدية بعنوان «الضربة القاضية» في محاولة لمواجهة موغابي كما لم يقم بذلك أحد من قبل.

---

(١) عرض لمسرحية تقدّم في حضرة الحاكم نزولاً عند رغبته.

تدور هذه المسرحية حول شخصين: الأول على شاكلة موغابي، وهو رئيس لجنة سكان بناية أُطلق عليها اسم «بيت الحرية»، والشخص الثاني هو منافسه المعارض لسياسته. وهذا الأخير هو نسخة مطابقة لزعيم المعارضة، «مورغان تسفانغيراي». يعلق الرجلان في مصعد في فترة انقطاع التيار الكهربائي. فيتباريان في الملاكمة (في المصعد) حتى يفوز أحدهما في النهاية.

أحبّ الجمهور المشاهد التي تظهر قلة احترام للسلطة، تحديداً للرئيس، بعكس رجال الشرطة الذين، وكما كان متوقعاً، لم تعجبهم بالمرة. فكان نصيب تونغاني وموذزفوفا الاعتقال.

في البدء لم تخرج ردود الفعل الرسمية عن حدّها الطبيعي كونها حدثت في دولة بوليسية. لكن الأمر لم يتوقّف عند ذلك الحدّ، فقد صدر الأمر بوجوب إعادتهما تمثيل المسرحية في مركز الشرطة، بحجة التحقّق من مدى مخالفة المسرحية للقانون، والتدقيق في نواحيها غير المقبولة.

ثم طُلب منهما تمثيلها مرّة أخرى.

وأخرى.

... حتى تكرّر الطلب اثنتي عشرة مرة بالتمام والكمال على مدى يومين.

الأمر المحرج هو أن بعض رجال الشرطة ممن كانوا يرتدون الزي الرسمي أقرّوا بأنهم وجدوا العرض المسرحي مسليّاً، وأضحكتهم المشاهد التي تصوّر الحقيقة بشكل صائب (بما فيها مشهد هزيمة رئيس «بيت الحرية» وتلقيه الضربة القاضية). أما المندوبون المعتمدون من قبل الـ سي. أي. أو. أي فرقة بوليس «موغابي» السرية، فلم يروا أن المسرحية مسلية ومضحكة.

اتُّهم مودزفوفا ونونغاني في المقام الأول بتحريض الشعب على الثورة؛ واتُّهما ثانياً بخرق قانون الرقابة. ظلّ «مودزفوفا» مصراً على موقفه المتمرّد على السلطات الحاكمة لا يحيد عنه. وفي هذا السياق أسرّ مودزفوفا إلى «روبين ديكسون»، الذي كان يعمل في صحيفة «لوس أنجلس تايمز» بالقول: «إن الفنانين، كأي شخص آخر، يخافون على حياتهم؛ ولكن عندما يعتريك هذا الشعور بالخوف فلن تتكلّل

جهودك بالنجاح ولن يوصلك خوفك إلى أي مكان». حُذف مشهد هزيمة رئيس «بيت الحرية» الذي أغضب أصحاب الحكم من المسرحية لامتصاص غضبهم (ثم أُعيد المشهد المحذوف على الفور).

عندما خسر موغابي في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨، رفض الاعتراف بالنتيجة وقرّر البقاء في السلطة. لكنه وفي النهاية وبعد سنة واحدة فقط رضخ بفعل الضغوط، لمطالب المعارضة وهكذا أصبح تسفانغيراي، الذي ألحقت «الأنا الثانية» له المجسّدة في المسرحية الهزيمة بالشخصية التي كانت تؤدي دور موغابي في المصعد، رئيس الوزراء كجزء من التسوية القائمة على مبدأ التشارك في السلطة. هذا ما جاء على لسان موغابي الذي لا يزال حتى الآن ممسكاً بزمام السلطة الحقيقية. وهو يرفض إحداث تغيير في سلوك القوات الأمنية أو القيام بأي إصلاح في هذا الشأن؛ كما لم تتوقّف أعمال العنف التي تُمارس ضد المؤيدين للمعارضة.

في هذه الأثناء يستمر مودزفوفا وزملاؤه من الممثلين في إضحاك المشاهدين من مواطني «زمبابوي»، ويستخدمون هذا الأسلوب الفني الضاحك حتى في انتقادهم رئيس البلاد غير الشرعي لإخفاقه وعجزه عن أداء مهامه كرئيس.

صوت يتعذّر خنقه

كانت «ماريان أندرسون» أشهر مطربة في أميركا، ومعترفاً بها كنجمة عالمية. في ثلاثينيات القرن الماضي غنّت في حفلات مرموقة في أوروبا كلّها. وفي «سالزبورغ»، زارها في حجرة الملابس قائد الفرقة الموسيقية المقدّر جماهيريًا، «أرتورو توسكانيني» وأسرّ لها بالقول: «صوتك نادر، أذ لا يجود الزمان بمثله إلا مرة كل مائة عام».

بَيْدَ أنّ شعبيتها وموهبتها الفنية لم تكن كافية لبعض الناس، كما اكتشف مدير أعمالها «سول هوروك»، حين حاول أن يحجز لها أضخم مكان لإقامة حفل موسيقي، أي «كونستتيوشن هول» (قاعة الدستور) وذلك في العام ١٩٣٩.

بُنيت هذه القاعة قبل إحدى عشرة سنة تماماً. وأسّستها منظمة «بنات الثورة

الأميركية» وإداراتها؛ وتحدّرت عضوات هذه المنظمة من عائلات ناضلت وحققت استقلال أميركا. وعندما سعى «هوروك» إلى إقامة حفل غنائي لأندرسون هناك في عيد الفصح عام ١٩٣٩، قيل له إن القاعة كانت محجوزة سلفاً.

وسرعان ما تبيّن أنه كلام ملفّق. وبعد البحث والتدقيق في الأمر تبيّن أن المشرفات على إقامة الحفلات حرصن على تقديم مواعيد لفنانين آخرين في موسم الفصح، على سبيل المثال عازفة البيانو «إغناسي جان بادروسكي» لكنهنّ قلنَ لا لأندرسون. وحين تمت مواجهة المشرفات لمعرفة السبب، «بقّت البحصة» مديرة القاعة دونما تحفظ أو مجاملة كما أشير إليه في كتاب «رايموند أرسنولت»: صوت الحرية (The Sound of Freedom). صاحت المديرة: «لن نحدّد أي تاريخ لإحياء حفلة لماريان أندرسون مطلقاً في قاعة الدستور».

والسبب كان بسيطاً. المشكلة أن أندرسون كانت سوداء.

أثار هذا القرار استنكاراً شعبياً. فقد قالت «جاشا هيفتز» أشهر عازفة كمان في العالم: «أشعرني هذا القرار بالخجل. أنا أحتج كما هو حال جميع محترفي الموسيقى على هذا الموقف المُحزِن والمُؤْسِف والمُستهجَن». إلا أنّ «بنات الثورة» أبين التراجع عن موقفهن وصوتت ٣٩ منهن للإبقاء على قرار حظر الفنانين السود من إقامة الحفلات الموسيقية والغنائية في «قاعة الدستور» مقابل صوت ممانع. وكرّد على هذا القرار المتّخذ سحبت «اليانور روزفلت» السيدة الأولى وأشهر أعضاء المنظمة عضويتها؛ واستقالت احتجاجاً على عملية التصويت تلك.

لقد حُرمت أندرسون من تقديم حفلتها الغنائية على أحد المسارح المهمة، لكنها كانت على وشك أن تزيّن بحضورها خشبة مسرح أخرى تفوق الأولى من حيث الأهمية. فإذا لم يكن بمقدور أندرسون الغناء داخل أضخم مكان لإقامة الحفلات الغنائية الذي يتسع لأربعة آلاف متفرّج، فما قولك بتقديم وصلتها الغنائية من على نصب لنكولن التذكاري «لنكولن ميموريال» حيث لا يمكن حصر عدد المتفرجين؟ اقتنع الرئيس روزفلت بسهولة بالأمر وكان لزوجته دور فاعل في اقتناعه. فقد اسرّ إلى «هارولد أيكس»، وزير الداخلية، قائلاً: «يمكنها أن تغني من على قمة نصب واشنطن التذكاري إذا شاءت». كانت الاستجابة الشعبية غير مسبوقة. ففي عيد

الفصح الموافق يوم الأحد من عام ١٩٣٩، تجمّع ٧٥ ألف متفرج من السود والبيض لسماعها تغني، هذا إضافة إلى الملايين الذين جلسوا قرب جهاز الراديو وهم يترقّبون سماع الحفلة التي كانت ستُنقل مباشرة عبر الراديو. افتتحت أندرسون الحفل بأغنيتها «بلادي، هذه الأغنية لكِ» ومن هذه الأغنية هناك المقطع الثالث الذي شدت به بصوتٍ رنّانٍ مدوّ:

لتحبل النسمة بالموسيقا

وليرنّ صوتها من الشجر

مدوياً على وقع تلك الأغنية

أغنية الحرية الحلوة؛

لتنهضْ ألسن البشر من سباتها؛

ليشاركْ في الغناء كل من يحيا؛

لتخرج الصخور عن صمتها،

وليأخذ الصوت مداه

وبالفعل طال الصوت. بعد انقضاء أربع سنوات على حفلة «لنكولن ميموريال» الغنائية، تراجعت عضوات منظمة «بنات الثورة الأميركية» عن قرارهن وقمن بدعوة ماريان أندرسن لتغني أمام جمهور من مختلف الأعراق في «قاعة الدستور».

بعد ربع قرن على حفلة أندرسون التاريخية، قال مارتن لوثر كينغ الأبن لربع مليون شخص احتشدوا في «لنكولن ميموريال» (نصب لنكولن التذكاري) في ٢٨ آب/أغسطس من العام ١٩٦٣: «لديّ حلم». كانت أندرسون حاضرة حين ألقى كينغ كلمته وغنت للمرة الثانية في ذلك اليوم. وبعد انقضاء ستة وأربعين عاماً، أي في عام ٢٠٠٩، وفي المكان ذاته غنت «أريثا فرانكلين»: «بلادي، هذه الأغنية لكِ»، بمناسبة توجيه رئيس الولايات المتحدة الجديد المتحدّر من جذور أفريقية كلمة إلى العالم إثر استلامه الحكم.

نشيد الحرية

«بهذا الفيلم وبهذه الموسيقى، أشعر أني قريب إلى الله أكثر من السابق»

ـ باهمان جوبادي، مخرج الفيلم الإيراني «لا أحد يعرف بأمر القطط الفارسية» (Nobody Knows About Persian cats) الذي أُطلق في العام ٢٠٠٩ وحُظِر عرضه بسبب وصفه الحي للمشهد الموسيقي المحظور في طهران

هي أكثر الفنانين شهرةً بأغانيها المسجّلة في تاريخ إيران. فقد ضاهت من حيث المنزلة الفنية إلفس (برسلي) ومارلين مونرو وفرقة البيتلز مجموعين معاً. حين ظهرت المطربة «غوغوش» على خشبة المسرح في المدرّج الرياضي «باسيفيك كولوسيوم» في فانكوفر بتاريخ ٨ آب/أغسطس عام ٢٠٠٠ قوبلت بالاستحسان، بعد احتجابها عن الظهور أمام الجماهير عشرين عاماً. قبل البدء بجملتها الموسيقية الأولى أسرّت للجمهور الحاشد بالقول: «أتمنى لو أن جميع الإيرانيين موجودون معي في هذه الليلة».

هذا هو القول الوجداني لفنانة حرُمت من حقها في الغناء أمام معجبيها الهيامي في وطنها الأم. فبعد اندلاع الثورة في عام ١٩٧٩، حظرت الجمهورية الإسلامية، الحديثة العهد في إيران، النساء من الغناء أمام الجمهور، اعتقاداً منها أن أصواتهن تفسد الرجال. جُمّدت مهنة غوغوش، وكان عمرها ثماني وعشرين سنة. لقد منعتها الحكومة من الغناء في الوطن وحرمتها من جواز السفر لعقدين متتاليين من الزمن، برغم عدم خفوت وهج شعبيتها وشهرتها عند الإيرانيين. وعن حفلتها الغنائية في كندا في العام ٢٠٠٦ قالت: «غنائي على خشبة المسرح ثانية هو غاية الأمل والرجاء».

***

ربما تنتظر «غوغوش» التالية الإشارة الأولى للخروج من الكواليس. بالرغم من كل هذا الحظر المفروض على الغناء أمام الجمهور، هناك بعض النساء في ايران ممن اهتدين إلى طرائق للتعبير عن أنفسهن من خلال الموسيقى. ومنهن امرأة رغبت

في إنتاج أعمال موسيقية مهما كلّف الأمر. وهذه الأخرى قد يكون لها أثر قوي في إحداث تغيير سياسي وهي في القبر.

ففي ٢٠ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٩، أُصيبت ندا آغا سلطان ابنة الستة والعشرين ربيعاً بطلقٍ ناري، وسرعان ما لفظت أنفاسها. كانت تشارك في حركة احتجاجية ضد الحكومة في إيران حيث احتج مئات الألوف من المواطنين على ما اعتبروه عملية سرقة أصوات من قِبَل الرئيس محمود أحمدي نجاد. في غضون لحظات قليلة مروّعة سُجلت على شريط فيديو، شوهد في إيران وفي العالم أجمع، نزفت ندا حتى الموت فيما ناشدها أولئك الذين أحاطوا بها بالقول: «لا ترحلي!».

في وقت سابق من ذلك اليوم أسرّت ندا لوالداتها القلقة بالقول: «إن ذهابي إلى هناك أمر مفروغ منه؛ فمن سيخرج إلى الشارع إذا بقيت هنا؟». كانت ندا برفقة أستاذها في الموسيقى حين توفيت. وبرغم القرار الذي بموجبه حُظر الغناء على النساء، كانت تتلقى دروساً في الموسيقى وأحبّت أن تؤدي أغاني غوغوش. اسمها (ندا) يعني «الصوت» في اللغة الفارسية؛ وبهذه الطريقة أصبحت معروفة من قبل الملايين.

أضحت ندا وصوتها رمزاً للتمرّد الإيراني. في ذكرى الأربعين لوفاتها، وهي ذكرى تقليدية تُقام فيها مجالس العزاء، تحدّى الألوف أعمال التنكيل والضرب والغاز المسيل للدموع للتجمع في ذكرى رحيلها. (أُطلق فيلم وثائقي بالسّر عنوانه «إلى ندا» بعد سنة على وفاتها. سعت السلطات الحاكمة جاهدة لكي تحجب الفيلم عن عيون المشاهدين؛ ولكن يمكن مشاهدة الفيلم على «اليوتيوب». انتشر الفيلم على الإنترنت بسرعة هائلة وشاهده الملايين في إيران).

متأثراً بوفاتها، كتب شاعر إيران الوطني الذي تجاوز سنّ الثانية والثمانين، «سيمين بهبهاني»، ما يلي (ترجمة إيران دافار أردلان).

لستِ في عالم الأموات ولن تكوني.

على قيد الحياة سوف تبقين دوماً.

وجودكِ سرمدي، لا لن تزولي.

لشعب إيران أراك صوتاً.

الاحتجاجات الجماهيرية في شوارع طهران ووفاة ندا وغيرها من المحتجين هما العاملان اللذان دفعا غوغوش إلى خوض المعترك السياسي. في أحد الاجتماعات السياسية التي عُقدت في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، في شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٩، قالت غوغوش إنّ ما ترجو حدوثه في إيران هو: «حرية التعبير وحرية القلم (الكتابة) وحرية التفكير، وحرية اختيار ممثلي الشعب وحرية المُعتقَد، وحرية المرأة».

وختمت قائلة: «لن نهتزّ، ولن نسقط، ولن نُهزم».

١٢

قانون عادل

«لن يغيّر سنّ القوانين في القلب شيئاً، لكنه سوف يكبح جماح من ليس لهم قلب»

ـ مارتن لوثر كينغ الابن



مخدوعون بشكلٍ خطير

كثيراً ما يكون إرباك وإحراج شركات المواد الكيميائية التي لها فروع في أقطار متعددة أمراً مستحيلاً. ولكن تمكن رجلان اثنان من إحراج شركة المواد الكيميائية الضخمة «داو» بطريقة دراماتيكية عندما قاما بإحدى أكثر الخدع إثارة للدهشة في تاريخ البشرية.

في ٣ كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨٤، تسرّبت كمية كبيرة من الغاز المميت قدّرت بأربعين طناً، من أحد مصانع مبيدات الآفات الزراعية في «بهوبال»، الهند، التابع لشركة تمتلكها الولايات المتحدة وتدعى «يونيون كارbايد». كان هناك اعتراف واسع النطاق بأنّ هذه الكارثة هي الأسوأ في المجال الصناعي في العالم. وفي تقريرٍ صادرٍ في عام ٢٠٠٤، بمناسبة مرور عشرين سنة على الكارثة، بعنوان «غيوم الظّلم» (Clouds of Injustice)، قدّرت «منظمة العفو الدولية» عدد الذين قضوا في الأيام القليلة التي أعقبت الأنفجار بسبعة آلاف شخص، إضافة إلى خمسة عشر ألف شخص لاقوا حتفهم في السنوات اللاحقة. ونبّه التقرير إلى أنّ «موقع الوحدة الصناعية لم يتم تنظيفه بعد من المواد السامة ولهذا لا تزال النفايات السامة تلوث البيئة والمياه التي تعوّل عليها المجموعات السكنية المجاورة. وما يثير الدهشة أنه لم يحمَّل أحد مسؤولية تسريب هذه المواد ونتائج هذا العمل الرهيب. أما «إندرا سينها» الذي يروي في كتاب «شعب حيوانات» (Animal's People) الكارثة، فوصف أثرها المدمّر كالتالي:

> طلعت الشمس على قوم مختنقين، لا يستطيعون الرؤية فيما هم يشقون طريقهم إلى المستشفيات. ولتخفيف الآلام المبرّحة في عيونهم بأي شكل كان، لجأ بعضهم إلى غسل عيونهم بمياه مواسير الصّرف الآسنة.
>
> غصّت المستشفيات بأناس كانوا يصارعون الموت، ولم يعرف الأطباء كيف يعالجونهم لأنهم لم يستطيعوا تحديد الغاز أو الغازات التي تسرّبت، ولم تشأ شركة «يونيون كاربايد» الكشف عن أسماء الغازات السامة زاعمة أنها لا تستطيع إفشاء «أسرار المهنة».

في عام ٢٠٠١ اشترت شركة «داو كيميكال» الـ«يونيون كاربايد». وتصرّ الشركة على القول إن جميع المسؤوليات القانونية قد سوّيت. أما في الهند فقد ظلت الكارثة مشكلة قائمة على مدى ربع قرن من الزمان. وفي الولايات المتحدة حيث يوجد المقر الرئيس لـ«داو كيميكال» فقد نُسيت هذه الحادثة تقريباً.

سعى رجلان إلى تغيير ذلك، متسلّحيْن بحسّهما الاجتماعي وأفكارهما اللامعة لا غير.

في وقت سابق للذكرى العشرين لحادثة «بهوبال» عام ٢٠٠٤، أنشأ «آندي بيتشلباوم» و«مايك بونانو» موقعاً على الإنترنت، وهو: dowethics.com، ويفهم منه ظاهرياً انه يمثل شركة «داو كيميكال». هذان الرجلان هما ناشطان في الحقل الاجتماعي، ونيويورك هي أساس مقرّ أعمالهما، ويصفان نفسيهما بالإمّعتيْن [من يقرّ أو يؤيّد من غير تبصّر، كل رأي أو اقتراح يبديه زميل له]. أحدث موقع الانترنت هذا ردّ فعلٍ سريعاً من محطة «بي. بي. سي. وورلد» التلفزيونية التي طلبت عبره إجراء حوارٍ مع أحد ممثلي شركة «داو» في الذكرى السنوية للحادثة. حوّل بيتشلباوم نفسه إلى «جود فينيسترّا»، منتحلاً هذا الاسم الملائم للمتحدّث الخيالي بلسان شركة «داو».

تحدث بيتشلباوم في حوار مباشر إلى محاوره المذهول في محطة الـ«بي. بي. سي.» وإلى الملايين من المشاهدين في العالم أجمع. قال بيتشلبام إنّ شركة «داو» تحمّلت وللمرة الأولى المسؤولية كاملة بشأن الكارثة. ثم أعلن (بيتشلباوم) عن الخطة المرسومة لدفع ١٢ بليون دولار أميركي للتعويض للضحايا ولتنظيم عملية تطهير كاملة للموقع. (يمكن مشاهدة التحضيرات للمقابلة والمقابلة ذاتها في فيلم بيتشلباوم وبونانو الوثائقي «الإمّعتان تصلحان العالم»، الذي عرض عام ٢٠٠٩).

أحدث هذا الخبر الدراماتيكي عن التغيير في موقف «داو» المتمثّل في استعدادها لدفع أموالٍ باهظةٍ للتعويض عن الخسائر ارتدادات كبيرة في العالم كلّه، ما سبّب خسارة مادية في قيمة أسهم الشركة بلغت بليوني دِولار أميركي في غضون ساعات قليلة فقط. وعندما انكشفت هذه الطريقة المُبتكَرة لجذب انتباه الناس (ارتفعت مجدداً قيمة أسهم «داو». ودُعي «فينيسترّا» مجدداً إلى مقابلة تلفزيونية

في الليلة ذاتها لتوضيح الأسباب التي استدعت «الإمّعتيْن» للقيام بهذه الحيلة. وهذه المرة ظهر بصفته «بيتشلباوم».

اتّهم البعض «الإمّعتين» بإحياء أملٍ زائفٍ لدى سكان «بهوبال». لكن فكرة الإمّعتين المُبتكرة للقيام بهذه الخدمة علّى الـ بي. بي. سي.، ساعدت على تسليط الضوء على المعاناة التي باتت في غياهب النسيان والتي سبّبتها تلك الحادثة المميتة. حين قام بيتشلباوم وبونانو لاحقاً بزيارة إلى «بهوبال»، رحّب الناشطون المحليون بهما بحرارة. وتلقّى الرجلان المديح والإطراء والتهنئة على خدعتهما الجريئة التي مكنتهما من تسليط الضوء على معاناة سكان «بهوبال» بحيث باتت هذه القضية بؤرة التركيز في العالم أجمع رغم أنف أولئك الذين رغبوا في طمسها تماماً. وكما قال «الإمّعتان»: «في بعض الاحيان لا بدّ أن يلجأ المرء إلى الكذب لكشف الحقيقة».

خط أحمر

«عاملوهم بحنان وشفقة، ولا تقدّموا لهم أي مبرّر للشكوى من أننا نستخدم الأسلوب الوحشي ذاته الذي يتّبعه عادة الجيش البريطاني...

فيما نحنا نناضل من أجل حريتنا، يجدر بنا الاحتراس والحرص على عدم انتهاك حقوق الضمير عند الآخرين»

ـ جورج واشنطن، وهو يعطي التعليمات

في عام ١٧٧٧ بشأن طريقة التعامل مع الأسرى البريطانيين

كان «ألبرتو مورا» الرئيس الأعلى للمستشارين القانونيين في البحرية الأميركية؛ وكانت رتبته تعادل رتبة لواء بأربع نجوم حين علم، في عام ٢٠٠٢، أنّ الإدارة الأميركية كانت تنفتح على السياسة القائمة على التعذيب. فقد احتجزت القوات الأميركية «أعداء من المقاتلين غير الشرعيين» في «غوانتانامو باي»؛ وتم تقييدهم والتحقيق معهم لعشرين ساعة متتالية، أو تم حرمانهم من النوم لأيام عديدة. عارض

مورا تلك السياسة حين لم يجرؤ إلا قلّة من أمثاله على اتخاذ هذا الموقف الذي يمثّل تحدياً كبيراً لقادة بلاده، معلناً أنه لا يوافق على الفكرة القائلة إن التعذيب هو عمل أخلاقي أو قانوني أو مجدٍ.

كان مورا أول العارفين بالأعمال الإرهابية المتنامية. فقد كان داخل مبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) حيث اصطدمت إحدى الطائرات في ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٩. لكنه لم يرَ أن تهديد أو مواجهة الإرهاب يعني التخلي عن القوانين الإنسانية الأساسية. وأسرّ لاحقاً إلى جاين مايور من صحيفة «النيويوركر»: «النقطة المُتنازَع عليها في هذا المجال لا تكمن في كيفية حماية بلدنا فحسب بل في كيفية حماية قيمنا أيضاً».

ثمة مذكّرة سرّية افتُضِح أمرها لاحقاً، وردت من وزارة العدل في عهد الرئيس «جورج دبليو بوش»؛ كتبت في شهر آب/أغسطس عام ٢٠٠٢، وفيها سعي إلى تعريف التعذيب كوسيلة للدفاع عن البقاء أما مورا الذي تمكّن من الاطلاع على المذكرة بنفسه بسبب رتبته العالية فانتقد ما وصفه بـ«الاستنتاج المفتقد إلى كل ما له علاقة بالشرع والقانون بطريقة مفجعة». ففي شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣، أي قبل سنة من انتشار فضيحة «أبو غريب»، قام مورا بدعوة جون يو الكاتب الرئيسي للمذكرة، للبحث في النتائج.

سأل مورا الذي لم يصدّق ما يسمع: «أتقول إن الرئيس مخوّل السلطة لإصدار أمر بالتعذيب؟». أجابه يو «نعم». كانت رغبة مورا أن تُحفظ المذكّرة في مكان آمن و«ألا يُسمح بأن تكون في حيز الوجود». وعوضاً عن ذلك طُبّقت تلك القرارات النهائية التي وافق عليها «البيت الأبيض» عملياً في القاعدة الجوية في «باغرام»، أفغانستان، التي تديرها الولايات المتحدة، وفي «غوانتانامو»، وفي «أبو غريب» في العراق.

***

لم يكن مورا هو الشخص الوحيد الذي جادل لصالح الفكرة القائلة إنّ خرق القوانين لا يجدي نفعاً لإبقاء العالم آمناً. فقد أصرّ عدد من المحامين العسكريين

على وجوب تطبيق العدالة والتحقّق من أمر تطبيقها؛ أصرّوا على رأيهم هذا برغم جميع محاولات رؤسائهم السياسيين للضغط عليهم.

على سبيل المثال هناك الرائد البحري «تشارلز سويفت» الذي قدم طعناً إلى المحكمة العليا في لاشرعية عملية الاعتقال لوقت غير محدّد في «غوانتانامو»، نيابة عن سليم حمدان، المواطن اليمني الذي عمل سائقاً عند أسامة بن لادن. وكما تم ذكره لاحقاً في صحيفة «نيويورك تايمز»، لم يوجد أي سرد بقائمة الجرائم التي ارتكبها «حمدان»، و«لكن يظهر أنها تشمل فحّص البنزين وضغط الهواء في العجلات». وما قضت به المحكمة العليا في الولايات المتحدة في ٢٩ حزيران/ يونيو، عام ٢٠٠٦ في الدعوى التي أقامها «سويفت» وموكله على رامسفيلد، كان بمثابة ضربة لسياسة الرئيس بوش. وجاء في صحيفة «نيويورك تايمز» إن الحكم «كان التأكيد من جديد على أنه حتى في فترة الحرب، القانون هو ما يُشار إليه في الدستور وكتب القانون ومواثيق «جنيف» بكونه قانوناً لا أن يكون مطيّةً لرغبات الرئيس». اتّسم فحوى الحكم هذا بالأهمية البالغة ولاقى القبول والاستحسان بعد وقت قصير على إصدار المحكمة العليا في الولايات المتحدة القرار الذي جاء لصالح «سويفت» وضد الحكومة الأميركية، أرغم «سويفت» على التقاعد بحجة أنّ هذا القرار صدر لأنّ السياسة المعتمدة في الترقية اقتضت ذلك.

***

الرائد البحري «ماتيو دياز» هو نموذج آخر من الذين دافعوا عن سيادة القانون. وقد أبرزت النشرة الإخبارية الدورية الرسمية «خلف السياج» الصادرة في «غوانتانامو» نبذةً مشرقةً عن شخصيته على صفحاتها.

صُدم «دياز» عندما رفضت الحكومة تسليم قوائم بأسماء المُحتجَزين في «غوانتانامو» لأن هذا الرفض حال دون إمكانية تلقي الرجال المسجونين النصائح القانونية المستقلة. وهكذا نقل [دياز] مئات الأسماء وأرسلها إلى «مركز الحقوق الدستورية» في نيويورك وقد خبّأها داخل بطاقة تهنئة بعيد «فالنتاين» على شكل دمية كرتونية عملاقة سبق أن اشتراها من محل في غوانتانامو. وعقاباً له على هذه

الجريمة التي ارتكبها، اتُهم بإفشاء معلومات «يمكن استخدامها لإلحاق الضرر بالولايات المتحدة»، وحُكِم بالسجن لمدة ستة أشهر. ومع هذا لا يزال غير نادم على ما قام به ويقول: «لم يكن ثمة شيء آخر يمكنني القيام به».

***

كان المقاومون أمثال «مورا» و«سويفت» و«دياز» ينتمون إلى الأقلية أثناء الحقبة المظلمة من تاريخ أميركا التي سُمح فيها بممارسة أعمال التعذيب، وذلك من العام ٢٠٠٢ حتى العام ٢٠٠٨. لكن مقاومتهم الهادئة والسلمية لعبت دوراً مهماً في تنبيه الناس إلى ما يجري وإلى شجب العواقب الوخيمة لممارسات التعذيب التي صادقت عليها الحكومة.

يقول مورا الآن: «عندما تجمّع المعلومات وتتوضح لك الصورة، تدرك مدى فظاعة هذا الأمر. فمن أجل الحفاظ على مبدأ المرونة في السياسة، كانوا مستعدين لنبذ قيمنا». ويقتبس دياز الكلمات التي كتبها «قاضي المحكمة العليا»، لويس براندياس، عام ١٩٢٨: «إذا انشقت الحكومة عن القانون فستقلّ هيبتها؛ وسيفضي ذلك إلى ازدراء المواطنين بالقانون، وهذا يدعو كل رجل لأن يفصّل قانوناً على مقاسه».

أميركيون مثلنا

بعد قصف بيرل هاربر بالمدفعية اليابانية في العام ١٩٤٢، أُخرج ١٢٠ ألف مواطن أميركي من أصل ياباني من منازلهم عنوة، وتم اعتقالهم. وافق كثيرون على هذه السياسة المتّبعة وعبّروا عن تأييدهم لها بالقول إنها الطريقة الوحيدة التي تبقي البلد آمناً. وتحدث حاكم ولاية «وايومينغ» بطريقة تدل على الموافقة والرّضا عن رؤيته «ليابانيين معلّقين على كل شجرة صنوبر». كما قال النائب العام في ولاية إيداهو: «نريد أن يظلّ هذا البلد وطناً للبيض فقط». في مثل هذا المناخ الذي اعتُبر فيه الأميركيون المتحدرون من جذور يابانية أعداء، سلك رجل واحد يمتهن العمل

السياسي طريقاً مغايراً تماماً لمعالجة المشكلة، وبعمله هذا قضى على مسيرة عمله في السياسة.

كان «رالف كار»، حاكم ولاية كولورادو، نجماً لامعاً في المجال السياسي، وقد نُوّه بذكره كرئيسٍ مُحتمَلٍ في المستقبل. تلاشت جميع فرص نجاحه في عمله مستقبلاً حين صرّح «كار» إنه ضد تحويل اليابانيين المتحدّرين من أصل ياباني إلى شياطين. فبعد إصراره على القول : «إننا لا نستطيع اختبار مدى حب الإنسان لوطنه وفقاً لمكان ولادة أجداده»، شُهّر به وهُدّد باتهامه بالخيانة كما ورد في سيرته الشخصية «رجل السياسة ذو المبادئ» (The Principled Politician) التي كتبها «آدم شراغر».

بعد ترشّحه في العام ١٩٤٢ لعضوية مجلس الشيوخ، خسر «كار» مقعد النيابة في الحزب الديمقراطي. ويعود هذا الأمر، جزئياً، إلى مجاهرته برأيه المعارض للموجة العاطفية المعادية لليابانيين. انسحب من المعترك السياسي وتوفي عام ١٩٥٠.

أقرّ لاحقاً بصحة الرأي القائل إن اعتقال الأميركيين من أصل ياباني أثناء الحرب العالمية الثانية كان مردّه الخوف والكراهية العنصرية وإنّ هذا العمل لم يستند إلى أي دليل فعلي يشير إلى تهديد تخريبي. وفي عام ١٩٨٨، أي بعد مرور أربعة عقود، وقّع الرئيس رونالد ريغان كلمة اعتذار رسمية عن عمليات الاعتقال بحق اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية، مسمياً إياها «إخفاقاً في تسيير دفة السياسة».

في عام ١٩٤٢، أصرّت صحيفة دنفر بوست على القول إنّ: «هؤلاء الشياطين من ذوي العرق الأصفر غير مرغوب فيهم في كولورادو». ساعد هذا التأييد الكلامي لسياسة الاعتقال الذي ورد في الصحيفة على دفع «كار» نحو غياهب النسيان. وبعد سبعة وخمسين عاماً غيرّت صحيفة البوست رأيها، وسمّت «كار» «شخصية القرن» في كولورادو، مشيرةً بالقول إلى «أن ما قام به هو تسجيل موقف». وأضافت: «في أحلك الأوقات في تاريخ أميركا، دافع [كار] عن المبادئ الإنسانية واللياقة والأدب... [باتخاذه] خطوة كلّفته مسيرته المهنية».

الواحد للكل

نشأت «هيلين سوزمان» في كنف عائلةٍ موسرةٍ في جنوب إفريقيا التي كانت تتبع سياسة الفصل العرقي. لكنها كانت تبغض السياسة الظالمة لنظام حكم جرّد السود من غالبية حقوقهم الأساسية.

في عام ١٩٥٣، انتُخبت عضواً في برلمان جنوب إفريقيا في كتلة «حزب التوحيد» المعارض. مرّت ست سنوات لم ترضَ خلالها عن أداء الحزب الذي أخفق في مواجهة الفصل العنصري مباشرة؛ ولهذا شاركت في تأسيس «الحزب التقدمي» الذي عارض جميع أشكال التمييز العنصري. وفي عام ١٩٦١، كانت العضو الوحيد المُنتخَب الذي يمثل «الحزب التقدمي» في البرلمان، بحيث أضحى مقعدها في المجلس منفصلاً عن مقاعد زملائها في «حزب التوحيد». في ذلك السياق من العزلة حيث وجدت نفسها محاطة بأعضاء يؤيدون السياسات المنادية بالعنصرية أو بمن يتسامح معها، بدا أنه لم يكن بمقدورها تغيير شيء. ومع هذا أرهقت الحكومة بهجوم تلو آخر دونما هوادة.

سلّطت الضوء، في البرلمان، على مدى سخافة فقرة التعريفات الواردة في «قانون التصنيفات العرقية» ومنافاتها للعقل، والتي أوجدت قائمة هوية جنوب ـ إفريقية غريبة عجيبة تستند إلى اللون: الأسود والأبيض والأسمر والهندي، وتختلف كلّ فئة (حسب لون البشرة) في الحقوق أو في تجريدها من الحقوق. طرحت أسئلةً مقلقةً متواصلة. وتساءلت كيف تحوّل كثير من السود إلى ذوي البشرة السمراء بمقتضى هذا القانون، وكيف أُعيد تصنيف كثير من هؤلاء بصفتهم بيضاً؛ وكيف أُعيد تصنيف كثير من البيض كسود؛ وكيف تغير تصنيف العديد من الهنود.. وهلمّ جرّا. كشفت أسئلتها عن مدى سخافة هذه القوانين وتفاهتها، وعن المأساة الإنسانية التي تؤثر في كل تفصيل من تفاصيل حياة المواطنين: المكان الذي يمكنهم الإقامة فيه؛ المكان الذي يمكنهم العمل فيه؛ من هو الشخص الذي يمكنهم أو لا يمكنهم اختياره شريكاً للحياة.

شهد العام ١٩٦٠ أحداثاً في «شاربفيل» جنوب «جوهانسبورغ» غيّرت مجرى

التاريخ. ففي ٢١ آذار/مارس فتح رجال الشرطة النار على متظاهرين من السود كانوا يحتجون سلمياً على القوانين الجائرة التي تسببت في تشرذم العائلات، والتي حُدّدت بموجبها أماكن السكن والعمل للناس من دون أن يملكوا حرية الخيار. استمرّ إطلاق النار حتى عندما حاول المتظاهرون الفرار، وقُتل منهم تسعة وستّون شخصاً.

أعلنت حكومة جنوب إفريقيا حالة الطوارئ. وقد أتاحت القوانين المُستحدَثة لرجال الشرطة اعتقال الناس من دون محاكمة. تم احتجاز ألف وثمانمائة شخص بمن فيهم المحتجين ومعظم الناشطين الذين ترأسوا الحركة المناهضة للفصل العرقي؛ واحتُجِز هؤلاء جميعهم من دون توجيه الاتهام إليهم. كانت «سوزمان» العضو الوحيد في البرلمان الذي عبّر عن معارضته للأعمال غير الشرعية التي تمارسها الحكومة والتي، كما قالت، عجلّت في وقوع جنوب إفريقيا «في مستنقع الحكم الاستبدادي».

حين عُرِض موضوع الاعتقالات في البرلمان للتصويت، قال رئيس المجلس النيابي كما اعتاد أن يفعل قبل كل عملية تصويت: «أطرح الموضوع للتصويت، من يؤيده منكم فليقل (نعم) ومن يعارض فليقل (لا)». عندما أدلت سوزمان بصوتها المعارض الوحيد، أعلن رئيس المجلس القرار المتخذ بالقول: «حسم الموضوع لصالح الأصوات المجيبة بـ«نعم»».

اعتمدت سوزمان الإجراءات البرلمانية للتأكيد على الحالة المخزية لسياسة البلد. واستخدمت حقّها بصفتها عضواً في البرلمان وطلبت من أعضاء المجلس الوقوف والتصويت بأقدامهم تأييداً «للفصل»!. وهذا ما اضطر النواب المتقاعسين في الحزب المعارض، إلى الانتقال إلى الجهة المقابلة للانضمام إلى أعضاء «الحزب الوطني» الحاكم في قاعة المجلس النيابي، مظهرين بشكل لا لُبس فيه موقفهم عندما صوتوا لصالح القانون الذي يجيز أعمال الاعتقال من دون محاكمة. وهكذا دخلت سوزمان، أكثر من مرة، ولوحدها، الردهة المعارضة لتقول «لا».

في نهاية المطاف حدث التغيير في النظام الذي قضى بوجود أربعة أعضاء من المجلس النيابي على الأقل (بدلاً من عضو واحد فقط) للمناداة بالقول «أفصل!» عوضاً عن الاكتفاء بالسماح للأعضاء بالمناداة بصوت عالٍ «نعم!» أو

«لا» من مقاعدهم! وبعد فترة وجيزة تم انتخاب خمسة أعضاء ينتمون إلى «الحزب التقدمي»، في البرلمان؛ وهكذا لم يكبت صوت «سوزمان» حتى ذلك الحين. واستمرت الصرخات المنادية بـ«أفصل!» وأعمال الخزي والعار.

***

في نواحٍ أخرى أيضاً، كانت سوزمان صوتاً برلمانيا يغرّد وحده في سربه الخاص. أجاَز القانون لأعضاء البرلمان زيارة «روبن آيلاند» حيث حُكِم نلسون مانديلا وآخرون بالسجن المؤبد عام ١٩٦٤. لكن سوزمان كانت الشخص الوحيد في المجلس النيابي الذي اغتنم هذه الفرصة وزار السجن.

وكما كتب مانديلا فيما بعد في مذكراته الشخصية: «ظهرت مدام سوزمان، بقامتها الطويلة البالغة خمسة أقدام وبوصتين، عبر باب الممر المؤدي إلى زنزانتنا... كم كان أمراً غريباً ورائعاً رؤية هذه المرأة الشجاعة وهي تمعن النظر في زنزاناتنا وتتجوّل في أرجاء الفناء. كانت المرأة الوحيدة والأولى التي تفضّلت علينا بزيارتنا».

كانت سوزمان تتلقى تهديدات بقتلها بصورة منتظمة. لكن الذين هدّدوها ربما اختبروا الندم لاحقاً وأسفوا على ما أقدموا عليه. اتبعت طريقة داومت عليها في التعامل مع الزائرين الذين كانوا يأتون إلى منزلها في وقتٍ متأخرٍ من الليل، ولم تغيّرها. كانت تطلق صفارة حادّة الصوت في الهاتف والتي كانت في متناول يدها دائماً. بعد إطلاق الصفارة اعتادت سماع همهمات استنكار وتأوهات عند الطرف الآخر، وعلّقت على ذلك بالقول: «قلّما سمِعت الصوت نفسه ثانية».

تأسفت على أمرٍ واحدٍ فقط وهو، كما قالت لمحطة الـ بي. بي. سي. لاحقاً، اضطرارها إلى التقاعد من المعترك السياسي في العام ١٩٨٩ أي قبل سنة واحدة فقط من إطلاق سراح مانديلا، ومن بداية الحلّ التدريجي لنظام الفصل العرقي. كما شهد العام ١٩٩٥ بداية إلغاء القوانين التي لطالما ناضلت سوزمان من أجل إلغائها. تحدّث مانديلا عن «امتلاكها قدرة على الاحتمال تستمدها من اقتناعها الراسخ بأنّه لا يمكن لأي كان أن يتمتّع بالحرية، فيما هناك أناس آخرون غير أحرار».

توفيت سوزمان في عيد رأس سنة ٢٠٠٩ وهي في سن الحادية والتسعين. وكما

قالت بنفسها وهي تعيد قول الرئيس الأميركي تيودور روزفلت بصياغة أخرى: «فعلت ما أستطيع، حيثما كنت، وبما لديّ من إمكانات».

حسابات ومساءلات

«لا يساورنّك الشكّ مطلقاً في مدى قدرة مجموعة صغيرة من المواطنين المراعين لمشاعر الغير والملتزمين بتغيير العالم. هذا هو الأمر الوحيد الذي تحقّق فعلاً؟

ـ مرغريت ميد

كانت كايتي ردفورد تعدّ مشروعاً عملياً حول حقوق الإنسان على حدود تايلند ـ بورما في عام ١٩٩٥ عندما كانت طالبة في الخامسة والعشرين من العمر في «كلية الحقوق» التابعة لجامعة فرجينيا. خلال الوقت الذي أمضته هناك، سمعت قصصاً كثيرة عن قرويين لاذوا بالفرار من بورما التي كانت في قبضة العسكر، إلى تايلند. فقد بثّ جيش بورما الرّعب في نفوس جماعات من المواطنين حين دُمّرت قرىً بالكامل لإنشاء ممر لخط أنابيب للغاز لصالح شركة النفط «يونوكال» التي كان مقرّها الأساسي في كاليفورنيا؛ وكان من بين شركائها شركة النفط الفرنسية، توتال، والمجلس العسكري الحاكم في بورما.

أسرّ أحد الناشطين المحليين لردفورد كيف أنه وآخرين وجّهوا رسالة خطية إلى شركة «يونوكال» وإلى الحكومة الأميركية وصفوا فيها ما تكبّده السكان هناك من أعمال عنف، ولم يتلقّوا أي ردّ أو إجابة على شكواهم الخطية. سألها الناشط الشاب إن كان يحق له شرعاً الإقدام على تفجير خط الأنابيب بما أنّ كل مساعيه السلمية الرامية إلى وضع حدّ للدمار الذي يحلّ بمواطنيه قد تم تجاهلها. أشارت ردفورد إلى أنها لم تكن سوى طالبة حقوق في السنة الثانية، لكن باعتقادها أن الجواب هو «لا» وأنّ تفجير خط الأنابيب هو عمل مخالف للقانون. وأضافت: «وبأي حال، إنها ليست فكرة عظيمة في الواقع».

لكن هذا السؤال حملها على التفكير بعمق في التحدي المتمثّل بكيفية إيجاد طريقة لإصلاح الخلل بشكل مناسب. حينذاك، بدا هذا الأمر مستحيلاً.

التقت ردفورد بناشط يدعى «كاساوا» الذي سبق أن سُجن وعُذّب في عام ١٩٨٨ بسبب مشاركته ودوره الفاعل في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في بورما. بينما كان يعمل بشكل سرّي قرب وحدات من الجيش البورمي، وافق كاساوا على تهريب ردفورد عبر الحدود حيث، رغم وجودها في موسم الكوليرا، استطاعت تجميع المعلومات اللازمة للتقرير الذي أعدّته بشأن الأعمال الوحشية التي رافقت تشييد خط الأنابيب.

أعدّت ردفورد وثائق تثبت وقوع سلسلة من أعمال التعذيب والاغتصاب المروّعة. من الوقائع الواردة في التقرير إلقاء طفل إحدى النساء في النار وحرقه حياً. وكما قالت ردفورد لاحقاً وهي تستعيد ما جرى في الذاكرة: «كان اللاجئون الذين فرّوا فعلياً من منازلهم المحروقة، خائفين من التعرّض للقتل أو الاغتصاب أو من أخذهم عنوة للقيام بأعمال قسرية؛ كانوا ينظرون إلى عيني مباشرة ويقولون: «رجاءً، استخدمي حريتك لحماية حريتنا عندما تعودين إلى بلادك. استخدمي حقوقك لحماية حقوقنا».

لدى عودتها إلى كلية الحقوق، بحثت ردفورد عن طريقة تمكّنها من إجبار شركة «يونوكال» على تحمّل مسؤولية أعمال التعذيب والتنكيل التي رأت ردفورد انها قد ارتُكبت خدمة لمصلحة تلك الشركة. شدّدت تركيزها على قانون غير معروف وقّع عليه جورج واشنطن في عام ١٧٨٩؛ كان الهدف منه في الأصل مكافحة القرصنة. بعد قرنين من الزمن، رأت ردفورد أنّ قانون «دعاوى التعويضات الخارجية» Alien Tort Claims الذي لم يُعمل به منذ أمد طويل قد يكون له دور مفيد وذلك من خلال تقديم سلطان قضائي للمحاكم الأميركية لكي تصدر أحكاماً بحق شركات مرتبطة بجرائم دولية تُرتكب بحق أفراد خارج الولايات المتحدة.

انكبّت ردفورد على إعداد دراسة جامعية لمدة سنة كاملة، تقصّت فيها تلك الخيارات. وبفضل تلك الدراسة حازت ردفورد درجة أكاديمية ممتازة. لكنّ أستاذها في الجامعة أكّد لها أنها واهمة إذا اعتقدت أنه بالإمكان ملاحقة شركة نفط عالمية قضائياً لارتباطها بأعمال تعذيبٍ وتنكيلٍ في بلدٍ بعيدٍ للغاية؛ فذلك أمر محال حصوله

في دنيانا الحقيقية. ذكرت ردفورد فيما بعد ما قاله لها الأستاذ حرفياً: «ما تفكرين به لن يتحقق أبداً. إنها فكرة عقيمة. لن تُوفّقي في مسعاكِ».

تحدّت ردفورد ذلك التقييم الذي صدر بلهجة واثقة. في عام ١٩٩٥، أسّست هي وكاساوا، المنظمة التي لا تبغي الربح، «إيرث رايتس الدولية» (Earth Rights International). استخدما الحجج والبراهين التي أعدّتها قبلاً في دراستها الجامعية في إقامة دعوى للدفاع عن خمسة عشر قروياً من مواطني بورما. أعتُبر تحرّكهما القانوني هذا غير مسبوق فيما كانت أميركا التي كان لها ضلع في القضية، تشاهد ما يجري بقلق. ثمّ صدر قرار يُعدّ حدثاً بحد ذاته وذلك في عام ١٩٩٧، عندما خلصت إحدى محاكم المقاطعة الفدرالية في لوس أنجلس إلى قرار يقضي بأنه يمكن للمحاكم في الولايات المتحدة إصدار أحكام في الدعاوى المقدّمة ضد شركات متّهمة بالاشتراك في أعمال تعذيب ترتُكب فيما وراء البحار.

تبع ذلك سلسلة من الدعاوى المستأنَفة والدعاوى المضادّة، إلا أنه في النهاية، وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٤، أي قبل أشهر قليلة فقط من تاريخ البدء بالمحاكمة، فضّت شركة يونوكال الخلاف حبياً. مع أنّه لم يُكشف رسمياً عن المبالغ المالية التي دفعتها الشركة للتعويض عن الخسائر، فقد أُشيع أنها دفعت الملايين من الدولارات.

بالنسبة إلى المعنيين بالأمر كانت المسألة مالية بقدر ما كانت مسألة مبدأ. تساوت المسألتان من حيث الأهمية. لقد أثبتت طالبة تدرس الحقوق ومن تعاون معها أنّ أصحاب الرأي القائل إن القرويين الموجودين في المقلب الآخر من العالم لا يقوون مطلقاً على تحدّي شركة عالمية قانونياً لدورها في ما لحق بهم من مصائب وأهوال، هم مخطئون في رأيهم هذا.

وكما قال أحد ضحايا الأعمال القسرية: «لا يهمني أمر المال. جلّ ما أردته هو أن يعرف العالم ما أقدمت عليه شركة يونوكال. ها أنتم أصبحتم تعلمون بما جرى».

لم ينقطع التعاون بين ردفورد وكاساوا اللذين تزوّجا في عام ١٩٩٦، وبين

«منظمة إيرث رايتس الدولية» لتسليط الضوء على الارتباطات الوثيقة بين الأعمال التي تنتهك حقوق الإنسان وبين الشركات الدولية. وقد أُرغمت شركات كثيرة في العالم كله، في أندونيسيا ونيجيريا وغيرها من البلدان، على التفكير جيداً بشأن مسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان كما لم يحدث من قبل.

مفاعيل المواد المتفجرة

من المنظور الواقعي والموضوعي في وقتنا الحاضر، قد يبدو فرض قانون يحظّر استخدام الألغام الأرضية أمراً بديهياً. فأكثر ضحايا الألغام الأرضية ليسوا جنوداً بل مدنيون شُوّهوا أو قُتِلوا بعد مضي سنوات كثيرة على نهاية النزاع. من بين النشاطات المميتة التي تسبّبها الألغام نذكر: المشي واللعب وركوب الدراجة أو حرث أحد الحقول. يُعتبر زرع الألغام الأرضية عملاً إجرامياً بحد ذاته يُرتكب بحق الإنسانية. وبرغم كل هذا صُرف النظر عن الحملة التي أطلقها بعض الناشطين لفرض حظر دولي في تسعينيات القرن العشرين واعتُبروا مجرّد حالمين. وكما جاء حرفياً في «حظر الألغام الأرضية « وهو تقرير نشره في العام ٢٠٠٨ ستيفن غور وجودي وليامز وماري وايرهام الذين كانوا من ضمن القائمين بالحملة: «كانت قائمة البنود المُختلَف عليها طويلة والعوائق جمّة والعملية هشّة والنتيجة غير مؤكدة إلى أبعد الحدود ومن جميع النواحي».

عارضت شخصيات سياسية في العالم كله الرأي القاضي بوجوب الحظر متحجّجة بالقول إن الاقتراحات الداعية إلى الحظر كانت غير عملية. فوزير خارجية أستراليا «غاريث إيفانز» (ورد كلامه في تقرير «حظر الألغام الأرضية) أسرّ بالقول إلى مجلس شيوخ بلاده في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٩٥ إنّ فكرة فرض حظر على الألغام الأرضية كانت «فكرة حالمة لا تمت إلى الواقع بصلة، لا من قريب ولًا من بعيد، والرجاء بتحقيقها معدوم».

وأضاف قائلاً إنها لن تتحقق في «العالم الحقيقي الذي نقطنه نحن البشر الآخرين... ولا مجال للمناقشة في الوقائع العسكرية».



هرات، أفغانستان. أصرّ رجال السياسة على القول: «في العالم الحقيقي» يستحيل فرض حظر دولي على الألغام الأرضية. اجتمع الملايين كي يثبتوا خطأ المتشكّكين.

المصدر: UPI/ حسين فاطمي

ثمة آخرون لم يوافقوا على هذا الرأي. ففي كمبوديا وحدها، جمع القيمون على الحملة أكثر من ٣٠٠ ألف توقيع تأييداً لفرض حظر على الألغام الأرضية. كما حصلت «الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية» على تأييد أكثر من ١٢٠٠ منظمة غير حكومية من ستين بلداً. ووزعت ستة أطنان من الأحذية على مندوبين حكوميين كانوا يحضرون مؤتمراً في أستراليا، كمذكّر بعدد لا يُحصى ولا يعدّ من المدنيين

الذين لن يتسنّى لهم انتعال الأحذية من جديد. وفي إيطاليا طالب بحظر الألغام عمّال في مصنع كبير للألغام. وفي جنيف أيضاً عُلّقت قبالة مندوبين دبلوماسيين لدى عقدهم أحد المؤتمرات ساعة تسجّل الوقت الفعلي لعدد القتلى المتزايد، أي ضحية جديدة كل عشرين دقيقة.

ازداد التحرّك الدبلوماسي تدريجياً مع استمرار ارتفاع عدد الخسائر الكبيرة في الأرواح. وكثّف وزير خارجية كندا، لويد أكسوورثي» جهوده الضاغطة بإعلانه، في اجتماع للحكومات عُقد في أوتاوا عام ١٩٩٦ لمناقشة الاقتراحات الداعية إلى فرض حظر على الألغام الأرضية، عن استضافة كندا لمؤتمر لتوقيع اتفاقية بهذا الشأن في السنة التالية. سرَّ أصحاب الحملة بهذا النبأ، بعكس معظم الدبلوماسيين الذين كانوا غير مسرورين لأنه لم يعد في جعبتهم أي عذر للمراوغة.

في شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧، تمت الموافقة، في أوسلو، على اتفاقية حظر بموجبها زرع الألغام الأرضية. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، حازت «الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية» ومنسقتها، جودي وليامز، على «جائزة نوبل للسلام».

بعد شهرين، وكما وعد «أكسوورثي» في السنة السابقة، تم التوقيع على اتفاقية حظر الألغام الأرضية في كندا. وكانت أستراليا وكمبوديا من بين الدول المائة والعشرين التي وقّعت على الاتفاقية في أوتاوا وذلك في ٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٧. وصف رئيس وزراء كندا «جين كريتيان» عملية التوقيع بأنها «فوز لقوى الخير في حياة البشر».

في الوقت الذي أنكبّ فيه على كتابة هذه الصفحات يكون مجموع عدد الدول الموقعة على الاتفاقية قد بلغ مائة وستاً وخمسين دولة. (ما يثير نفس الدرجة من الدهشة ولفت النظر هو قيام ائتلاف دولي مماثل مؤلّف من منظمات غير حكومية، وتمكّنه من الضغط من أجل إبرام اتفاقية يحظر بموجبها استخدام الذخائر العنقودية الشديدة الانفجار، وهو حظر بدا قبل سنوات قليلة فقط أنه من نسج الخيال). هناك حكومات دول مماطلة لا تزال ترفض التوقيع على اتفاقية حظر الألغام الأرضية، ومن بينها حكومات الصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا و.. الولايات المتحدة الأميركية.

١٣
حين تتهاوى الأسوار

«إنّ أهم لحظة هي تلك التي تحدّد مصير البلاد والشاه والثورة. إنها اللحظة التي يخرج فيها رجل الشرطة من موقع الحراسة ويتوجّه نحو رجل بجانب الحشد المتظاهر ويرفع صوته ويأمر الرجل بالذهاب إلى المنزل...

ثمة لحظة صمت. لا نعرف ما إذا كان الشرطي والرجل الواقف بجانب الحشد يدركان مسبقاً ما قد حصل. فالرجل لم يعد خائفاً، وهذه هي اللحظة التي تؤذن ببداية الثورة...

ليخفّف من غضب القادة العسكريين أصدر [الشاه] أمراً يقضي بإطلاق النار على سكان أصفهان، فردّ السكان بفورة مشتعلة من الغضب والكراهية. رغب في تهدئة الشعب فأعفى رئيس «السافاك» [البوليس السرّي] من مهامه، الأمر الذي أثار الرعب في دائرة «السافاك». ولتهدئة السافاك أذن الشاه لهم باعتقال أي شخص يرغبون في اعتقاله. وهكذا باتباعه أساليب القلب والانعطاف والتعرّج والالتواء أخذ شيئاً فشيئاً يقترب من الهاوية».

ـ ريتشارد كابوشينسكي، «الشاهنشاه»»
(Shah of Shahs)، حول ثورة إيران عام ١٩٧٩.

«في اللحظة التي يُحدث فيها أحدهم خرقاً في مكان ما، عندما يصرخ شخص: الأمبراطور أعزل، ومجرّد من رداء الحماية، تظهر الأمور على نحوٍ مختلف»

ـ فاتسلاف هافيل، «قوة الذين لا حَوْلَ لهم ولا قوّة»

(The Powr of the Power less) (1978)

مسائل تتعلق بالسلطة والنفوذ

«غالبا ما يقودنا ميلنا الطبيعي لوضع الممكن في خانة الماضي، إلى التغاضي عن تحرّكات معاصرينا الذين يتحدّون هذا النظام النمطي للأمور الذي يُفترض أنه لا يتزحزح؛ ويحقّقون ما يبدو للوهلة الأولة متعذّر التحقيق وبعيد الاحتمال».

ـ تشيسلاف ميلوش، ١٩٨٧

في ربيع عام ١٩٨٩ كانت حكومة المجر الشيوعية متلهّفة لكي تثبت مدى جدّية قراراتها المستحدثة في سبيل التحرير؛ وبالتالي نظّمت مناسبة لالتقاط الصور الفوتوغرافية. في ٢ أيار/مايو دعا المسؤولون الرسميون الصحفيين لمشاهدة عملية تفكيك قسم من السور الحديدي الفاصل بين المجر والغرب، مجتثّين بذلك الفجوة الرمزية والفعلية في «الستار الحديدي» الذي قسّم القارة الأوروبية طوال العقود الأربعة السابقة. أثارت هذه الخطوة حنق البلدان الشيوعية المتشدّدة المجاورة وبخاصّة ألمانيا الشرقية، ولكن لم يكن بوسعها القيام بشيء ووضع حدّ لما يجري.

كان يؤذن لمواطني دولة ألمانيا الشرقية المتّسمة بسياستها القمعية بالسفر إلى بلدان شيوعية أخرى في أوروبا الشرقية، فيما كان السفر إلى الدول الغربية الأخرى محظوراً عليهم. في الشهور التي أعقبت تفكيك ذلك السور الحديدي، استغل مئات الألوف من مواطني ألمانيا الشرقية قدوم العطلة الصيفية في المجر للتسلّل خفيةً عبر الحدود الفاصلة بين المجر والنمسا التي بات النفاذ من خلالها ممكناً؛ وبذلك أمّنوا لأنفسهم وسيلة للهروب من النظام الحاكم الذي أبقاهم حتى ذلك الوقت محتجزين تحت طائلة الموت.

برغم جميع المحظورات والمخاطر نظمت مجموعة مجرية رحلة جماعية عبر الحدود مع النمسا بحضور ٢٠ ألف شخص في ١٩ آب/أغسطس عام ١٩٨٩، متجاهلة بذلك صيحات السخط والنقمة من أفواه السلطات الحاكمة في برلين الشرقية. قَدِم أصحاب الإجازات الصيفية من مواطني ألمانيا الشرقية للتمتّع بالرحلة... وغادروا بلدهم خلسةً إلى الغرب بعد أن فرغوا من تناول الغداء. لم يكن بوسع القيادة الشيوعية

القيام بشيء حتى عندما تدفّق مئات الألوف من أفضل وألمع أبناء الوطن من البلاد باتجاه الغرب في الأسابيع التالية.

***

شكّل السيل البشري المتدفّق من ألمانيا الشرقية عبر المجر مشهداً دراماتيكياً بما فيه الكفاية. حتى أنه في غضون ذلك برزت مشكلة أكثر تعقيداً بالنسبة إلى النظام الحاكم في ألمانيا الشرقية تمثلت بخروج جماهير غفيرة إلى الشوارع في داخل الوطن وهم ينشدون: «نحن باقون هنا!». لم يكن هذا القول إعلاناً عن تقديم الولاء للسلطات بل المقصود منه كان: «نحن باقون لأننا قرّرنا أنه لا بدّ أن يتغيّر كل شيء في بلدنا». أولئك الذين هربوا عبر الحدود أحدثوا نوعاً من الضغط، يتمثّل في خلق مشاكل اقتصادية وسياسية على السواء. لكن أولئك الذين قرروا البقاء بعد انصراف الآخرين قاموا بذلك لأنهم عقدوا العزم على إحداث تغيير في بلدهم حتى يصبح بلداً جديراً بالعيش في النهاية.

تزايد قلق السلطات الحاكمة، وهذا ما لا يصعب على المرء فهمه. ومع هذا شعرت الحكومة أنها ما زالت تملك أفضل ورقة رابحة: العنف.

خلال صيف وخريف عام ١٩٨٩، اتّسعت رقعة الحركات الاحتجاجية أسبوعاً بعد أسبوع خاصة في «ليبزيغ» إحدى مدن الجنوب. بدأت الاحتجاجات على شكل قدّاس أسبوعي «لتلاوة الصلوات من أجل السلام» في إحدى الكنائس الواقعة في وسط المدينة والتي يعود تاريخ بنائها إلى القرن الثاني عشر وتدعى «نيكولاي كيرتشي».

وتحوّلت تلك اللقاءات الأسبوعية إلى احتجاجات ضخمة امتدت إلى خارج الكنيسة نفسها، وانطلقت مسيرات سلمية مساء كل يوم اثنين طالب المشاركون فيها بالتغيير. قامت السلطات الحاكمة بضرب واعتقال المحتجّين وبرغم ذلك تزايد حجم الحشود المشاركة في المسيرات الليلية يوم الأثنين أكثر فأكثر، فقرّرت السلطات الحاكمة حسم المسألة. وردت «رسالة إلى رئيس تحرير» صحيفة «ليبزيغ» المحلية

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر يعلن فيها كاتبها النيّة في التعامل بصراحة مع الاحتجاجات «إذا لزم الأمر، باستخدام أسلحتنا».

فُهِم ظاهرياً أنّ الرسالة وردت من مواطن مهتم بما يجري في البلد. لكن مواطني «ليبزيغ» كانوا مدركين تماماً أنّ كاتب الرسالة المزعوم لم يكن قارئاً عادياً للصحيفة. ففي الواقع تضمنّت الرسالة تحذيراً رسمياً باللجوء في المستقبل إلى سفك الدماء. وكان الغرض من الرسالة تحذير الناس من الخروج إلى الشوارع وترهيبهم. علم الجميع بأعمال العنف الدموية التي وقعت في «ساحة تيانانمين» في بكين قبل أربعة شهور فقط والتي سبق للسلطات الحاكمة في ألمانيا الشرقية ان أثنت عليها بشكل رسمي. لم يكن فحوى الرسالة تهديداً كاذباً أو خدعةً لتخويف الناس فقط.

بدأت تلاوة الصلوات في الكنيسة قبل انطلاق مسيرة الاحتجاج المُرتقَبة في وقت مبكر من مساء ٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٩، ووقفت ست عشرة شاحنة مزوّدة بميليشيات عمالية مسلّحة تنتظر في أحد الشوارع الرئيسة. كما انتشرت ألوف مؤلّفة من القوات الأمنية، وحُظّر على الصحفيين الأجانب دخول المدينة. (وكما رأى أحد كاتبي هذا الكتاب بأم عينه فإنه لم يكن ممكناً لأحد التسلّل غير المرغوب فيه إلى المدينة وعدم لفت انتباه السلطات إلا بضربة حظ. لم يتم ترحيل الكاتب من البلاد على أيدي البوليس السرّي إلا في وقتٍ لاحقٍ من تلك الليلة، أي بعد انتهاء المظاهرة). وتم إخلاء عنابر المستشفيات تحسباً لوقوع إصابات.

بدأ التهديد بدنوّ حدوث أعمال عنف، واعتقدت السلطات أنها قدّمت بذلك سبباً وجيهاً لبقاء الجميع في منازلهم. وعوضاً عن ذلك، تضاعف عدد الخارجين إلى الشارع ثلاثة أضعاف من ذي قبل، متحدين بذلك إطلاق النيران التي استُخدِمت وسيلةً للتهديد. (أمكن مشاهدة أحد القساوسة من مواطني «ليبزيغ» وهو يتجادل مع ابنته الصغرى في شقتة في ذلك اليوم، محاولاً منعها من الخروج والاشتراك في المسيرة التي كان من المتوقع أن تبدأ بعد ساعات قليلة. جادلها بالمنطق المبطّن، قاصداً القول إنه كان يسمح لنفسه بأن يموت لكنه لم يكن ليسمح لابنته بأن تعرّض نفسها لخطر الموت).

كان المتظاهرون الذين بلغ عددهم سبعين ألف شخص يسيرون باتجاه الطريق

الدائري الداخلي في «ليبزيغ» تلك الليلة، وهم يترقّبون بداية إطلاق النار، وراحوا ينشدون «لا للعنف!» حتى وهم يتأهّبون لسماع الطلقات النارية. وكما تم التأكيد عليه لاحقاً فقد وُزّعت الذخيرة الحية على الجماعات الأمنية.

وبعد ذلك حدث ما لم يكن في الحسبان إطلاقاً: لم يُسجّل حدوث أي واقعة من الوقائع المنتظرة. تراجعت الحكومة عن قرارها القاضي بإطلاق النار لأنه، في النهاية، باتت [السلطات] جدّ خائفة بسبب انعدام الخوف من قِبَل الجماهير المحتشدة، وأدركت أن الكلفة السياسية لإراقة دماء هذا الكمّ من الناس سوف تكون غالية جداً.

وشيئاً فشيئاً بدأت تتوضّح أبعاد هذا التحوّل في سياسة الحكومة فيما كان المحتجون منطلقين في المسيرة: لن يكون هناك أي إطلاق نار هذه الليلة. ولن يكون هناك أعمال تنكيل وضرب أو اعتقالات كما كان يحدث من قبل. بدا أنّ النظام الحاكم المنيع والمسلّح جيداً قد تراجع في اللحظة الأخيرة لأن الحشود المتجمّعة غير المسلّحة لم تتراجع. وخير وصف لما حصل يُختصر في عنوان الفيلم الوثائقي الذي تناول أحداث ذلك اليوم والذي عُرض عام ٢٠٠٩: «معجزة ليبزيغ».

قدّم المتظاهرون الزهور إلى الميليشيات الرسمية المسلّحة وأخذوا يدردشون مع أفرادها الذين كان من المتوقّع منهم قبل دقائق معدودة فقط أن يقوموا بمجزرة لم يشهد التاريخ مثلها. هذه القفزة المجيدة من قمة الإثارة والخوف إلى ما هو العكس، والتي حدثت على نحوٍ يدعو للعجب، كانت بمثابة إحدى أكثر اللحظات الاستثنائية في سنة استثنائية. أما «آنيت كايسنر»، عاملةِ الاستقبال في أحد الفنادق والتي كانت ممن شاركوا في المظاهرة فتذكّرت فيما بعد ما جرى وقالت: «شعرت بأنني أحلّق في الأجواء. كان أروع يوم مرّ في حياتي. في تلك اللحظة أدركنا جميعاً أنه لا مكان للتراجع عن قرارنا المتّخذ. كان يوم الثالث من تشرين الأول/أكتوبر يوماً عظيماً أي يوم توحّدت ألمانيا الشرقية والغربية بعد سنة واحدة وهو اليوم الذي شهد زوال دولة ألمانيا الشرقية. لكن التاسع من تشرين الأول/أكتوبر كان بالفعل يوماً مميزاً».

سقط جدار برلين بعد شهر بالضبط أي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٩. وأصبح النصر الذي حققته «ليبزيغ» نصراً لألمانيا الشرقية كلّها، وبالتالي نصراً لعالم

متغيّر. ففي غضون سنة بعد ذلك النصر توحّدت ألمانيا، وبهذا التوحيد تغيّر وجه أوروبا بشكلٍ جذري.

جرت جميع التغيّرات الدراماتيكية التي اجتاحت أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، لا بفضل القوّتين العظميّين بل بفضل الناس العاديين. يناقش هذه النقطة «تيموتي غارتون آش»، وهو شاهد عيان على الثورات وأحد مؤلفي كتاب «المقاومة المدنية وسياسة القوى» (Civil Resistance and Power Politics) فيقول إنّ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة غيّرتا مجرى التاريخ في تلك السنة، والسبب الرئيسي لذلك يعود إلى ما لم تقوما به، ويضيف: «وتراجع العملاقان لأنهما، إلى حدّ ما، قلّلا من شأن أهمية التحركات التي قام بها أناس غير ذي شأن في بلدان صغيرة».

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٩، اتخذ سبعون ألف شخص القرار بالخروج إلى الشارع وهم يعرفون جيداً أنّ نصيبهم قد يكون الإصابة بالرصاص أو القتل. لقد فرضت شجاعة أولئك الناس بالقوة على السلطات التراجع والتقهقر، وهذا أمر لم يكن وارداً على الإطلاق من قبل.

الترياق

لقد نزعت عني مشاعر الخوف ؛ نقطة على السطر. لقد تناولنا الترياق. فالخوف الذي سمّمنا طوال حياتنا ببطء ولكن بشكل مؤكّد هو مثل سمّ الأفاعي الذي لطالما نُفث منذ الأزل وقام بمهمته على أكمل وجه: الفتك بالناس. لكنّ الحرية، التي احتضنّاها بنهم، قضت على الخوف خلال سنوات قليلة.. ما عساهم يفعلون بنا في المستقبل البعيد؟ أفترض أنهم سوف يقضون علينا. لكننا أصبحنا الآن أحراراً، ولا يمكنهم أن يسلبوا منّا حريتنا.

ـ ألكسندر كاباكوف، شباط/فبراير، ١٩٩١، قبل ستة أشهر من

إحباط محتجين غير مسلّحين حركة انقلابية شيوعية متشدّدة

في شهر آب/أغسطس عام ١٩٦٨، عندما اجتاحت الدبابات الروسية تشيكوسلوفاكيا للقضاء على «ربيع براغ»، أي عملية تحرير الإصلاحات من قِبَل

الحكومة التشيكية، ظلّ المواطنون الروس صامتين في الغالب إزاء الجرائم التي كانت ترتكبها دولتهم. في براغ قامت جماهير غفيرة بالاحتجاج على هذا العمل العدواني؛ بالمقابل لم يحتج أحد في موسكو.

كانت «ناتاليا غوربانيفسكايا» وهي شاعرة روسية في سن الثانية والعشرين، وواحدة من المحتجين على تحرك الجيوش الروسية المسلّحة، في عداد سبعة أفراد فقط قاموا بحركة احتجاجية في الساحة الحمراء في موسكو وذلك في ٢٥ آب/ أغسطس عام ١٩٦٨. زُجّ بهم جميعاً في السجن وأُرسلوا إلى معتقلات العمل القسري، أو كما كان نصيب غوربانيفسكايا، أودعوا في إحدى مصحات الأمراض النفسية المخصّصة للسجناء مدى الحياة.

بدا حينذاك أنّ أولئك الأفراد السبعة لم يهزّوا ولو قليلاً قوة وجبروت الاتحاد السوفياتي. لكن، وكما تنبأ حينئذٍ أحد المنشقين عن النظام، «أناتولي ياكوبسون»، قائلاً إن تأثير احتجاج «الساحة الحمراء» سوف يكون أبعد بكثير من جمعه الصغير؛ وفي كتاب «الساحة الحمراء في وقت الظهيرة» (Red Square at Noon) الذي نُشر في الخارج، وفيه وصف لحركة الاحتجاج الصغيرة والشجاعة في ذلك اليوم، كتب يقول: «جميع الذين يسعون إلى الحرية في بلادنا سمعوا بأمر المظاهرة؛ وكذلك فعل شعب تشيكوسلوفاكيا؛ وكذلك فعل البشر على العموم. لا نبالغ إذا وصفنا تظاهرة الخامس والعشرين من آب/أغسطس بأنها حدث مهم جداً».

ثبتت صحة قول «ياكوبسون». كانت غوربانيفسكايا وزملاؤها قدوة للآخرين. في السنوات اللاحقة أصبح عدد الروس المحتجين على سياسة القمع التي تتبعها حكومة بلادهم سبعين بعد أن كان العدد سبعة. والسبعون محتجاً أصبحوا سبعمائة محتج وهؤلاء أصبحوا سبعة آلاف محتج وكبر العدد ليصبح سبعين ألفاً وأكثر.

***

في غضون ذلك، عجز بعض قادة البلاد من الشيوعيين عن استيعاب مدى أهمية ما حدث من تغيير كبير في البلاد خلال تلك السنوات. حدثت بداية هذا التغيير في الساعات الأولى من يوم الاثنين في ١٩ آب/أغسطس عام ١٩٩١، أي بعد ثلاثة

وعشرين عاماً على حركة الاحتجاج الصغيرة التي قامت بها غوربانيفسكايا؛ فقد قام أعضاء في المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الحاكم بانقلاب وأعلنوا أنه قد تمّت إزاحة الزعيم الإصلاحي «ميخائيل غورباتشوف» من منصبه «لأسباب صحية». كان غورباتشوف محتجزاً في حبس انفرادي في فيلا في بلاد القرم كان يمتلكها ويقضي فيها العطل، ونشر منظّمو الانقلاب الدبابات في شوارع موسكو للقضاء على أي أمل في إحداث تغيير جديد.

كان المسؤولون السياسيون في الغرب على اقتناع بأنّ ما حصل يعني أنّ جميع الإصلاحات التي قام بها غورباتشوف أصبحت في خبر كان. حتى إنّ بعضاً منهم بدأ يتعاون مع قادة الانقلاب. لكن المواطنين العاديين من الروس اتخذوا قراراً مختلفاً تماماً. تجمّعت الجماهير للاحتجاج على الاستيلاء على السلطة غير المرغوب فيه. وقد أعلنت إحدى الصحف الواسعة الانتشار والتي كانت تصدر بشكل غير قانوني: «لا يكون الانقلاب فاعلاً إلا إذا كنا خائفين». هدّد محافظ لينينغراد بإخضاع مؤيدي الانقلاب في المدينة إلى المحاكمة «كما حوكم النازيون في نورمبورغ»؛ (كانت خدعة لكنها أحدثت أثراً إيجابياً). لم يعد الخوف هو السائد والمسيطر. فكما ناقش الكاتب الكسندر كاباكوف قبل بضعة أشهر لصالح هذه النقطة، لقد «تناول» الكثير من المواطنين في روسيا «الترياق» حقاً. بذل الذين خطّطوا للانقلاب ما بوسعهم للتستّر على الأمور الجارية وإحكام السيطرة على البلاد حتى عندما خرجت جموع غفيرة من المواطنين إلى الشارع للدفاع عن التغييرات التي أُنجزت وللضغط من أجل إحداث المزيد منها. أعادت المحطة التلفزيونية الرسمية عرض رقصة باليه لتشايكوفسكي مرات عديدة، ومن الظاهر أنها عُرضت لتكون بمثابة مسكّن سياسي. (عقّب أحد المسؤولين العسكريين لاحقاً على الأمر متذمراً: « أيعقل أن يحدث مثل هذا الأمر في أي بلد متمدن؛ أي أن يستولي الجيش على السلطة وأن يكون كل ما يتلقاه الشعب هو عرض «بحيرة البجع»؟).

تزايد عدد الجماهير المحتجة أكثر فأكثر. وفي يوم الثلاثاء ٢٠ آب/أغسطس، ولم تكد تمضي أربع وعشرون ساعة على بداية الانقلاب، تجمّع ١٠٠ ألف شخص في وسط العاصمة موسكو. كانوا جميعاً مستعدين لمقاومة الدبابات ولو على حساب

حياتهم. انحازت بعض الفرق من الجنود إلى جانب المحتجين حيث عوملوا كأبطال. («لا، عن جد»، هذا ما قاله أحد الجنود بينما كانت أمرأة مسنّة تلحّ عليه لتناول فطيرة أخرى صنعتها في المنزل. وهذه المرأة، كغيرها من النساء، أحضرت من منزلها تلك الفطائر لكي تكون بمثابة تقدمة سلمية للمجندين اليافعين. أضاف المجنّد: «لا أستطيع تناول المزيد»).

كان قادة الانقلاب مستعدين لاستخدام وسائل العنف القاتلة إذا لزم الأمر. وليلة الثلاثاء لقي ثلاثة أشخاص حتفهم بالرصاص، وتحت عجلات الآليات العسكرية. وبرغم ذلك كله رفضت الحشود المتجمعة أن تتراجع. وعوضاً عن ذلك تمكّنت الحشود من محاصرة حاملات الجند المصفحة بالأوتوبوسات الكهربائية وشاحنة تنظيف الشوارع، فلاذ الجنود المحاصَرون بالفرار.

فيما بعد وصف أحد الموظفين في لجنة الأمن السوفياتية (KGB) وأحد الذين أمضوا تلك الليلة في مقر الشرطة السرية في وسط موسكو الحالة النفسية السائدة هناك. أولئك الذين كانوا من قبل مصمّمين للغاية على قمع جميع الحريات، أدركوا شيئاً فشيئاً أنهم هم، وليس من يقف في وجه النظام الحاكم، الذين سوف يخسرون، على الرغم من جميع الوسائل المتاحة لهم من مسدسات ودبابات. وكما قال حرفياً: «الكثيرون منهم، وبخاصة ممّن كانوا راضين جداً وسعداء في البداية، بدوا مكتئبين، وكانت عيونهم تعكس شعورهم بدنوّ حدوث الآتي الأعظم، تماماً كما يفعل الكلب قبل حدوث زلزال مدمّر. فالكلاب تعرف من طريق الحدس أن هناك أمراً سيئاً للغاية سيحصل قريباً لكنها لا تستطيع تحديده تماماً».

وسرعان ما انجلت الأمور وتبين أن الأحوال قد ساءت إلى حدّ كبير بالنسبة إلى رجال السلاح. فقُبيْلَ ظهيرة يوم الأربعاء في ٢١ آب/أغسطس، تكدّست سيارات الليموزين بمخططي الانقلاب استعداداً للتوجّه إلى المطار. قضي على الانقلاب تماماً في أقل من ثلاثة أيام لأنّ الآلاف المؤلّفة من المحتجين السلميين كانوا مستعدين للمجازفة بحياتهم لإفشال الانقلاب.

من باب الإشارة إلى العرض المتواصل لرقصة البالية «بحيرة البجع»، فقد انتشر شعار بعد الإطاحة بالانقلاب يبدو فيه الجنرال ديمتري يازوف، وزير الداخلية السابق

وأحد الذين خططوا للانقلاب، مرتدياً بذلة رقص الباليه؛ وتظهر فقاعته الكلامية وهي تدعو الجميع إلى الرقص بالقول: «هيا فليرقص الجميع!». لكن الشعب الروسي امتنع عن مرافقة موسيقاه بالرقص. بعد أربعة أشهر على فشل الانقلاب زال الاتحاد السوفياتي الأحادي الحزب من الوجود بعد أن ظل قائماً، بفضل دباباته وسياسة القمع التي اعتمدها، على مدى سبعين عاماً.

١٣
قوّة الفرد

«في الانهيار الثلجي لا تشعر أي ندفة ثلج بأنها هي المسؤولة».

ـ ستانيسلاف ليش

أبطال غير مرغوب فيهم

أنقذ الدبلوماسي السويدي «راوول وولنبورغ» مئات الألوف من اليهود في العاصمة المجرية، بودابست، خلال الحرب العالمية الثانية قبل أن يلقي الروس القبض عليه (ادّعوا أنه جاسوس)، ويختفي عن الأنظار. بات اسمه معروفاً، ونال الثناء الكبير على الصعيد العالمي على مدى عقود بسبب أعماله البطولية.

«كارل لوتز» دبلوماسي سويسري؛ أسهم أيضاً في إنقاذ مئات الألوف من اليهود في بودابست وواجه مخاطر جمّة في سبيل عمله هذا. قلّما يُذكر اسمه، وتم تجاهله واستبعاده طوال حياته.

ما قام به لوتز من جهود لإنقاذ حياة الآخرين كان أمراً يثير الدهشة والإعجاب. أنشأ لوتز دائرة هجرة وهمية باسم «المفوضية السويسرية»، وأمر بإحضار لوحة تذكارية نحاسية نُقش عليها هذا الاسم بطريقة جذابة. افتتح عشرات البيوت الآمنة وقد زعم أنّ كل بيت من هذه البيوت هو أحد مرافق البعثة الدبلوماسية السويسرية وبالتالي، هو ملك الدولة السويسرية ويتمتع أصحابه بالحصانة الدبلوماسية. أما مقرّ الدائرة الوهمية المُستحدَثة فكان عبارة عن بيت زجاجي يقع في شارع «فاداز ٢٩» في بودابست، وعُرف «بالبيت الزجاجي» لأنه كان محجوباً بشكل كامل تقريباً عن الرؤية لكثرة نوافذه الزجاجية.

وافق الألمان، على مضض، على الاعتراف «برسائل حماية» لليهود في المجر قدّمها لوتز وعددها ٨ آلاف رسالة. ولكن بالنسبة إلى لوتز لم يكن هذا العدد كافياً. حرّف المعنى الوارد في الاتفاقية عن عمد، أي أنه أوّل المعنى للإشارة إلى أنه قصد أنّ المعنيين بهذه الرسائل هم عائلات وليس أفراداً فقط. وطلب إلى طاقم عمله في الخفاء إصدار رسائل أكثر بكثير من الرسائل التي خُوّل سلطة إصدارها والبالغ عددها ٨ آلاف رسالة حتى وصل عددها إلى ١٠٠ ألف رسالة حماية لأن هذا العدد يوازي عدد اليهود الذين رغب النازيون في ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال. هناك وصف للمشهد خارج «البيت الزجاجي» في أواخر عام ١٩٤٤ جاء على لسان شاهد عيان؛ وقد ورد وصفه هذا في سيرة لوتز «الدبلوماسية الخطرة» (Dangerous Diplomacy)

التي كتبها «ثيو تشووي» على النحو التالي: «يصطف الناس بالألوف للحصول على الورقة الأعجوبة. وهي أعجوبة بالفعل... فكلّ ورقة تعني خلاص كائن بشري». وباتباعه هذه الطريقة أنقذ لوتز ٦٠٠ ألف يهودي، وهو عدد يثير الدهشة لضخامته.

تعاون وولنبورغ ولوتز عن كثب وأوجه الشبه بين عملهما بدت واضحة تماماً. ففي الواقع شجّع لوتز وولنبورغ على الشروع في العمل مثله على إنقاذ الناس. بعد وصول الدبلوماسي السويدي إلى بودابست في شهر تموز/يوليو عام ١٩٤٤ بوقت قصير، لم يكن هناك سوى لوتز الذي أوضح له الحجم الكبير للأزمة وكم كانت الحاجة ملحة لإنقاذ أرواح الألوف من الناس.

لكن الفروقات بينهما فيما يختص بسمعة كل منهما كانت بدورها لافتة للنظر. أما وولنبورغ الذي اعتقله الروس عام ١٩٤٥ والذي يبدو انه اختفى في أحد معسكرات العمل [معسكر خاص بالمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة] في سيبيريا، فكان من البديهي أن ينضم إلى قافلة المرشحين المقبولين من الأبطال الوطنيين، وبخاصة لأن الغموض المحيط باختفائه وتاريخ وفاته المجهول أسهما في تركيب قصة أسطورية واسعة النطاق تحمل اسمه.

بالمقابل، أمر رؤساء لوتز بفتح تحقيق معه عندما عاد إلى الوطن عام ١٩٤٥ بشأن السبب الذي دعاه إلى مخالفة الأوامر بإنقاذه ذلك العدد الكبير من الناس فيما لم يُبلَّغ بأي تعليمات للقيام بهذا العمل. برّأه القاضي؛ حتى إن هذا الأخير وبّخ الحكومة بسبب فتحها ذلك التحقيق. أُذن له البقاء في منصبه في السلك الدبلوماسي؛ لكنه على الأقل لم يتلقَّ أي اعتذار رسمي طوال عمره.

لم يكن المسؤولون في سويسرا وحدهم الذين لم يسرّهم ما قام به لوتز في زمن الحرب. إذ كانت سويسرا، الدولة المحايدة، مسؤولة عن تمثيل مصالح بريطانيا في بودابست المحتلة. وجهت الحكومة البريطانية تأنيباً شديد اللهجة إلى لوتز بسبب صلابة رأيه فيما يتعلق بانقاذ أرواح اليهود. وقد شدّد أحد الدبلوماسيين البريطانيين من خلال تعليماته الموجهة إلى لوتز على وجوب عدم إنقاذ هذا العدد الكبير من الناس (لأن ذلك سيكون عنصراً ضاغطاً على السياسة التي تتبعها بريطانيا بشأن الهجرة)؛ وفي تعليماته الخطية تلك بدت حدّة غضبه واضحة باستخدامه التوكيد

مرتين في مذكرة خطية أرسلها له عام ١٩٤٤، أي «في عز أيام» المحرقة اليهودي، على الشكل التالي: «٥٠٠٠ = خمسة آلاف فرد وليس عائلة(!)»

توفي لوتز من دون ذكر اسمه، في العام ١٩٧٥. لكن بعد عشرين سنة على وفاته وخمسين سنة على قيامه بذلك العمل الشجاع الذي لم يكافئه أحد عليه، اعتُبر في مصاف الأبطال. وفي عام ١٩٩٥، أشادت الحكومة السويسرية بذكر هذا الدبلوماسي المتمرّد وصرّحت بأنه أحد المواطنين الذين لم تشهد البلاد في تاريخها مثيلاً لهم.

***

«ثمّة أمور كثيرة كان بوسعنا القيام بها لإنقاذ يهود أوروبا قبل الحرب. وثمّة أمور كثيرة كان بوسعنا القيام بها في بداية الحرب. وما تزال هناك أمور كثيرة بوسعنا القيام بها في وقتنا الحاضر، أمور من شأنها أن تنعش حياة بعض الناس وأن تنعش آمال كثيرين... ثمة من يقول إن الرئيس لا يستطيع المجازفة [السماح للاجئين من اليهود بالدخول إلى الولايات المتحدة] قبل العملية الانتخابية. أعتقد أنها إهانة موجّهة إلى الشعب الأميركي... إنها مسألة شجاعة وصدق وإخلاص وحسن نية».

ـ أي. ف. ستون في «الأمة» (The Nation)، ١٠ حزيران/يونيو، ١٩٤٤

وصل «فاريان فراي» الصحفي الأميركي إلى مرفأ مرسيليا في فرنسا عام ١٩٤٠ وكان في سن الثانية والثلاثين. جاء بصفته مندوباً من قِبَل ما أصبحت تُعرف لاحقاً بـ«لجنة الإنقاذ الدولية»، وكانت مهمته مساعدة الفارّين من قبضة النازيين على بلوغ برّ الأمان. في الولايات المتحدة كانت إنجازات فراي جدّ مؤثرة إلى حد أنها أثارت خشية حكومة الولايات المتحدة. في البدء تمكّن فراي من إعداد «تأشيرات زيارة طارئة» لأولئك الذين ساعدهم على الهروب عبر جبال البيرينيه إلى خارج الأراضي الفرنسية التي كان يحتلها النازيون، والعبور إلى إسبانيا والبرتغال، والانطلاق من هناك لعبور المحيط الأطلسي. ولكن حسبما تذكر شيلا أيزنبورغ في كتابها «بطل منا وفينا» (A Hero of Our Own) فإنّ هذا التحرّك لم يدم طويلاً. ففي عام ١٩٤١ أُعفي «حيرام بنغهام الرابع» نائب القنصل في مرسيليا من منصبه لتأييده

ما قام به فراي ولمساعدته على إعداد التأشيرات. أما «بريكنريدج لونغ» مساعد وزير الدولة والذي كان مسؤولاً عن قضايا الهجرة فطلب من المسؤولين «وضع كل عائق في الطريق» كي يتم تأجيل وتأجيل وتأجيل منح التأشيرات. فضّل لونغ اتباع سياسة «أميركا للأميركيين». فالأمر الذي لم يرغب المسؤولون الرسميون فيه إطلاقاً هو أن يقوم شخص متطفّل مثل فراي بمساعدة أعداد كبيرة من الناس على الحصول على فرصة لبلوغ الشطآن الأميركية سواء كان أو لم يكن بحوزتهم تأشيرات دخول ووثائق ثبوتية.

في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٤١ أمرت قنصلية الولايات المتحدة فراي بمغادرة فرنسا من دون رجعة. وأبلغ بأنه لن يجدَّد جواز سفره المنتهية صلاحيته إلا بعد عودته إلى الولايات المتحدة. وعندما وصل فراي إلى موطنه، لم يؤذن له بحيازة جواز سفر جديد وأُخضعت رسائله البريدية للمراقبة.

لم ينل فاريان فراي تقديراً رسمياً على خدماته وأعماله حتى حين وفاته عام ١٩٦٧. وبعد ثلاثة عقود على وفاته كرِّم فراي في ذكرى المحرقة اليهودية في إسرائيل. في تلك المناسبة أقرّ وزير الخارجية الأميركية، وارن كريستوفر، بأبسط ما يمكن قوله: «لم تلقَ أعماله البطولية ما كانت تستحقه من دعم».

«أمور عادية»

كانت «روندا» دولة الإخفاقات على مستويات عدّة... كانت مصدر إخفاق للديمقراطيات الغربية التي عجزت عن التدخل والحيلولة دون حدوث الكارثة عندما توافرت الأدلّة. وكانت مصدر إخفاق للولايات المتحدة لأنها لم تسمّ الإبادة الجماعية بهذا الاسم بل أطلقت عليها أسماء مخفّفة. وكانت مصدر إخفاق للأمم المتحدة لعدم الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بصفتها هيئة تصلح ذات البين.

جميع هذه الإخفاقات تتلخّص بإخفاق الكلمات. وهذا ما أرغب في قوله لك: الكلمات هي أكثر الأسلحة الفتّاكة تأثيراً في ترسانة الأسلحة البشرية. ولكن يمكن أن تكون أيضاً أدوات فاعلة للحياة... ها أنا اليوم مقتنع بأن ما من شيء أنقذ أولئك

الأشخاص في فندقي والبالغ عددهم ١٢٦٨ شخصاً سوى الكلمات؛ لا المشروب ولا المال ولا الأمم المتحدة، بل مجرّد كلمات عادية موجّهة ضد الظلم».

ـ بول روسيساباغينا، مدير فندق «ميل كولينز» في روندا، عام ١٩٩٤

كتب الفيلسوف «إدموند بيرك» الذي عاش في القرن الثامن ما يلي: «كل ما يلزم لانتصار الشر هو انكفاء الأخيار عن التحرّك». وقد ثبتت صحة قوله هذا في روندا. عندما ارتُكِبت إبادة جماعية متعمّدة ومنسّقة جيداً في نيسان/أبريل عام ١٩٩٤، لم يحرّك ساسة العالم ساكناً. ذلك الإخفاق مكّن الشر من الانتصار. فقد ارتكب المتطرّفون من قبيلة «هوتو» مجزرة بحق ٨٠٠ ألف شخص من قبيلة «توتسي»، ومن أفراد في قبيلة الهوتو ممن كانوا يتمتعون باستقلالية الرأي، في أقل من ثلاثة أشهر فقط؛ حصل كل ذلك بينما أشاحت حكومات الدول القوية والنافذة بوجهها بعيداً.

أنقذ شخص روندي وحده ومن غير مساعدة أحد ١٢٦٨ رجلاً وامرأة وطفلاً من براثن السفاكين من قبيلة الهوتو خلال تلك الشهور. لقد تحدّى بول روسيساباغينا، مدير فندق «ميل كولينز» والذي سُردت قصته فيما بعد في الفيلم السينمائي (اوتيل روندا) السفاكين مرات أكثر من أن تعدّ؛ وفي كل مرة كان يعرّض حياته للخطر. على الرغم من جميع المخاطر أصرّ روسيسباغينا في مذكراته الشخصية «رجل عادي» (An Ordinary Man) على القول: «لم يتميّز ما قمت به بالبطولة الخارقة... قمت بما اعتقدته من ضمن الأمور العادية التي قد يقوم بها أي رجل عادي».

لم تكن العزيمة الدولية على قدر شجاعة روسيساباغينا وآخرين أمثاله. وعوضاً عن ذلك، قُمع الأجانب الذين رغبوا في معالجة المشكلة القائمة مراراً. قبل ثلاثة شهور من بدء الإبادة الجماعية، علم آمر القوة الكندية التابعة للأمم المتحدة في روندا ويُدعى روميو دالير بوجود مخابئ عسكرية سرية وقوائم بأسماء أشخاص يُخطّط لقتلهم في عاصمة روندا، كيغالي. أرسل دالير برقية إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك يخبر رؤساءه فيها بعزمه على مصادرة الأسلحة ليقطع بذلك دابر المؤامرة الدموية التي كان يُخطّط لها سرّا، وختم رسالته التي أرسلها في ١١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٤ بنبرة متفائلة: حيثما توجد الإرادة يوجد السبيل. لننطلق في المهمة!».

انتفى في نيويورك وجود الإرادة والسبيل، فمُنع دالير من التصرّف. واحتج على قرار المنع فوُجّه إليه انتقاد قاسي اللهجة.

عندما بدأت أعمال القتل الجماعية، لم يتفاجأ أولئك الذين كانوا أكثر المهتمين لأمر روندا. فقد كتبت الناشطة الروندية «مونيك موجاوا ماريا» عن احتمال حدوث كارثة متمثّلة «بعملية فورية محضّر لها جيداً». جاء تحذيرها هذا قبل ارتكاب الإبادة الجماعية. أقفلت موجاوا ماريا الخط بوجه صديقتها «أليسون دي فورغيه» العاملة في منظمة «هيومان رايتس ووتش» حين قرع السفّاكون بابها في اليوم الأول للإبادة الجماعية. قالت لـ دي فورغيه (التي كتبت فيما بعد «لا تترك أحداً ليروي الحكاية» Leave None to Tell the Story وفيها وصف كامل للإبادة الجماعية): «أرجوك اهتمي بأولادي. لا أريدك أن تستمعي إلى ما يجري هنا». نجت «موجاوا ماريا بأعجوبة بعد اختبائها على السطح، وهي ذاتها المرأة التي التقت بالرئيس كلينتون قبل بداية الإبادة الجماعية بأربعة أشهرٍ حين قال لها: «شجاعتك مصدر إلهام لنا جميعاً». هربت من روندا لتحكي قصتها وقصة الإبادة الجماعية التي بدأت أهوالها تتكشّف للعيان شيئاً فشيئاً. لكن رجال السياسة صمّوا آذانهم. ولقد دقت بعض المنظمات الإنسانية التي تتمتع بموقع نفوذٍ فعلي مثل «أوكسفام» و«أطباء بلا حدود» ناقوس الخطر. ومع ذلك كله ظل رجال السياسة مُعْرِضين عن سماع النداءات الداعية إلى التحرّك لإيقاف ما يجري.

حتى إن الحكومات النافذة وبّخت أعضاء الدول الأقل شأناً في مجلس الأمن مثل تشيكيا ونيوزيلندا، لأن مندوبيها أثاروا سخط أعضاء الدول الكبرى برفع الصوت عالياً احتجاجاً على ما يجري في روندا. فقد أسرّ سفير بريطانيا إلى زميله التشيكي بالقول: إذا وصف مجلس الأمن ما يجري في روندا بالإبادة الجماعية فسيصبح هذا المجلس «أضحوكة». وكما وصفت «سامنتا باور» حقيقة ما جرى في كتابها الفائز بجائزة بولتزر «مشكلة من الجحيم» (A Problem From Hell)، فإن إدارة الولايات المتحدة منعت مسؤوليها الرسميين من الاعتراف بأن ما يجري هو إبادة جماعية وإلا كانت ستجد نفسها مضطرة لإنقاذ الأرواح البشرية. بدأت وزارة الخارجية الأميركية «بإدارة اللعبة لمدة شهرين لتحاشي كلمة إبادة»، كما جاء على لسان باور. أما فرنسا

فقد مضت إلى أبعد من ذلك باستضافتها رجال سياسة كانوا هم أنفسهم مسؤولين عن الجرائم الجماعية.

شكّلت إذاعة «الهوتو» التي كانت تبث الكراهية في النفوس جزءاً رئيسياً من عملية التخطيط للإبادة الجماعية، إذ كانت برامجها الإذاعية توجّه القتلة وقت حدوث الإبادة فعلياً وتحثّهم على قتل أفراد التوتسي ناعتة إياهم «بالصراصير». هناك إقرار عام بأنّ تعليق بث تلك البرامج، لو حصل، لكان بمثابة إشارة هامة وفاعلة؛ لو علّق بث تلك البرامج لتم إنقاذ أرواح كثير من الناس. بيد أنّ وزارة الدفاع الأميركية أصدرت مرسوماً في مذكرة أعدّتها بعد مرور شهر على الإبادة الجماعية يقضي بأنّ تعليق الإذاعة سيكلّف غالياً؛ كانت الكلفة ستبلغ ٨٥٠٠ دولار أميركي في الساعة. واعتُبر هذا السعر باهظاً لقاء عملية إنقاذ مُحتمَلة لبضع مئات الألوف من الأرواح البشرية.

متسلحاً بشجاعته وكلماته ليس إلا، أنقذ روسيساباغينا حياة كثير من البشر، كما عرّض عدد لا يُحصى من مواطني روندا حياتهم للخطر لإنقاذ الأصدقاء والجيران. فكل عمل بالمعروف كان سيكلف المنقذ حياته، هذا أذا كُشِف أمره. كما أنقذ دالير وقوته الصغيرة التابعة للأمم المتحدة حياة أشخاص أيضاً مع أنه لم يتلقَّ الدعم من نيويورك. هذا المنقذ الذي أثنى عليه مواطنو روندا أصيب بانهيار عصبي بعد بضع سنوات بسبب ما اختبر من ويلات. (كتب لاحقاً مذكراته الشخصية التي أهلّته للفوز بجائزة، وعنوانها: صافح الشيطان: إخفاق الإنسانية في روندا Shake Hands with the Devil: The Failure of Humanit in Rwanda).

وكما حدث في تجربة «ميلغرام» قبل ثلاثين عاماً (التي تخلّلتها صدمات كهربائية وعزيمة أخلاقية كما تمت الإشارة إليه في الفصل السابع) وإن اختلفت الطريقة، بدا أولئك الذين كان يتوجّب عليهم، أكثر من غيرهم، أن يشعروا بالذنب من فرط إخفاقهم في التحرّك لنجدة الغير، متلهفين لوضع الملامة على الغير. قدّم الرئيس «بيل كلينتون» شبه اعتذار عن إصرار حكومة بلاده على غضّ الطرف عما كانت روندا تمرّ به من بلاء وعناء. وقد فسّر عبارة «تسقط المسؤولية هنا وتنتهي عند هذا الحد» بطريقة مثيرة للاهتمام؛ لم يحمّل نفسه مسؤولية الإخفاقات بل حوّل الملامة إلى «الأشخاص الذين كانوا يُحضِّرون لي هذه القرارات»، كما قال.

تسمية الشرّ باسمه

كانت البداية في عام ١٩٢١ بمحاكمة الشاب الأرمني «سوغومون تهليريان» الذي لوحق قضائياً لاغتياله وزير الداخلية التركي طلعت باشا. أما «رافاييل ليمكين»، طالب الحقوق البولندي ـ اليهودي، الذي كان عمره واحداً وعشرين عاماً، فلم يستطع أن يستوعب سبب ملاحقة «تهليريان» قضائياً فيما لم يكن بالإمكان ملاحقة وزير الداخلية التركي الذي كان مسؤولاً عن وفاة مئات الألوف من المدنيين الأرمن في مسيرات قسرية ومجازر حدثت في العام ١٩١٥. سأل «ليمكين» أستاذه الذي كان يعلّمه مادة القانون لماذا يُعدّ شخص ما مجرماً إذا أقدم «على قتل شخص واحد بينما لا يُعدّ مجرماً من افترى عليه وظلمه ومن قتل أكثر من مليون إنسان». ختم ليمكين كلامه بالقول: «هذا أمر يتّصف بالتناقض، ليس فيه شيء من المنطق». بعد عشرين سنة، عندما بدأ هتلر حملته القائمة على الإبادة والإفناء، بدا جلياً أن الحاجة كانت تستدعي معالجة الفكرة التي تقوم على قتل شعوب بكاملها من دون عواقب، بأسرع ما يمكن. (أشار هتلر نفسه إلى زملائه بالقول إنه يسهل على المرء أن يفلت من العقاب في حال ارتكابه جرائم قتل جماعية. وتساءل: «من يتذكّر الأرمن الآن؟»).

في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد شهر على اجتياح هتلر لبولندا، فرّ «ليمكين» من بولندا إلى السويد. وبعد سنتين وصل إلى الولايات المتحدة واحترف مهنة التدريس في جامعة «ديوك» في كارولينا الشمالية. بينما كان هناك، عمل على بلورة أفكار ظلت تقضّ مضجعه لعقدين من الزمن. في عام ١٩٤٣ نشر رسالة تتألف من سبعمائة صفحة عنوانها «حكم دول المحور في أوروبا»، تحدث فيها عن آلة القتل التي استخدمها هتلر في أوروبا الشرقية، وتضمّنت الرسالة أيضاً اقتراحات لإصلاح الخطأ. رأى ليمكين أنه من الضروري استنباط اسم مفرد ينطبع في الذاكرة يعرّف عن الجريمة التي لم يكن قد أطلق عليها اسم بعد. فكلمة «جريمة قتل» (homicide) تصف قتل أفراد. وكلمة «قتل الوليد» (infanticide) تشير إلى قتل أطفال. اقترح ليمكين كلمة جديدة وهي «genocide» وتعني في العربية إبادة عرقية أو جماعية وقد استقاها من الكلمة اليونانية «genos» التي ترمز إلى العرق أو القبيلة.

وسرعان ما ترسّخت هذه المفردة في الذاكرة. بيد أنه، حتى بعد عام ١٩٤٥، رفضت حكومات دول كثيرة تقبّل الفكرة القائلة بوجوب تجريم مرتكبي أعمال الإبادة العرقية. لكن ليمكين استمر وحيداً في خوض صراع ديبلوماسي بصرامة وعناء، من أجل ذلك الهدف الذي استحوذ عليه كلياً. وبسبب عزيمة ليمكين القوية اتخذت حكومات الدول المنتسبة إلى الأمم المتحدة خطوة لافتة واستثنائية تمثّلت بتجريم مرتكبي الإبادات الجماعية أو العرقية في اتفاقية تم التوقيع عليها عام ١٩٤٨.

برغم التوقيع على الاتفاقية لم يغيّر وجود تلك الورقة الموقّعة شيئاً على أرض الواقع. وينقل كاتب سيرة ليمكين، جون كوبر، قولاً لأحد طلاب ليمكين السابقين في كلية الحقوق ورد في رسالة خطية إلى ليمكين في عام ١٩٥١ مفاده أن إنجازاته لن تقدّر إلا لاحقاً، وأضاف: «صحيح أنك لن تتمكن من أن تشهد بنفسك نتائج جهودك المبذولة، لكن ما قمت به هو عمل عظيم بشكل يفوق مدارك هذا الجيل الذي لن يفيك حقك».

توفي «ليمكين» عام ١٩٥٩ ولم يحضر جنازته سوى سبعة أشخاص. لكن تلميذه كان محقاً بالنسبة إلى احتياج إنجازات ليمكين بعض الوقت كي تُعطى قدرها وحجمها الحقيقيان. بعد تسعين عاماً على ذلك النقاش مع أستاذه، أصبحت مسألة الإبادة الجماعية الآن في الواجهة، وهذا يعود جزئياً إلى نتيجة جهوده المبذولة في هذا الصدد.

في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرون، جرت محاكمات وإدانات بحق مرتكبي جرائم ضد الإنسانية، ومسؤولين عن إبادات جماعية في البوسنة وكمبوديا والعراق ورواندا وفي أماكن أخرى. وفي عام ٢٠٠٩ أدانت «محكمة الجنايات الدولية» المُنشَأة حديثاً والتي أصبحت فاعلة عام ٢٠٠٢ الرئيس السوداني عمر البشير لأنه كان مسؤولاً عن وفاة مئات الألوف من المدنيين في دارفور. بعد نصف قرن على وفاة ليمكين الذي شغلت فكره قضية الإبادة الجماعية وتجريم مرتكبيها، بات الجميع يدركون مدى الأثر الذي أحدثه أكثر من أي وقت مضى.

١٥
معارضة رقمية

«كما ترى فإن السلك التلغرافي شبيه بهرّ طويل جداً جداً. تشدّ ذيله في نيويورك فيموء رأسه في لوس أنجلوس. هل تدرك معنى هذا؟ الراديو يعمل بالطريقة ذاتها: ترسل الإشارات من هنا فيتلقّونها هناك. الفرق الوحيد هو أنّه لا وجود للهر».

ـ ألبرت أينشتاين ـ يوضح أسرار وسائل الاتصال الحديثة

«أقتناء جهاز كمبيوتر في المنزل أمر غير قابلٍ للجدل أو التعليل»

ـ كين أولسون، رئيس شركة المعدات الرقمية، ١٩٧٧



ثورة التويتر الرقمية

«ليس هناك من يدٍ تستطيع رفع هذه الستائر إلا يدك ويدي»

ـ من الأغنية الإيرانية «يار دابستاني» نقلاً عن شيرين عبادي في كتابها «يقظة إيران: مفكرة شخصية عن الثورة والأمل»

في وقتٍ سابقٍ للانتخابات الرئاسية الإيرانية في شهر حزيران/يونيو عام ٢٠٠٩، أظهرت الاستفتاءات أن الغالبية المطلقة من الأصوات ستكون لصالح مرشّح الحزب المعارض «مير حسين موسوي». وعندما أعلنت السلطات أنه تم انتخاب الرئيس المتشدّد محمود أحمدي نجاد ثانيةً بنيله الأغلبية، أي بنسبة ٢ ـ ١، كان رأي ملايين الناخبين الإيرانيين خلاف ذلك.

خرج إلى الشارع مئات الألوف من المواطنين: صغاراً وكباراً، نساءً ورجالاً، حرفيّين وأبناء الطبقة المتوسطة، متحدّين أعمال العنف التي مارسها بحقهم أعضاء رجال الأمن «الباسيج». تجمّع الإيرانيون على أسطح المباني السكنية حيث لم تستطع قوات «الباسيج» الوصول إليهم، وهتفوا: «الله أكبر والموت للدكتاتور!»؛ وهي من الشعارات التي سُمعت آخر مرة خلال الثورة التي أدت إلى سقوط نظام الشاه قبل ثلاثة عقود.

تميّز أهل الحكم غيظاً لأن الإيرانيين تجرّأوا على رفع الصوت عالياً. علّقت السلطات جزئياً الرسائل الهاتفية إضافة إلى مواقع الفايس بوك وغيرها من مواقع الشبكة الاجتماعية العاملة، كما طردت الصحفيين الأجانب من البلاد. أمّا من بقي منهم فقد مُنعوا من تغطية الأخبار في الشارع.



طهران، حزيران/يونيو، ٢٠٠٩

المصدر: سيبا برس

ظلت المعلومات تصدر إلى الإيرانيين وإلى العالم بأسره على الرغم من جميع المحظورات والتقييدات. وفي وقت من الأوقات كانت محطة الـ بي. بي.سي. الفارسية تتلقى المعلومات المسجلة على أشرطة تصويرية من داخل إيران بحيث كانت ترد خمسة أشرطة فيديو كلّ دقيقة. كما شكّلت مواقع الإنترنت بما فيها التويتر والفايس بوك وغيرهما من المواقع دفقاً متواصلاً من المعلومات.

حقّق التويتر على الأخص سرعة فائقة في تزويد المعلومات. فلقد مكّنت مواقع التويتر، التي بلغ عددها ١٤٠ موقعاً والمنتشرة في الشارع، المحتجين من تشارك المعلومات الواردة حديثاً بحيث كانوا يتلقفون عشرات الألوف من المعلومات كل ساعة، إضافة إلى المستجدّات الإخبارية ونصائح عن كيفية تحدّي التقييدات المفروضة على الإنترنت: «نصيحة ـ يمكنك أن تعرف موقعك من الإشارة الخلوية + امحِ جميع الرسائل القصيرة بعد إرسالها في حال تم اعتقالك» ، أو: «احتجّ والقرآن فيَ يدك. اجلس إذا هاجموك واتلُ الآية ٦١ من السورة ٨ من القرآن الكريم[1]. اعتمد نهج غاندي»..

قُلّد الرئيس محمود أحمدي نجاد السلطة وفق المراسم المألوفة على الرغم من الاحتجاجات المتزايدة. لكن مواطنين إيرانيين كثيرين يعتقدون أن تلك المظاهرات، التي أجّجتها الأعداد الكبيرة جداً من الرسائل الواردة عبر الهواتف الخلوية ومواقع التويتر، تفيد بأن إيران قد تغيّرت وإلى الأبد ولن تكون على الحال ذاته بعد الآن.

رسائل لتحقيق العدالة

قد تبدو الرسائل الهاتفية والإلكترونية وسيلة غير مألوفة لتحقيق العدالة، ولكن هذا ما حصل في الهند عام ٢٠٠٦.

في عام ١٩٩٩، قُتلت عارضة الأزياء جيسيكا لال بالرصاص في أحد بارات دلهي المكتظّة بالزبائن الأثرياء. كان هناك شهود، وحضر رجال الشرطة إلى مسرح الجريمة. لكن الشهود تراجعوا عن أقوالهم واختفت الدلائل! تمّت تبرئة مانو شارما الذي اعترف في البداية باقترافه الجريمة، كما بُرّئ ثمانية آخرون سبق أن أوقفوا لاتهامهم بإتلاف الدلائل.

كان والد شارما أحد رجال السياسة الأثرياء. اعتقد كثير من الهنود أن تبرئة شارما أثبتت المقولة التي تفيد إن الأغنياء وذوي السلطة لا يطالهم القانون وإنهم فوق الشبهات. أطلقت القناة الإخبارية التلفزيونية «نيودلهي» (إن. دي. تي. في.) حملة تنادي بتحقيق العدالة. وقال منسّق الأخبار في المحطة الإخبارية ، بارخا دات:

(١) «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم» الأنفال /٨/٦١.

«هناك وقت في حياة كل مجتمع وكل دولة عندما تحرّك قصة شخص واحد شيئاً ما في داخلنا جميعاً». دعت المحطة المشاهدين إلى إرسال رسائل مكتوبة تكون بمثابة عريضة رقمية جماعية. بعد ثلاثة أيام فقط كانت المحطة التلفزيونية قد تلقت أكثر من ٢٠٠ ألف رسالة.

تردّد صدى هذه الاستجابة في طول البلاد وعرضها. ورأى الكثيرون في هذا إثباتاً قطعيّاً لتغيّر كبير حاصل في مواقف الطبقة المتوسطة الهندية التي بدت حتى ذلك الوقت راضية من دون تذمّر عن الفساد المستشري في النظام؛ وكأنما كان الاقتصاص لـ«لال» من شأنه المساعدة على الاقتصاص لأشخاص من أمثالها قُتلوا ظلماً. ظهرت دلائل تشير إلى أن الشهود تمت رشوتهم، واشتدّ الضغط على المحكمة العليا لاستئناف الحكم.

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦، قضت المحكمة العليا الهندية بأن شارما مذنب بناء على دلائل قاطعة وحُكِم عليه بالسجن المؤبّد.

لباس داخلي فاعل

حين هاجم مؤيدو المنظمة القومية «سري رام سينا» (SRS) مجموعة من النسوة في مانغالور الواقعة في جنوبي الهند، عقاباً لهن على اقترافهن جريمة هي الجلوس في البار، قوبلوا بردّ فعل لم يكونوا يتوقّعونه أبداً. تمت تعبئة حركة احتجاجية كاملة عبر الفايس بوك لمواجهة القوميين، بمساعدة الآلاف من القطع المتلازمة من الملابس الداخلية القرنفلية اللون.

كان الهجوم على النسوة جزءاً من حملة قومية أُطلقت في العام ٢٠٠٩ بهدف «حماية» الحضارة الهندية، وهو ما كان يعني بالنسبة إلى SRS الوقوف في وجه المؤثّرات الأجنبية، التي تشكّل خطراً على التقاليد والحضارة الهندية، والتي اشتملت على كل شيء بدءاً من ارتياد الحانات والبارات وانتهاء بالاحتفال بعيد الحب (فالنتاين). أعلنت المنظمة القومية أنه سيُفرض على أي ذكر وأنثى يشاهدان معاً في أماكن عامة في ١٤ شباط/فبراير الزواج.

ربما بدا طلب (SRS) هذا، الذي يفيد بأنه لا ينبغي لأيٍّ كان الاحتفال بعيد

الحب، سخيفاً. لكن التهديد المبطّن باللجوء إلى العنف في حال لم يلبّ الطلب كان فعلياً، ولم يشمل التهديد المحتفلين بعيد الحب فقط وإنما شمل أيضاً جميع النساء اللواتي يتخذن خياراتهن الخاصة بأنفسهن. قرّرت الصحافية، نيشا سوزان، القيام بما يلزم لوضع حدّ لإملاءات تلك المنظّمة المتطرّفة على النساء اللواتي لم يُسمَح لهن بالتصرّف على هواهن حتى سُلبن حرية الاختيار. أنشأت «نيشا» جمعية على الفايس بوك؛ ومن المنتسبات إلى العضوية زائرات الحانات والراديكاليات والمتحررات والمومسات. دعت هذه الجمعية النساء في الهند كلّها للاحتفال بعيد الحب بطريقة دالة على شكل محبّب من أشكال التمرد: «توجّهن إلى أقرب حانة لكنّ واشترين مشروباً وارفعن الكأس نخب الـ«سري رام سينا». ارتفع عدد الداعمات للمجموعة في غضون أسبوع واحد فقط إلى ثلاثين ألفاً.

كما قالت سوزان: «لم يكن لارتياد الحانات أو للاحتفال بعيد الحب أهمية كبرى بالنسبة إلى كثيرات من النساء المنتسبات إلى النادي. ما توافقنا عليه هو الحاجة الملحّة إلى وضع حدّ لأعمال العنف تحت ستار، ما أسماه أحدهم، حماية التقاليد والحضارة الهندية».

لبّت الألوف من النساء النداء الموجّه إليهن عبر الفايس بوك المتمثل في إرسالهن ألبسة داخلية قرنفلية اللون إلى زعيم (SRS) براموd موثاليك. أثارت حملة الألبسة الداخلية القرنفلية حنق موثاليك وأصحابه من المتحمّسين والمتعصّبين؛ كما قدّم هذا التحرّك فرصة للتعبير عن التضامن بصورة فاعلة ضد أعمال العنف. على صفحة الفايس بوك التابعة للمجموعة ظهرت الرسالة التالية بعد انتهاء الاحتجاجات: «لقد أتى عيد الحب وانقضى. وأُرسلت الألبسة الداخلية وأُحرقت. قام الجبابرة البدائيون برقصات عدّة ولا نزال هنا. لا نزال نقول: لا لضبط الأمور الأخلاقية أمنياً، ولا نزال نقول: لا للمتنمرّين».

مِهارٌ جامحة

«تعتبر السلطات التكنولوجيا مهراً برّياً يجب ترويضه، لكننا نحن، أصحاب

مواقع الإنترنت المستقلين نرغب في أن ينطلق المهر الجامح والبرّي بحرية. إنّ الصعوبات التي تقف حائلاً دون نشر وبث أفكارنا على مواقعنا لعديدة. ها هي الآن هذه المعلومات عبر مواقعنا تنتقل في الجزيرة من شخص إلى آخر بفضل الفلاش درايفز والأقراص المدمّجة والأسطوانات العتيقة... حان الوقت الآن لتخطي حاجز الرقابة المنيع»

ـ يواني سانشيز، صاحبة أحد مواقع الإنترنت في كوبا

احتوى «مهرجان هافانا للفن المعاصر» [يُقام كل سنتين] الذي أقيم عام ٢٠٠٩ أعمالاً كثيرة كان الهدف منها استفزاز نظام الحكم في كوبا. وأكثر هذه الأعمال استفزازاً كانت تلك التي نظّمتها الفنانة «تانيا بروغويرا» التي حثّت الجماهير على انتقاد السلطة بوقاحة بشكل غير مسبوق ومألوف.

في عهد كاسترو، أي فيدل كاسترو وشقيقه راوول الذي تبوّأ بعده الحكم، لطالما حُكِم على كل من تجرّأ على انتقاد الحكومة جهاراً بالسجن سنوات عدة. واجهت بروغويرا سياسة القمع تلك مباشرة، وأعدّت العدّة لنصب منصةٍ عاليةٍ مجهزة بميكروفون، وحثّت أبناء وطنها في كوبا على الصعود إلى المنصة وعلى قول ما يرغبون فيه، وحدّدت لكل شخص دقيقةً واحدةً ليقول ما عنده. أرتدى الممثلون ثياب سُخرةٍ عسكرية وأحاطوا بالمنصة، وقد وُضعت حمامة جامحة تخفق بجناحيها على كتف كل متكلّم.

تعالت شهقات السامعين من فرط الدهشة بينما كان المتكلمون يتناوبون على الكلام، واحداً تلو الآخر، للاحتجاج على حرمانهم من الحريات الأساسية، مثل صاحبة موقع الانترنت يواني سانشيز التي دعت مواطني كوبا إلى «تخطي حاجز الرقابة». رجل آخر أعلن قائلاً: «أبلغ العشرين من العمر. أشعر للمرة الأولى أني حرّ إلى أقصى الحدود». ثم طلب من الكبار رفع الصوت عالياً. وتعالت صيحات جمهور المستمعين مردّدة عدة مرات «الحرية!» و«برافو!». أحدهم قال: «مضت سنون عديدة والشمس محجوبة بإصبع واحدة».

عرض بروغويرا الفني كان حدثاً استثنائياً وغير عادي في بلد تُمنع فيه الحركات

الاحتجاجية العامة منعاً باتاً. ومما يسرّ حقاً هو أن هذا الحدث أصبح النقطة السائدة في هافانا وفي طوال البلاد وعرضها وإن لم يكن عدد الذين شهدوه سوى بضع مئات من الناس. ولكن تم تسجيل وبث العرض على «اليوتيوب»، وعلى الفور حصد نجاحاً منقطع النظير؛ ويعود هذا النجاح إلى أولئك الذين وزعوه على «فلاش درايفز»، بسبب صعوبة التواصل عبر الإنترنت في كوبا.

لم تكن السلطات راضيةً عما حدث، وانتقدت اللجنة المنظمة للمهرجان العرض بالقول إنه كان «حدثاً غير حضاري ينم عن انتهازية مخزية».

لكن نظرة مجلة التايم اختلفت؛ فقد أُدرج موقع يواني سانشيز «جينرايشن واي» (Generation Y) الذي لم ترخصه السلطات الكوبية، ضمن أهم مواقع الإنترنت للعام ٢٠٠٩. لم تبتهج [يواني] بالعرض فقط بل بما تبعه من نقد ساخر عنيف. قالت سانشيز: من دون ذلك النقد العنيف «سيبدو العرض وكأنه عمل ملفّقٌ ومغلّف بمظهر من الانفتاح».

وكما حصل فإنّ الهجمة الرسمية على عرض بروغويرا أكسبته صفة شرعية. قالت سانشيز: «اتهاماتهم هي التي كشفت سبب عدم تجرؤ كثير من المواطنين على عدم الإمساك بالميكروفون تلك الليلة».

عمل هدّام يغري بالاحتضان

«أما في ما يتعلق بما يمكنكم ولا يمكنكم مشاهدته فأقول لكم: شاهدوا ما يمكنكم مشاهدته ولا تشاهدوا ما لا يمكنكم مشاهدته».

ـ الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية كين غانغ، وهو يشرح القوانين المتعلّقة بالإنترنت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩

الرقابة على الانترنت مشدّدة في الصين. فمواقع الإنترنت التي تتحدّث عن حقائق مقلقة يتم إقفالها. أما أدوات البحث على الإنترنت فهي غير مجدية بطريقة غريبة. على سبيل المثال، إذا كنتَ تبحث عن معلومات تتعلق «بمجزرة تيانانمين»

بالإشارة إلى قتل المحتجين السلميين بشكلٍ وحشيٍ والتي وقعت في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٨٩، الرسائل المجيبة تختلف من «عذراً لم نعثر على شيء فيما يختص بطلبك» إلى نتائج أبحاث لا تمت بصلة إلى أعمال القتل التي جرت في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٨٩. إنّ «جدار الصين الناري العظيم» [جهاز لحماية الكومبيوتر من المقتحمين] كما بات يُعرف، يتكفّل بعدم ايصال الآراء البديلة عن آراء الحكومة أو تلك التي تشكل تحدّياً لها.

في هذا السياق، لا تبدو هدّامة تلك الشهرة المفاجئة لأشرطة الفيديو التي عرضت عام ٢٠٠٩ عن حيوانٍ شبيهٍ بالألباكا[١] يُعرف بحصان غراسمود. والأغاني في هذه الأشرطة المصورة تشبه أغاني أفلام والت ديزني الكرتونية المسجلة على مدرّج صوتي. لكنّ الشعبية المفاجئة لأشباه الألباكا أثارت قلق السلطات الصينية وحنقها.

شاهد الملايين من الصينيين المسرورين أشرطة الفيديو تلك. وتحدّثوا عن الدمى المصنوعة على شكل حصان غراسمود، التي تغري بالاحتضان. وكانت الحكومة حانقة وغاضبة.

كان الاسم أساس المشكلة. فكلمة حصان غراسمود تُلفظ في الصينية على الشكل التالي : caonima، وتهجئتها على هذا النحو تتطابق مع تهجئة عبارة بذيئة ومهينة. (تخيّل أن هناك حيواناً خيالياً يدعى في الإنكليزية «فاكيامافا» (Fakkyamava) وأنك تملك الترجمة الدقيقة لهذه الكلمة). بالنسبة إلى أصحاب مواقع الإنترنت ومرسلي الرسائل فإن تلك الأشرطة والأغاني المسجلة فجّرت مشاعرهم وساعدت على جنوحهم إلى الثورة وعلى الإفلات من العقاب بمحالفة الحظ لهم أيضاً.

قد يبدو للوهلة الأولى وكأنما كل هذا كان مجرّد لعب أطفال، أي الاهتمام بأغانٍ للأطفال تغمز وتلمز إلى التجديف. ولكن بالنسبة إلى الصينيين كان هذا الهوس بهذه الدمية وشبيهاتها يتضمن مغازي أعمق بكثير من هذا الغمز واللمز. إذ كانت أحصنة غراسمود بمثابة فرصة للمواطن بأن يضع إبهامه على أنفه ويبسط سائر أصابعه استهزاء بالمراقب وتحدياً له، وبأن يتظاهر خلاف ذلك في الوقت ذاته. ابتهج

(١) الألباكا: حيوان شبيه بالخروف طويل الصوف ناعمه.

ملايين الصينيين بالأشرطة المسجلة على «اليوتيوب» وبمشاهدة الدمى وهي تعدو، وبالأغاني المرافقة التي لم تحتو كلماتٍ عابثة وسوقية بل تناولت أيضاً موضوع السياسة الذي لا يُتكلّم عنه.

تلك الحيوانات الشبيهة بالألباكا في الأشرطة المسجّلة تعاني من مشكلة تكدّر حياتها، ألا وهي «السلاطعين النهرية». لفظ هذه الكلمة في الصينية يتطابق تقريباً في اللفظ مع كلمة «هارموني» الإنكليزية، [أي انسجام في العربية]. و«هارمونايزنغ» (Harmonizing) [أي المواءمة والتناسق في العربية] هي كلمة صينية شائعة ملطّفة ترمز إلى الرقابة الرسمية. باختصار: ألد أعداء أحصنة غراسمود الوثابة هم أهل الرقابة الذين ينهزمون في نهاية المطاف على أيدي أحصنة غراسمود. وهنا الحكاية كما تصفها كلمات أحدى الأغنيات المسجلة على «اليوتيوب»:

عجباً كيف أن حصان غراسمود المستريح

عجباً كيف أن غراسمود المنطلق بجموح

ألحقا الهزيمة بالسلاطعين النهرية كي يحميا مرعاهما

اختفت السلاطعين النهرية من الوجود وإلى أبد الآبدين...

يكفي أنّ هذا الأسلوب الساخر قد أثار حنق مراقبي الصين الذين انطلت عليهم الحيلة أكثر من أي وقت مضى.

***

في بعضِ الأحيان يوحي المعلّقون في العالم بأسره بأنّه لم يعد عامة الشعب في الصين يفكرون بأحداث غيّبها النسيان كمجزرة ساحة تيانانمين التي وقعت في عام ١٩٨٩؛ كما يوحي هؤلاء المعلّقون أيضاً بأن ثمة قضايا تهم الطلاب أكثر من السياسة. وكما أسرّ أحد الأساتذة في جامعة بكين إلى أحد العاملين في النيويورك تايمز: «هم [الطلاب] يفكرون بشؤونهم الخاصة: كيف يؤمّنون لأنفسهم الوظائف أو كيف يسافرون إلى الخارج». إنّ موضوع الفرص الاقتصادية الجديدة يشغل بال ملايين الصينيين ويحوّل جلّ تفكيرهم عن موضوع الاحتجاج الشعبي.

وبرغم ذلك كله منعت السلطات، في الفترة التي سبقت مباشرة الذكرى العشرين للمجزرة، المواطنين من الوصول إلى عدد من خدمات الإنترنت بما فيها «التويتر» وموقع «فليكر» المشارك في التصوير وأدوات بحث مشهورة. بكلمة أخرى، بدا النظام الحاكم غير مقتنع بأن الجميع قد نسي أحداث عام ١٩٨٩.

ثمة قول شهير أفاد به شو إن لاي الذي تبوأ منصب رئاسة الوزارة في الصين على مدى ثلاثة عقود زمنية متوالية؛ قال إنّ تكوين وجهة نظر وافية حول الأحداث التاريخية هو أمر يتطلّب وقتاً طويلاً. وفي سبعينيات القرن العشرين طُلب منه التعليق على مدى أثر الثورة الفرنسية التي وقعت قبل قرنين من الزمن. وحسبما يُقال إنه أجاب: «من المبكر أن نعرف».

ربما كان «شو إن لاي» محقاً في قوله. من المؤكد أنه يصعب تخمين مدى الأثر التاريخي لحدث ما في مسافة زمنية لا تتعدى البضع سنوات. ليس بإمكان أحد أن يجزم بأمر «شرعة ٠٨» وهي وثيقة تدعو إلى الديمقراطية وقّع عليها ألوف من المفكرين والمثقفين الصينيين في عام ٢٠٠٨؛ ليس بإمكان أحد أن يثبت أنها ستكون مجرّد ملاحظة هامشية في كتب التاريخ أم أنها ستكون حدثاً هاماً يمثل مرحلة مصيرية من مراحل التاريخ.

تعمّد موقّعو «شرعة ٠٨» تعريض أنفسهم للسجن من خلال كتابة أسمائهم على الوثيقة التي تدعو إلى الحرية والمساواة وحقوق الإنسان كونها «قيماً مشتركة على الصعيد العالمي يتشاركها جميع البشر».

وحسب المنظور الآني من المُستبعَد أن يكون أثر «شرعة ٠٨» مدوياً، كأن يرد، على سبيل المثال، وصف إخباري صادق وغير منحاز عما جرى في ساحة تيانانمين في إحدى الصحف الرسمية في الصين. هذا أمر مستبعد حصوله في وقت وشيك. لكن الموقّعين الشجعان «على شرعة ٠٨» (وأحصنة غراسمود التي تتصارع مع السلاطعين النهرية) يعتقدون أنه لا يمكن أن يظل الوضع على ما هو عليه الآن إلى ما لا نهاية، ويقولون: «لم يعد التغيير أمراً اختيارياً».



كاتماندو، النيبال، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. «هم الخائفون أكثر من غيرهم».



المصدر: بولا برونشتاين/تصوير «غيتي»

في الختام

«كنتم صغاراً جداً مقارنةً بهم

هم الذين لطالما وقفوا عالياً فوقكم

على المدرّجات وعلى المنابر الخطابية وعلى المنصّات؛

لكن لحظة واحدةً كانت كافية

لأن تخلعوا رداء الخوف

أو فلنقلْ

لأن تتخلّصوا من مشاعر الخوف

ولأن تقتنعوا بأنهم خائفون أكثر منكم

ـ ستانيسلاف بارنتشيك

ليس هناك نقص في الأعمال الغاشمة والظالمة في هذا العالم. في السياقات القمعية السائدة في العالم كله يمكن دائماً إيجاد أسباب مقنعة تفيد بأنه من غير المرجّح أن تغيّر الأنظمة الحاكمة أساليبها القمعية. أمّا أولئك الذين يعتقدون أنهم «واقعيون»، فيسلّمون جدلاً بأن لا طائل من مواجهة الحكام النافذين والأقوياء، وأن هذا الأسلوب لا يجدي نفعاً ولا يفضي إلا لهدر الوقت.

بيد أن هناك بعض الشجعان، أو المضلّلين، بما فيه الكفاية للاعتقاد أن بإمكانهم تغيير الأمور وتصويب الخطأ إذا اقتنع عددٌ كافٍ من الناس بأن التغيير ممكن. هم يعتقدون أن التغيير يستحق المخاطرة وبذل الأرواح، حتى عندما لا تكون النتيجة مضمونة.

هم الذين جعلوا إحداث تغيير جذري ممكناً في الماضي. وهم الذين سيحققون التغيير في السنوات القادمة من خلال حركات مقاومة، صغيرةً كانت أم كبيرة.

حين يُسمَّى أي أمر مستحيلاً، يصبح كذلك. وما يفضي بالمرء إلى العزوف عن التحرّك هو الخوف من العواقب، ليس الخوف من القمع فحسب، بل أيضاً الخوف من أن يكون موضع سخريةٍ أو من الفشل. إذا وُضع هذا الخوف جانباً (ولو لدقيقة واحدة فقط)، فستتفتح جميع الإمكانات التي لم تكن واردة في الذهن من قبل. لقد ثبتت صحة قول ستانيسلاف بارنتشيك الوارد في الصفحة السابقة.

ليس في مسقط رأسه بولندا فحسب (حيث، كما ورد في هذا الكتاب بالتفصيل ساعدت عربات الأطفال وصلصة الطماطم المنكّهة بالتوابل الممنوعة على إحداث تغيير استثنائي) ولكن في العالم بأسره.

كل يوم، ثمة أشخاص في أكثر من مكان من هذا العالم ممن اختبروا العناء والمحن يتخلّصون من عقدة الخوف التي شلّتهم طويلاً. في المقابل ثمة أشخاص ممّن تسببوا في إيلام الغير، يدخلون عتبة الخوف والخشية من التغيير الذي قد يحل قريباً.

حركات المقاومة مستمرة. ولو أثبت لنا التاريخ أنه لا يمكن أن نؤمن كثيراً بقوة التغيير



صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

سلسلة السياسة

مجموعـات

مجموعة الصحفي روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (في كتاب واحد)
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول الحرب الخاطفة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث إلى البرية
- ويلات وطن
- زمن المحارب

مجموعة د. عصام نعمان

- هل يتغيّر العرب؟
- العرب على مفترق
- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟

مؤلفات د. محمد حسنين هيكل

- الحل والحرب!
- آفاق الثمانينات
- قصة السويس
- عند مفترق الطرق
- لمصر لا لعبد الناصر
- زيارة جديدة للتاريخ
- حديث المبادرة
- خريف الغضب
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي
- بين الصحافة والسياسة

مجموعة د. سليم الحص

- صوت بلا صدى
- تعالوا إلى كلمة سواء
- سلاح الموقف
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- للحقيقة والتاريخ
- نحن والطائفية
- عصارة العمر
- محطات وطنية وقومية
- ما قَلَّ ودَلّ
- ومضات في رحاب الأمة

مجموعة د. وليد رضوان

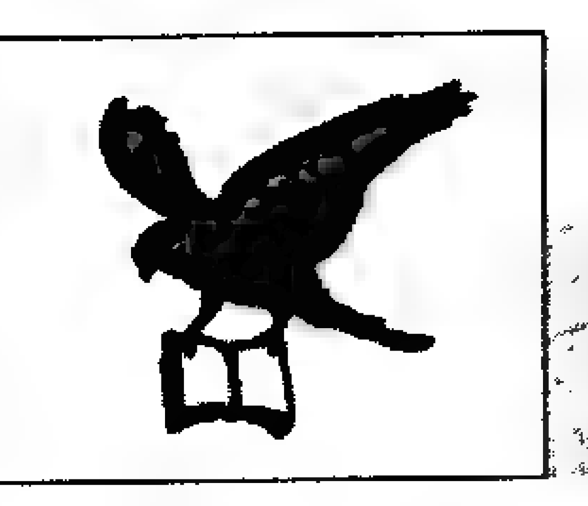
- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا
- العلاقات العربية التركية
- تركيا بين العلمانية والإسلام

مجموعة جوزيف أبو خليل

- رؤية للمستقبل
- لبنان وسوريا مشقة الأخوة
- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان... لماذا؟

مجموعة بول فندلي

- من يجرؤ على الكلام
- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم
- أميركا في خطر

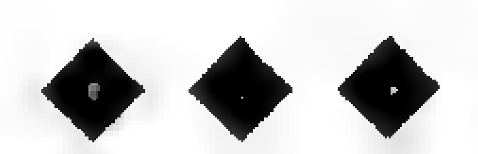


مجموعة كريم بقرادوني

- **لعنة وطن**
- **السلام المفقود**
- **صدمة وصمود**

مجموعة شكري نصرالله

- **مذكرات قبل أوانها**
- **السنوات الطيبة**
- **ستّ الستّات** - علياء رياض الصلح



- **تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح** - (جزآن) - عمر زين
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - حسين الحسيني
- **رؤية للمستقبل** - الرئيس أمين الجميل
- **الضوء الأصفر** - عبدالله بو حبيب
- **الخلوي أشهر فضائح العصر** - ألين حلاق
- **أصوات قلبت العالم** - كيري كندي
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية** - تحرير برند هام
- **مزارع شبعا حقائق ووثائق** - منيف الخطيب
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **اللوبي** - إدوار تيڤنن
- **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد
- **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوزان نايثن
- **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين
- **بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط** - ستيفن غرين
- **الأسد** - باتريك سيل
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **طريق أوسلو** - محمود عباس
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- **النفط** - د. هاني حبيب
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- **نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار** - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- **الحصاد** - جون كوولي
- **عاصفة الصحراء** - اريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **حرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- **النفط والحرب والمدينة** - د. فيصل حميد
- **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلير
- **التشكيلات الناصرية في لبنان** - شوكت اشتي
- **كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب** - ستانلي ميسلر
- **عزيزي الرئيس بوش** - سيندي شيهان
- **الولايات غير المتحدة اللبنانية** - شادي خليل أبو عيسى
- **رؤساء الجمهورية اللبنانية** - شادي خليل أبو عيسى
- **أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين** - إسلام كريموف



□ **أوزبكستان على تعميق الإصلاحات الاقتصادية** - إسلام كريموف

□ **العرب والإسلام في أوزبكستان** - بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف

□ **إسرائيل والصراع المستمر** - ربيع داغر

□ **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا

□ **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب

□ **الديبلوماسية على نهر الأردن** - د. منذر حدادين

□ **المال إن حكم** - هنري إده

□ **قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية** - طارق علي

□ **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية** - جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت

□ **على خط النار** - مذكرات الرئيس الباكستاني بروزي مشرف

□ **قرارات مصيرية: حياتي في دهاليز السياسة** - غيرهارد شرودر

□ **امرأة في السلطة** - كارل برنستين

□ **الطبقة الضاربة** - دايفد روثكوبف

□ **ابنة القدر** - بنازير بوتو

□ **إرث من الرماد** - تيم واينر

□ **حكاية وطن** - ا.د. سري نسيبه

□ **بلاكووتر - أخطر منظمة سرية في العالم** - جيريمي سكاهيل

□ **حروب الأشباح** - ستيف كول

□ **سنوات بلير** - ألستير كامبل وريتشارد سكوت

□ **الأيادي السود** - نجاح واكيم

□ **ستالين الشاب** - سيمون سيباغ مونتيفيوري

□ **تعتيم** - بقلم آمي وديفيد جودمان

□ **دارفور تاريخ حرب وإبادة** - جولي فلنت وألكس دي فال

□ **بالعطاء لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم** - بيل كلينتون

□ **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨** - محمود عثمان

□ **تواطؤ ضد بابل** - جون كولي

□ **العلاقات اللبنانية - السورية** - د. غسان عيسى

□ **سوكلين وأخواتها** - غادة عيد

□ **...؟! أساس الملك** - غادة عيد

□ **الخلوي أكبر الصفقات** - غادة عيد

□ **ما وراء البيت الأبيض** - جيمي كارتر

□ **السلام ممكن في الأراضي المقدسة** - جيمي كارتر

□ **المصالحة - الإسلام والديموقراطية والغرب** - بنازير بوتو

□ **قضيّة سامة** - يوست ر. هيلترمان

□ **لبنان بين ردَّة وريادة** - ألبير منصور

□ **الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة** - عائشة محمد المحياس

□ **سجن غوانتانامو - شهادات حيّة بألسنة المعتقلين** - مايفيتش رخسانا خان

□ **في قلب المملكة - حياتي في السعودية** - كارمن بن لادن

□ **هكذا.. وقع التوطين** - ناديا شريم الحاج

□ **إرث من الرماد - تاريخ «السي.آي.أيه.»** - تيم واينر

□ **لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج** - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

□ **أميركا من الداخل** - د. سمير التنير

□ **سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط** - جمال واكيم

□ **إنّه بن لادن** - بقلم جين ساسون

□ **ضريبة الدم** - ت. كريستيان ميلر

□ **في سبيل أفريقيا** - دنيس ساسّو نِغويسّو

□ **عبد الحميد كرامي - رجل لقضية** - نصري الصايغ

□ **ابنة القدر** - بنازير بوتو

□ **الطبقة الخارقة** - دايفيد ج. روثكوبف

□ **بوّابة الحقيقة** - عبد السلام المجالي



- **الأخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية** - علي وهب
- **الصراع على السلطة في لبنان جدل الخاص والعام** - زهوة مجذوب
- **أوباما.. والسّلام المستحيل** - سمير التنّير
- **التحية الأخيرة للرئيس بوش** - منتظر الزيدي
- **حياة من أجل أفريقيا** - عبدالله واد
- **الأحزاب السياسية في العراق** - عبد الرزاق مطلك الفهد
- **عبر جدار النار** - موريال ميراك - فايسباخ
- **حقيقة ليكس** - إعداد مريم البسّام
- **وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل - (الجزء الأول)** - إعداد مريم البسّام
- **وثائق ويكيليكس الكاملة - لبنان وإسرائيل - (الجزء الثاني)** - إعداد مريم البسّام
- **صيف من نار في لبنان** - الجنرال ألان بيلليغريني
- **غزّة في أزمة** - إيلان بابه ونعوم تشومسكي
- **صراع القوى الكبرى على سوريا** - جمال واكيم
- **قيود تتمزق** - شادي أبو عيسى
- **محو العراق** - مايكل أوترمان وريتشارد هيل
- **مهووسون في السلطة** - موريال ميراك - فايسباخ
- **مصر على شفير الهاوية** - طارق عثمان
- **وهم السلم الأهلي** - حسين يعقوب
- **حركات ثورية** - ستيف كراوشو وجون جاكسون



الجية، طلعة زاروط،

مبنى International Press، لبنان

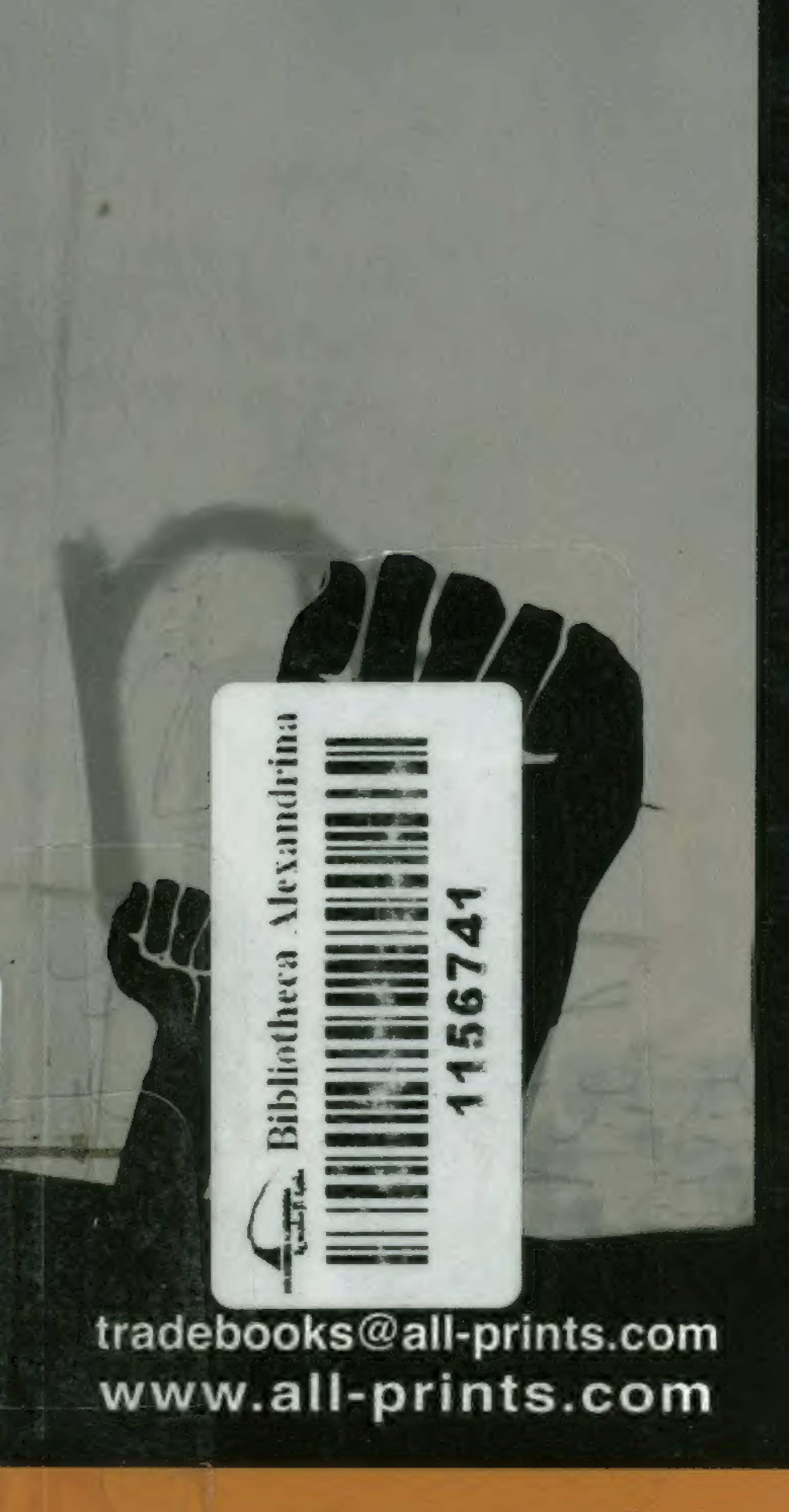
هاتف: ٣٠٠/٩٩٦٢٠٠ ٧ ٩٦١+

البريد الإلكتروني: Interpress@int-press.com

الموقع الإلكتروني: www.int-press.com

«تقرير استلهم لحظات الشغب السحرية تلك التي تحوّل حياتنا - كتابٌ يوضح كيف تطلق لسانك أمام الطغاة دون أن تسبّب بقطعه».

جيفري روبرتسون، كاتب ومحام ومراسل أسترالي



هل يمكن لاحتجاج مسالم مهما يكن شجاعاً أن يطيح نظام حكم يستمتع بممارسته الوحشية؟

نعم بكل بساطة.. عندما يوجد مَن لا يخافون الموت..

عندما تتجلى قوّة الذين لا قوّة لهم..

حكايات رائعة ومؤثرة ومدهشة عن أشخاص وجدوا طرائق مبتكرة وملهمة لتحدّي أنظمة حكم عنيفة ولمواجهة التعسُّف وسوء استعمال السلطة والصمود حتى إسقاط الطغاة وتغيير القوانين الجائرة.

أدباء، مفكّرون، رياضيّون، مواطنون عاديّون، تجمُّعات صغيرة أو كبيرة، بالقصيدة واجهوا وبالشعار، وبمباراة كرة قدم، وبموقف على الإعلام، وبفيلم سينمائي؛... وباستخدام الفيس بوك.

كتاب يُغطي بطولات فردية وجماعية في ثورة الياسمين بتونس وثورة مصر السلمية التي استخدم فيها الشعر والموسيقا رجوعاً إلى هتلر، مروراً بمختلف دول العالم: إيران، تركيا، فلسطين، السودان، أفغانستان، بريطانيا، الأورغواي، البرازيل، إيرلندا، بولندا الشيوعية، البيرو، كولومبيا، ساحل العاج...

ISBN 978-9953-88-616-9

9 789953 886169

شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب. ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٥٠٨٧٢ - ٠٩٦١١٣٥٠٧٢٢+
تلفون+فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٠٩٦١١٧٥٢٥٤٧+
tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر